الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر
باتنـة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

آراء السكاكي النحوية في كتابه ـمفتاح العلومـ

(دراسة في ضوء المنهج الوظيفي)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
الشعبة: اللغوية/ تخصص: لسانيات اللغة العربية

إعــــــداد:
نوري خذري

إشراف الدكتور:
لخضر بلخير

السنة الجامعية
1429 هـ - 1430 هـ / 2008 م – 2009 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر
باتنـة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

آراء السكاكي النحوية في كتابه -مفتاح العلوم-

(دراسة في ضوء المنهج الوظيفي)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
الشعبة: اللغوية/ تخصص: لسانيات اللغة العربية

إعـــــــداد:
نوري خذري

إشراف الدكتور:
لخضر بلخير

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجـامعـة	الصفـة
أ.د. السعيـد هادف	أستاذ التعليم العالي	جـامعـــة باتنـــة	رئيـــسا
د. لخضر بلخيــر	أستـاذ محاضـر	جـامعـــة باتنـــة	مشرفا ومقررا
د. يحي بعيطيش	أستـاذ محاضـر	جـامعـــة قسنطينة	عضـــوا
د. عبد الكريم بورنان	أستـاذ محاضـر	جـامعـــة باتنـــة	عضـــوا

السنة الجامعية
1429 هـ - 1430 هـ / 2008 م – 2009 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ۞ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ
أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعۡمَلۡ
سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي
بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿١١﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة سبأ

الآيتان: 11/10

شكــــر وعــرفـــان

إلهي لك الحمد والشكر ملء السموات والأرض وما بينهما على نعمك التي أنعمتها علينا ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ النمل **19**

أتقدم بخالص الشكر إلى من كان همة عالية وروحا سامية ونفسا علميا لإنجاز هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت وليدة ترى النور ، أستاذي المشرف الدكتور/ لخضر بلخير الذي غمرني بعلمه وتوجيهاته بحب لا تحده حدود إليه أزجي خالص شكري.

وكما أتوجه بأسمى آيات الشكر:

إلى من أضاء ما استظلم علي الأستاذ الدكتور/ السعيد هادف والدكتور/ يحي بعيطيش.

إلى صاحب اليد السخية البيضاء التي أمدت لي عونا كاملا الدكتور/ عبد الكريم بورنان.

إلى المتبحر في علوم اللغة حيث كلماته لمست تفكيري الدكتور/ محمد بوعمامة.

إلى زارع الثقة في النفس وباعث الأمل الأستاذ/ منصور خلخال.

إلى رمز الصدق والطموح أخي الأستاذ "صلاح الدين" .

نـوري

مقدمة

من السهل أن نتعرف إلى النحو وقواعده، ولكن من الصعب أن نخوض غمار البحث في فلسفته، لأن البحث فيه وبشكل أساسي مباشر ليس ترافة علمية، بقدر ما فيه الجد والحزم والعزم، لكونه قوة مفروضة في اللغة. والتراث النحوي العربي وصل إلينا مستقرا ثابتا له أسسه وقوانينه وارتباطاته، على الرغم من أن بدايته كانت فنا ثم ما لبث أن أصبح علما، وهذا بعد أن نذر صفوة مختارة أنفسهم لخدمة القرآن ولغته العربية، وقدموا آراء وأفكارا جليلة لا ينكر جميلهم فيها حتى صانوا لغتهم من الزيغ والتحريف.

ومن هؤلاء اللغويين العرب على سبيل المثال لا الحصر: الخليل، سيبويه، الكسائي، الفراء، ابن جني، عبد القاهر الجرجاني، السكاكي...إلخ، وقد كانت لهؤلاء وجهات نظر انطلقوا منها لدراسة اللغة في جانبها النحوي أساسا، فكانت لهم نظراتهم المعروفة في اللغة لتضاف إليها نظريات أخرى التقت معها أو خالفتها في المنهج والرؤية، مثل نظرية النحو الوظيفي، النظريات النسقية...إلخ.

وللتعرف على بعض وجهات نظرهم في دراسة اللغة من المنظور النحوي وعلاقتها بالأفكار التي استجدت في مجال بحث اللغة، فكرت أولا أن أعرض لبعض الجهود اللغوية القديمة؛ من أجل الوقوف على الخلاصة النظرية فيها، ومقارنتها ببعض الاتجاهات الحديثة ذات الطابع التحليلي في دراسة اللغة، وأعني الاتجاه الوظيفي بحيث استقر اختياري على الجهد النحوي لصاحب مفتاح العلوم "السكاكي" لمناقشة جملة من آرائه النحوية من منظور -النحو الوظيفي- وذلك في محاولة كان عنوانها "آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم" -دراسة في ضوء المنهج الوظيفي-.

وكان من دواعي اختيار هذا الموضوع: ما هو ذاتي وما هو موضوعي. فما هو ذاتي فيجسده الإعجاب المتصل بكتاب -مفتاح العلوم- "للسكاكي"، بما حوى من فنون العلم وصنوفه، وبما له من تميز في بعض القضايا اللغوية وتقدمه فيها، فقد عرف "السكاكي" بأنه بلاغي، الأمر الذي هيأ له التميز في التحليل النحوي حتى أصبحت له آراء واجتهادات خاصة ذات قيمة معرفية لا يستهان بها، ومن جهة أخرى ما استرعى انتباهي، هو ذلك التحليل اللغوي الذي تقدمه نظرية -النحو الوظيفي- وهذا بعدما طالعت كتبا تميزت في هذا الميدان (الوظيفي) خاصة كتب "أحمد المتوكل"، حيث أخذت مني مأخذ الإعجاب لما اتسمت به من مسحة منطقية رياضية وما لها من اتساق معرفي مع أفكار "السكاكي" في المفتاح.

أما الجانب الموضوعي فهو لما كان لندرة الكتابات حول النحو الوظيفي، تأثير على الثقافة والبحث اللغوي العربي، دفعني أكثر للبحث في هذا المجال حتى يستكمل ثراءه العلمي ولو في القليل منه.

ولعل أقوى الأسباب وأتمها تحديدا هي تلك الإشكالية التي شغلت بالي منذ أن قرأت نظرية النحو الوظيفي، وما هو متداول في النحو العربي، والتي تدور أساسا حول: كيف نصنع للنظرية النحوية العربية كما قدمها الأوائل بناءا تستفيد منه نظرية النحو الوظيفي؟ وهل يمكن أن يُنظر للنظرية النحوية العربية من جانب حديث: نظرية النحو الوظيفي؟

والتي يؤدي مدار البحث فيها إلى تمحيص العلاقة بين التراث والدرس الحديث، أو محاولة قراءة النحو من وجهتي نظر متباعدتين زمانيا على الأقل، وقد وضعت لدراستي هذه خطة منهجية وفق النظام التالي: فصل تمهيدي، ثلاثة فصول وخاتمة.

تناولت في الفصل التمهيدي إطارين اثنين عامين: الأول ترجمة للسكاكي، ضمنته ولادته ونسبه ونشأته وطرق تحصيله للعلم ومؤلفاته، ثم ركزت على –كتابه مفتاح العلوم–، لكونه يمثل الوحدة المركزية للبحث: كيف ألفه وصنفه ثم ذكر أقسامه والعلوم التي تناولها.

الثاني: فيه عرض للوظيفية ومسارها في الدرس اللساني، وأهم النظريات اللسانية التي لها ارتباط بالوظيفية ثم بعد ذلك الخروج إلى تحديد ماهية نظرية النحو الوظيفي وأبعادها الفلسفية.

أما الفصل الأول الذي عنونته بـــ: مظاهر البنية الحملية عند السكاكي، ففيه عرضت ما ورد في النحو الوظيفي، من حيث: كيف ترد المفردات المعجمية؟ وما هي قواعد التكوين التي تتحكم في اشتقاق مفردات عديدة في اللغة؟ ثم كيف تحدد الأدوار الدلالية في البنية؟ وحاولت أن أقف عند هذه النقاط بالشرح والتحليل، وبتحري الدقة وعدم التأويل أجريت مقاربة لهذه العناصر بين السكاكي ونظرية النحو الوظيفي.

وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان: تجليات البنية الوظيفية عند السكاكي، ففيه عرض للوظيفتين التركيبية والتداولية، حيث يفصل بينهما بالنظر إلى قيمة الدور الذي يلعبه الحد في البنية، وكذلك من حيث دخولهما أو خروجهما عن الحمل، وهذا كذلك تناولته بالشرح والتحليل، كما استخلصت صورته عند السكاكي، ثم حاولت كذلك النظر إلى جانب الوظائف الإنجازية –القوة الإنجازية– في النحو الوظيفي وما يقابلها عند السكاكي.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: قواعد البنية المكونية عند السكاكي، والتي تهدف أساسا إلى كيفية إدماج وتعليق البنى اللغوية حتى تكوّن لنا بنية متكاملة متناسقة، صرفيا-ونحويا، ثم بعد ذلك تنتج صوتيا، وهذه البنية تشكل ما يسمى بقواعد التعبير، فهي تشكل التمثيل الصرفي-التركيبي، أي البنية السطحية، ثم حاولت أن أجد ما يعد من قبيل قواعد التعبير في النحو الوظيفي عند السكاكي.

وفي الأخير، وبعد جولة البحث في هذا الموضوع، عرضت أهم النتائج التي تمكنت الوصول إليها قدر جهدي.

أما المنهج المتبع في إنجاز هذا البحث هو المنهج الوصفي المبني على استنتاجات استقرائية، وقد كان لطبيعة البحث وموضوعه المدروس أن فرض عليّ هذا المنهج المتبع.

وقد رصدت لذلك جملة من المصادر والمراجع، أعانتني كثيرا على استكمال هذا البحث، إذ يمكن تصنيف هذه المصادر والمراجع، صنفين: صنف له علاقة مباشرة بعنوان البحث، مثل: -مفتاح العلوم- للسكاكي، اللسانيات الوظيفية -مدخل نظري-، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، أحمد المتوكل، وصنف له أثره على البحث، مثل: "النحو العربي والدرس الحديث" لــ عبده الراجحي، "في النحو العربي – نقد وتوجيه-" لمهدي المخزومي، "الأصول" لــ تمام حسان، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام...إلخ.

أما رحلتي في البحث، فقد أدركت أن المشوار لم يكن سهلا، وإنما حفّ بمصاعب ومتاعب جمة اعترضت طريقي مصاعب متعلقة بالمادة منها: نقص المادة العلمية، أي – المصادر والمراجع-، والمتعلقة بنظرية النحو الوظيفي، ضف إلى هذا صعوبة التوفيق بين مادة تعتبر وليدة العصر -تداولية-، ومادة تعتبر قاعدة العصر -التراث-، والأكثر صعوبة من هذا كله صعوبة المادة في حد ذاتها، إذ ليس الخوض العلمي فيها من باب الترافة، وهذه الصعوبات دفعتني لأن اهتم أكثر وأن أمضي قدما نحو الأمام لإنجاز البحث، عساني أن أجد فيها من النقد، ما يحمسني أكثر لمواصلة النشاط العلمي.

وإن كان لا بد من كلمة يجب أن تتوج هذه المقدمة، فإنها كلمة شكر وتقدير وعرفان للأستاذ المشرف الدكتور: لخضر بلخير، الذي دأب على إحاطة البحث بعناية، خاصة حيث واكبه منذ أن كان فكرة، وأصبح مشروعا للنقاش، ليكون إنجازا على ما هو عليه، فله ألف كلمة شكر لما أرشدنيه في بحثي هذا من حسن التوجيه في قراءة الكتب، وتواضع علمي

أخلاقي، وكما أشكر جميع من ساعدني على إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد، خاصة الدكتور: عبد الكريم بورنان، يحي بعيطيش، عبد الحميد دباش ، إسماعيل زردومي.

وأخير وليس آخر أسال الله التوفيق، والسداد في الرأي وفي العمل وأن يتقبله ويجعله من صالح الأعمال إنه سميع قريب.

فصل تمهيدي

السكاكي نبذة عن حياته

نظرة حول النحو الوظيفي

أولا: السكاكي: نبذة عن حياته

1- المولد والنشأة:

أ- المولـــد:

السكاكي سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي الخوارزمي الحنفي الأديب الشهير بالسكاكي، ولد سنة 555هـ وتوفي سنة 626هـ ست وعشرين وستمائة[1].

هو سراج الدين، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، ولد في خوارزم، وتوفي فيها[2].

فما يفهم من التعريفين السابقين، أن السكاكي خوارزمي النشأة؛ أي من خوارزم، أم عن سنة ميلاده، فيظهر اختلاف العلماء في تحديدها، فهناك من يراها أنها كانت عام أربع وخمسين وخمسمائة مثل ياقوت الحموي في كتابه معجم الأدباء[3]، بينما يذهب آخرون برأي أن ولادته كانت سنة خمسة وخمسين وخمسمائة مثل صاحب كتاب: كشف الظنون[4].

وشوقي ضيف يرى هو الآخر أن ولادة السكاكي كانت في سنة 555هـ في كتابه (البلاغة تطور وتاريخ) [5].

وتبنى هذا الرأي قبله صاحب كتاب (مفتاح السعادة)- طاش كبرى زادة- أن السكاكي ولد ليلة الثلاثاء من شهر جمادى الأولى سنة 555هـ.

---

(1) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المضيفين من كشف الظنون، مج06، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413- 1992، ص 553.

(2) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تق: إبراهيم صحراوي، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1994، ص 81.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تق: إحسان عباس، ج6، ط: دار صادر، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1: 1993، ج6 ، ص 2846.

(4) إسماعيل باشا البغدادي، نفس المرجع، ص 205.

(5) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط06، ص 286.

ب- النشـأة:

نشأ السكاكي بمدينة خوارزم، فهو إذن خوارزمي، وهو اليوم حي ببلده[1]، وأسرته كانت معروفة بصنع المعادن وسبكها، «ويظهر أن أسرته كانت تحترف صنع المعادن وخاصة السكك وهي المحاريث التي تفلح بها الأرض»[2]، ويقول صاحب روضات الجِنات إنه كان في أصول أحد أبويه سكاك... ظل إلى نهاية العقد الثالث من حياته يُعنى بصنع المعادن[3]، السكاكي قامة بارزة في علوم البيان والمعاني والأدب والشعر، وأحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان، إذ ما فتئ حتى وقر في نفسه أن يخلص للعلم مقتنعا بضرورة التفرغ والإخلاص له، فأكب عليه يستلهمه بحماس شديد متعطشا له، وقد ارتوى من جداول الفلسفة والمنطق والاعتزال والفقه وأصوله وعلوم اللغة والبلاغة، وقد تتلمذ على سديد الدين الخياطي وبن صاعد الحارثي ومحمد بن عبد الكريم التركستاني، وهم جميعا من فقهاء المذهب الحنفي[4].

2- مذهبـه وعلمـه:

يمكن إيجاز المذهب الديني والميدان العلمي الذي بزغ فيه السكاكي في النقطتين التاليتين:

- بالنسبة للمذهب الذي اتبعه السكاكي ونشأ عليه ثقافته الدينية هو المذهب الحنفي.
- أما بزوغه، فقد بزغ السكاكي في فنون شتى من العلوم والمعارف، دون أن يقتصر بمصطلح العصر على تخصص واحد، وإنما بَرِعَ في علوم شتى وأجاد فيها، كالنحو والصرف والمعاني والبيان والاستدلال وحتى في علوم الدين.

حتى ابن فضل الله في "المسالك" يقول عن السكاكي: «ذو علوم سعى إليها، فحصل طرائقها، وحفر تحت جناحه طوابقها، واهتز للمعاني اهتزاز الغصن البارح، ولزَّ من تقدمه في الزمان لزَّ الجذع القارح، فأضحى الفضل كله يزم بعنانه، ويزم السيف ونصله بسنانه.

---

[1] ياقوت الحموي، مرجع سابق، ص 2846.

[2] شوقي ضيف، مرجع سابق، ص 286.

[3] نفسه، ص 287.

[4] نفسه.

ويذكر أبو حيان في الارتشاف: «كان علامة بارعا في فنون شتى المعاني والبيان؛ وله كتاب مفتاح العلوم؛ فيه اثنا عشر علما من العربية، ثم رأيت ترجمته بخط الشيخ سراج الدين بن البلقيني، فقال: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي سراج الدين الخوارزمي إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر وله النصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون، ومن رأى مصنفه علم تبحره ونبله وفضله[1].

حتى إن ياقوت الحموي يقول عن السكاكي من أنه كان علامة إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، متكلم فقيه متفنن في علوم شتى، وهو أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان[2].

اختلف من ترجموا له في تعيين سنة وفاته: هل هي سنة 623 أو 627 والراجح أنه توفي سنة 626هـ[3].

ويذكر صاحب كتاب "هدية العارفين" أنه توفي سنة 626هـ[4].

توفي السكاكي وترك لنا مؤلفا يشهد له بعظمة قيمته ونبل قدره، وقوة حجته، وهذا الكتاب هو "مفتاح العلوم"، والذي هو أساس الدراسة، وعلى غرار هذا يذكر -بروكلمان- في كتابه تاريخ الأدب العربي أن للسكاكي كتابا بعنوان "الإيضاح" وآخر بعنوان "شرح الإيضاح"[5].

وكما يذكر كذلك صاحب تاريخ آداب اللغة العربية كتابا بعنوان رسالة في علم المناظرة[6].

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج$_2$، ص 364.

(2) ياقوت الحموي، مرجع سابق.

(3) شوقي ضيف، مرجع سابق، ص 687.

(4) إسماعيل باشا البغدادي، مرجع سابق، ص 553.

(5) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تح: رمضان عبد التواب، دار المعارف، بيروت، ط$_3$، ص 248.

(6) جورجي زيدان، مرجع سابق، ص 82.

3- أهمية الكتاب ومنهجه:

ذكر حاجي خليفة أبياتا لم يذكر قائلها، يمدح فيها مفتاح العلوم وصاحبه، حيث يقول:

يا من يريد من العلوم مرامه فافهم بجدك نسخة المفتاح
ليس الوصول إلى المرام مقفلا إلا بإقبال على المفتاح
فاصرف عنانك في مطالب غيره واسأل فتحا من المفتاح
واختر لنفسك من مباحث علمه روح القلوب وراحة الأرواح
واشرب زلال الفضل من كاساته ورمح المدام وقهرة الأرواح
سراج الدين الحق نور قبره غلب الضياء ومشاغل الإصباح
مصباح ضوء العلم أضحى موضحا قد صنف المفتاح للإيضاح[1]

هذه الأبيات الواردة هنا، تصف الكتاب وتمجد عظمة قيمته، إذ يمكن القول عنه لمن يريد أن يصنع صنيعا مثل المفتاح فليستحي، هذه العبارة وإن دلت على شيء، فإنما تدل على أن صاحب الكتاب وهو من بلاد فارس، قد كان عظيما في علمه، وصنيعه، «ولو كان الدين بالثريا لناله رجال من فارس»، إلى أن خرج عنهم المفتاح، فكأن الباب أغلق دونهم[2].

الحديث وما وراءه دليل على رفعة المكانة العلمية لصاحب المفتاح، فما يمكن إجماعه وإجماله من الحديث عن المفتاح وصاحبه، أن المفتاح هو غُرَّةُ مصنفاته، وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية[3].

وقبل خوض غمار الحديث عن الأقسام الثلاثة للكتاب، لا بد من قول شيء قاله هو بنفسه متحدثا عن سبب تأليفه لهذا الكتاب: «ولما كان حال نوعنا هذا ما سمعت، ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين، الكاملي الفضل، قد طال إلحاحهم علي في أن أصنف لهم

---

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، ط 1982، مج2، ص 1762-1763.

(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين السبكي، تح: د/ عبد الحميد هنداوي، ج1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1423، 2003، ص 21.

(3) شوقي ضيف، مرجع سابق، ص 287.

مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كل ذكي صنفت هذا، وضمنت لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية، وسميته: "مفتاح العلوم" وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في علم الصرف.

القسم الثاني: في علم النحو.

القسم الثالث: في علمي المعاني والبيان» [1].

إنه ومن أول وهلة أثناء قراءة ما قاله السكاكي عن نفسه أن أبناء زمانه وأهل عصره هم من أوعز إليه بتأليف مختصر جامع مانع لعلوم اللغة.

وأول ما يلفت الانتباه إلى ذات الكتاب، أنه كتاب مدقق حامل لفروع علم اللغة، مما يدل أن صاحبه يتميز بدقة متناهية حول فهم موضوع اللغة، وقد قال عن نفسه: «وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض، التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهدت لكل من ذلك أصولا لائقة وأوردت حججا مناسبة...» [2].

وهو بهذا يصور طريقة تأليفه للكتاب.

ولقد أظهر التقسيم الذي قدمه السكاكي عن كتابه، أن له منهجا علميا يتبعه؛ إما في التعلم أو في التأليف، مما قاده إلى أن تكون له صيحة وشهرة واسعة، بيد أن شهرته تبدأ من القسم الثالث في الكتاب –علم المعاني والبيان– مما جعله يُعرف أكثر في هذا الجانب –البلاغة– والسبب أنه «أصل منهاجه فيها على أسس منطقية حولت البلاغة من فن إلى علم له قواعده ونظرياته»[3].

وبهذه النباهة تمكن السكاكي من فتن العلماء الباهرين به، إذ ربما شأنه في البلاغة، شأن سيبويه في النحو، إذ كل ما ألف في النحو بعد سيبويه فهو يدور في فلكه: إما شرحا أو تعليقا أو تلخيصا، حتى أنه قد كان هناك من يسميه بقرآن النحو، حتى أن السكاكي وفي فن البلاغة حدث له مثل هذا، إذ كل ما ألف بعده في فلك البلاغة، يكون إما شرحا، وإما

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، تح، د/ نعيم زرزور، ص 06.

[2] نفسه، ص06.

[3] د/ عبد العزيز عتيق، علم المعاني، علم البيان، علم البديع، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص 25.

تلخيصا، وكأنه لم يكتب ولم يبدع في هذا الميدان سوى السكاكي، هذا ومما يفتح بابا جديدا من النقد حول الفكر البلاغي العربي، إذ أصيب بشلل وجمود فلا مجال للتجديد.

«وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر هنا بعضا من توافروا على كتاب "مفتاح العلوم" للسكاكي –شرحا وتلخيصا– فمن عنوا بشرحه[1]:

1- قطب الدين محمود الشيرازي "710هـ" شرحه في كتاب سماه "مفتاح المفتاح".

2- محمد بن مطرف الخلخالي في كتاب سماه "شرح المفتاح".

3- السيد الشريف الجرجاني "816هـ" شرح القسم الثالث من المفتاح.

4- ابن كمال باشا "940هـ" ألف شرح المفتاح».

وممن عنوا بتلخيصه:

1- بدر الدين بن مالك "668هـ"، اختصره في كتاب سماه "المصباح في اختصار المفتاح"، وقد نال هذا المختصر شهرة واسعة لدى طلاب البلاغة في بلاد المغرب.

2- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني "739هـ"، وقد اختصره في كتاب سماه "تلخيص المفتاح".

3- عبد الرحمان الشيرازي "757هـ" وسمى تلخيصه لكتاب المفتاح "الفوائد الغياثية في علوم المعاني والبيان والبديع».

«وقد ظل أمرها هكذا جمودا على جمود حتى قُيّض لها من أدباء العربية وعلمائها في العصر الحديث ممن يعملون على إحيائها ونهضتها»[2].

والكتاب في مضمونه لا يحمل آراء وأفكارا لغوية مجردة بل ضمّن فيه صاحبه شواهد قرآنية وأحاديث نبوية وشعرية أخرى كثيرة.

---

[1] عبد العزيز عتيق، مرجع سابق، ص 28.

[2] نفسه، ص 30.

أ- منهجه في البلاغة:

ضمن في قسم البلاغة علمين اثنين هما: علم المعاني، وعلم البيان، ففي علم المعاني تحدث عن الخبر والطلب ثم ما فتئ يتحدث عن متعلقات الخبر -الجملة الخبرية- من إسناد- المسند والمسند إليه- الفصل والوصل والإيجاز والإطناب.

أما عن الطلب، وبعد تعريفه له وتمييزه عن الخبر، تحدث عن التمني، الاستفهام، الأمر والنهي والنداء ثم يودع علم المعاني إلى علم البيان، ليتحدث فيه عن التشبيه ثم المجاز ثم الاستعارة ثم الكناية، كما نجده كذلك تحدث عن علم البديع بقسميه البديع المعنوي والبديع اللفظي، وما يميز هذا القسم من التأليف عن السكاكي هو لما أردفه بكل من علم الاستدلال أو علم خواص تركيب الكلام وعلم الشعر ودفع المطاعن.

ب- منهجه في علم الصرف:

أول ما يلاحظ على منهج السكاكي في علم الصرف أنه أدمج فيه علم الأصوات، بتحديده لصفات الحروف ومخارجها، كما ذكر كذلك تعريفا لعلم الصرف وأهميته ثم رتب موضوعاته ترتيبا يليق بعلم الصرف، بدءا من الحرف إلى الاسم والفعل، وفصل حديثه عن هيئات الاسم والفعل -المجرد والمزيد- ولحرصه الشديد على اللغة ذكر قواعد الحفاظ عليها -الاحتراز عن الخطأ-.

ج- منهجه في علم النحو:

ما يمكن قوله عن منهج السكاكي في علم النحو، مطابق ولو إلى حد ما، ما قيل عن منهجه في علم الصرف، من تعريف لعلم النحو وترتيب موضوعاته حسب: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، تحدث عن كل من المعرب والمبني، وبيّن أحوال كل واحد منهما، وتحدث كذلك عن الفاعل وبشقيه أو بفرعيه: المادي والمعنوي، ثم تحدث كذلك عن الإعراب: وفي آخر هذا العلم أردفه بخاتمة الكتاب.

وما يمكن استنتاجه عن منهج السكاكي في كل من علمي الصرف والنحو عدم تعصبه لأي رأي أو مدرسة -البصرة أو الكوفة- فهو يكتفي بذكر الرأي الذي ينسجم ورأيه، تنوع الشواهد التي يعرضها للاستشهاد (قرآن، حديث، شعر)، استخدامه للقياس، هذا وإن دل على شيء، فإنما يدل على أنه ينتمي إلى المدرسة البصرية التي تعتمد القياس وكما نجده كذلك قد

عمد إلى نمط المعاجم في عرضه للموضوعات، وتحاشى الخلافات التي تقع بين أصحاب المدرستين.

هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على دقة البصيرة اللغوية عند السكاكي،فهو إلى جانب عدم تشبثه وتعصبه لرأي مدرسة لغوية واحدة تمكن من عرض لآرائه النحوية[*]، هذا ما دفع البعض أن يطلق عليه اسم مدرسة اللسانيات الشمولية[1].

ثانيا: الوظيفية والنحو الوظيفي

1- مـــا الوظيفيـــة؟:

جاء في لسان العرب: الوظيفة من كل شيء: ما يقدر له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب، وجمعها الوظائف والوُظُف. ووظف الشيء على نفسه، ووظفه توظيفا: ألزمها إياه، وقد وظّفت له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات الله من كتاب الله عز وجل...

وجاء يَظِفُهُ أي يتبعه؛ عن بن الأعرابي. ويقال: وظَف فلان فلانا يَظِفَهُ وظْفا إذا تبعه، مأخوذ من الوظيف. ويقال: إذا ذبحت ذبيحة فاسْتَوْظفْ: قطع الحلقوم، المرئ والودجين، أي استوعب ذلك كله؛ هكذا قاله الشافعي في كتاب الصيد والذبائح؛ وقوله:

أَبْقَتْ لَنَا وَقَعَاتُ الدَّهْرِ مَكْرُمُهُ   مَا هَبَّتْ الرِّيحُ والدُّنْيَا لَهَا وُظُفُ

أي دُوَلَ، وفي التهذيب: هي شبه الدّوَل مرة لهؤلاء ومرة لهؤلاء، جمع الوظيفة[2].

والوظيفة من المنظور اللساني، نميز فيه بين معنيين لها:

1- الوظيفة باعتبارها دورا تقوم به اللغة ككل.

2- الوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية، أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة، كعلاقة "المنفذ" مثلا، وعلاقة "الفاعل" وعلاقة "المحور"[3].

(*) أطلقت كلمة –النحوية– على كل من علمي الصرف والنحو بناء أو قياسا على تقسيم القدماء، إذ لم يفصلوا بينهما، حيث معظم الموضوعات النحوية وردت مختلطة مع علم الصرف والعكس، ولم يكن القصد من النحوية –بالنحو– فقط.

(1) ينظر: محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي و في الدراسات الحديثة، ص41.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ضبط وتعليق: د/ خالد رشيد القاضي، دار صبح إدسيوفت، ط1، 2006.

(3) محمد آيت أوشان، اللسانيات والديداكتيك، ص 238.

فوظائف اللغة كما يلخصها "**جاكبسون**" ستة هي:

- الوظيفة المرجعة (أو الإحالية).
- الوظيفة التعبيرية.
- الوظيفة التأثيرية.
- الوظيفة الشعرية.
- الوظيفة اللغوية.
- الوظيفة الميتالغوية.

انطلاقا من المعنى الأول للوظيفة من المنظور اللساني، سنفهم أن اللسانيات تنظر إلى اللغة بأنها ذات نظام وظيفي عند الإنسان، وأما عن تلك الوظائف التي حددها **جاكبسون** للغة، فإنه يمكن حصرها في نقطتين كذلك: الأولى: تعبير، والثانية: تواصل.

ومما سبق ذكره، يطلعنا بأن اللغة في عمومها هي وظيفة تعبيرية تواصلية، أو كما قال ابن جني: «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1]. وعليه فالمنسوب إلى الوظيفة يسمى: بالوظيفي.

والنحو، ومما هو متعارف عليه هو انتحاء سمت به كلام العرب من إعراب وتمييز وغيرهما، ويظهر أثر النحو أكثر لما يهتم بأواخر الكلمات، من إعراب وبناء وما يلزم ذلك أكثر أن النحو –دراسته– خاصة باللغة فقط.

ليس من الغريب إذن أن تطرح الإشكالية أو السؤال التالي: ما النحو الوظيفي؟

2- النحـــو الوظيـــفي:

هو ذلك النحو الذي يبحث في تجاور الكلمات مع بعضها البعض بغرض تأدية المعنى النحوي والمعنوي معا في رسالة كلامية معينة (الجملة)...

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ت،ج1، ص: 34.

والهدف من دراسة هذه المادة هو تبليغ القواعد الوظيفية وهي تعالج الكلام العربي في جانبه الاستعمالي، وهي القواعد الأساسية التي تؤدي بالدارس إلى اكتساب المهارة اللغوية، حتى يصبح اللسان ملكة واعتماد ممارسة التطبيق بتلمس الشواهد والأمثلة المتداولة كثيرا[1].

والنحو الوظيفي؛ هو النحو الذي لا يقتصر على الدور الذي تلعبه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي الوظائف التركيبية (أو النحوية: كالفاعل والمفعول...)؛ لأن هذه الوظائف لا تمثل إلا جزءا من كل، تتفاعل مع وظائف أخرى، مقامية (أو تبليغية: هي الوظائف الدلالية والتداولية)، بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية، بالأغراض التبليغية (التواصلية) التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها[2].

وبهذا يكون النحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف (التركيبية، الدلالية التداولية) المتضافرة فيما بينها[3].

والنحو الوظيفي: هو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي) ***(RELATION GRAMMAIRE)***، *نحو الأحوال* ***(CAUSE GRAMMAIRE)*** "الوظيفة" (***FONCTIONALISM***) ونظريات فلسفية "نظرية الأفعال اللغوية" (***SPESH ACTS THEORY***) خاصة، أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث[4].

وعليه، فالنحو الوظيفي هو غير النحو غير الوظيفي؛ إذ لا يقتصر دوره فقط على الجانب الشكلي التركيبي للمفردات اللغوية وفق بنية لغوية معينة، إذ يتعدى إلى دراسة الجانب الدلالي والتداولي للتركيبة اللغوية مثلما هو الأمر مع التوزيعية بزعامة **بلومفيد** والغلوسيماتيكية بزعامة **هيمسليف**، والتركيبة بزعامة **كريستيان توارتيه**، إذ هذه النظريات تعتمد في دراستها للغة على الجانب الشكلي، وحتى في تحديدها لأدوار عناصر البنية فيغلب عليها طابع الرياضيات.

---

(1) الصالح بلعيد، النحو الوظيفي، د.ط، د.ت، ص 06.

(2) أحمد المتوكل، من البنية الجملية إلى البنية الكونية: الوظيفة المفعول، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987، ص 05.

(3) يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفة للنحو العربي، مخطوطة جامعة قسنطينة، 2006، ص 41.

(4) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، 1405هـ-1985م-، ص 09.

وما يجب التذكير به هنا أن أصول نظرية النحو الوظيفي ترجع إلى البلدان المنخفضة (*PAYS-BAS*)، وبالذات إلى مدينة أمستردام الهولندية، مع مؤسسها الأول **سيمون ديك**، من خلال أبحاثه المتعددة التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية لأتباعه السائرين على نهجه، الذين أجروا دراسات لغوية متنوعة، تجاوزت عقدين من الزمن، مست مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة، تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، كاللغة الهولندية، الإنجليزية والفرنسية والعربية... تمكنت من خلالها أن تؤسس مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة، حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها، وتطمح منذ الثمانينات، أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها[1].

والنحو الوظيفي ينطلق من فرضية كبرى تتمثل في كون الخصائص التداولية تحدد الخصائص التركيبية والصرفية....يتميز النحو الوظيفي عن غيره من النماذج الوظيفية بكونه نموذجا يتضمن مستوى قائم الذات مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولية التي تسهم في جعل عملية التواصل أمرا ممكنا[2].

وهناك جملة من المبادئ الأساس التي يقوم عليه النحو الوظيفي، وهي بمثابة ركائز أساسية متمثلة في[3]:

- وظيفة اللغات الطبيعية الأساس هي التواصل.
- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم المخاطب.
- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداولية.
- الكفايات التي يجب تحقيقها ثلاث: كفاية نفسية وكفاية تداولية وكفاية نمطية...
- البنية التركيبية الصرفية هي نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص: الخصائص الدلالية والخصائص التداولية والخصائص التركيبية.

---

(1) يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 77.

(2) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة عين الشق، المغرب، ص 258.

(3) نفسه، ص.ص 258–259.

- العلاقة بين مكونات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلالية وعلاقات تركيبية وعلاقات تداولية.

وهذه الأخيرة علاقات أولية بمعنى أنها ليست مشتقة من أخرى.

كما يعتمد النحو الوظيفي على رموز ومصطلحات خاصة به[1]:

المقولات:

ف: فعل	حض: حاضر
تد: تدليل	تا: تام
تذ: تذييت	غ تا: غير تام
مض: مضي	خب: خبر
سهـــ: استفهام	ذ: ذكر
ع: معرفة	ث: مؤنث
ن: نكرة	نف: نفي
الوظائف التداولية:	**الوظائف الدلالية:**
مح: محور	منف: منفذ
بؤجد: بؤرة جديد	متق: متقبل
بؤمقا: بؤرة مقابلة	مستق: مستقبل
بؤنق: بؤرة انتقاء	متض: متموضع
بؤحص: بؤرة حصر	زم: زمان
بؤتث: بؤرة تلبيث	مكـــ: مكان
بؤقب: بؤرة قلب	

[1] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية مقاربة وظيفية لبعض قضايا اللغة العربية، 1988، ص.ص 03-04.

المواقع:

$م^4$: موقع المنادى

$م^2$: موقع المبتدأ

$م^3$: موقع الذيل

$م^1$: موقع الأدوات الصدور

م∅: موقع المحور أو اسم الاستفهام أو بؤرة الانتقاء.

م آ: موقع المحور

ف: موقع الفعل

فا: موقع الفاعل

مف: موقع المفعول

ط: موقع الرابط

ص: حيز موقعي

رموز عامة:

ح: محمول اعتباطي	($س^1$.....$س_ن$): متغيرات الموضوعات
←: لا يتموقع في	($ص^1$...$ص_ن$): متغيرات اللواحق

3- التيار الوظيفي في اللسانيات:

إن النظريات اللغوية الحديثة عامة والوظيفية خاصة لم تظهر بمحض صدفة، وإنما هي واحدة من نتاج العمل الفكري المعرفي البشري عبر الزمن، خصوصا وأن العمل الفكري اللساني الحديث –نشأة اللسانيات الحديثة– يشكل للباحث اللغوي الحديث مثلثا هرميا، إذ انطلق من مرحلة البنيوية على التداولية مرورا بالتوليدية التحويلية.

وفي هذا المثلث اللساني نجد نظريات وظيفية في كل فرع من فروعه:

أ- الوظيفية في البنيوية:

نجد مثلا مدرسة براغ، حيث كان **فيليم ماتزيوس**، أول من رفع راية هذه المدرسة إذ دعا عام 1926 إلى تأسيس حلقة البنية عرفت فيما بعد بمدرسة براغ[1].

غير أن ملامح البروز والظهور إلى حيز الوجود كان بعد نزوح العلماء الروس الثلاثة: **جاكبسون**، **تروبتسكوي**، **كرسفسكي**، ومما يجب الإشارة إليه أن هذه المدرسة تندرج ضمن المدارس البنيانية الوظيفية كما عرفت الحلقة أيضا باسم "علم اللغة الوظيفي"[2].

فمن خلال ربط المدرسة بين الوظيفة والبنية، كان المجال الذي اهتمت به أوسع، وتمثل الفونولوجيا الميدان الأوسع والأكثر بروزا للمدرسة، لا لشيء إلا لكون المدرسة تمثل أول تعميق فكري لفكر **سوسير**، وما كانت تؤمن به المدرسة هو مبدؤها العام القائل بان اللغة نظام وظيفي، يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل.

ومادام **سوسير** هو أب علم اللغة الحديث، ومدرسة "براغ" تعتبر أول تعميق فكري له، فإنه من الممكن أيضا أن تكون مدرسة "براغ" بنظرة مجملة قد صادفت الصدى الأعظم في علم لغة قرننا، وذلك بمعنى أنها أعطت حافزا في مجالات كثيرة للغاية[3].

ولا أدل على أكثر من هذا مما قدمه كلا من **تروبتسكوي**، **جاكبسون**، في هذه المدرسة بالذات، ثم لما بزغ منها علماء آخرون بطريقة غير مباشرة، إلا أنهم يحملون سمة الوظيفية، ومن هؤلاء العلماء نجد مثلا **أندري مارتينيه** صاحب المدرسة الوظيفية الفرنسية، وكذلك **إميل بنفنيست**، وكان ما يجمع هؤلاء هو إيمانهم القوي بالوظيفية في اللغة وللغة، انطلاقا من البنية.

---

(1) يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط$_1$، فصل$_{04}$، 1985، ص 256.

(2) بريجيتيه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ت، أ، د، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط$_1$، 1425هـ- 2004م، ص 118.

(3) نفسه، ص 164.

ب- الوظيفة في النظرية التوليدية التحويلية[1]:

أهم النماذج المقترحة في إطار النظرية التوليدية التحويلية التي صيغت على أساس مبدأ إسهام الجوانب التداولية في تحديد البنية التركيبية الصرفية لجمل (مبدأ عدم استقلال التركيب بالنظر إلى الدلالة والتداول)، نموذج "البراكمانتاكس" ونموذج "التركيبات الوظيفية".

ب-1 عرض موجز لنموذج البراكمانتاس[2]:

تنطوي نظرية البراكمانتاكس تحت لواء النظرية (الدلالية التوليدية) أو هي تقوم على مبدأين اثنين:

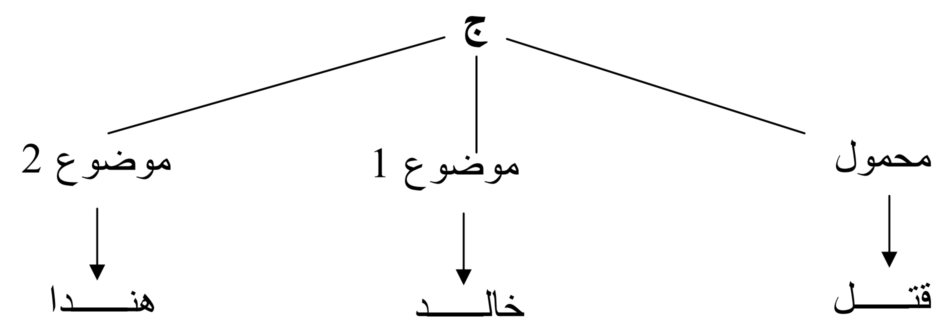
أ- عدم استقلال التركيب بالنسبة للدلالة.

ب- الطبيعة الدلالية للبنية مصدر الاشتقاق.

تعتبر البنية المنطقية- الدلالية، بنية تحتية لكونها هي المصدر الأساسي لاشتقاق محمولات الجمل فعلية أو اسمية أو وصفية...والتي تربط بين عدد الموضوعات وحدات معجمية مركبة، بحيث تعتبر هذه البنية وحدة دلالية أولى، يتعين التمثيل لها.

1- قتل خالد هندا ← بنية

2- التمثيل للبنية المنطقية:

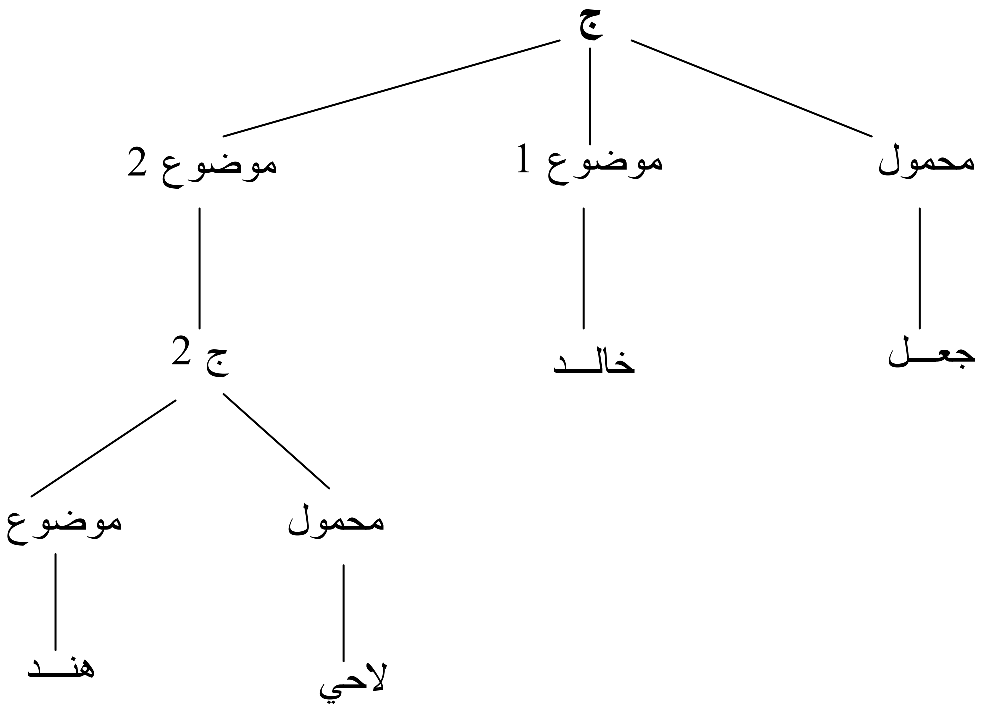


---

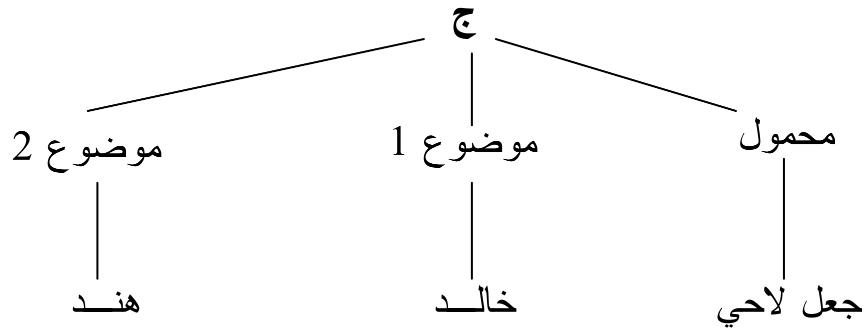
[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية- مدخل نظري-، منشورات عكاظ، 1989، ص 92.

[2] أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 93.

3- وحدات دلالية (أولى) للبنية المنطقية الدلالية للبنية المنطقية الدلالية:



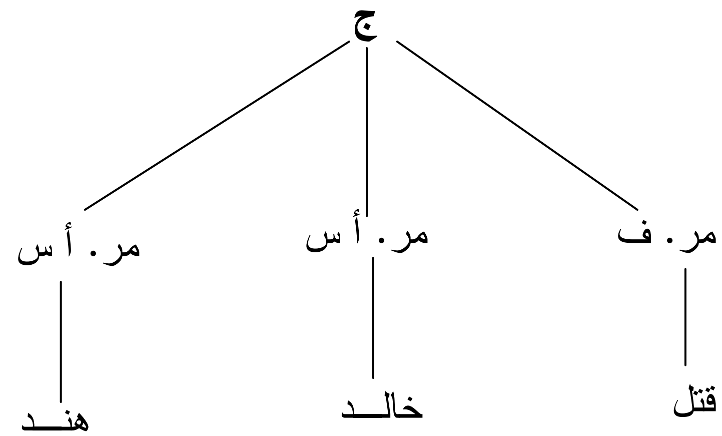
وبانتقال محمول الجملة المدمجة في البنية (3) إلى مستوى محمول الجملة المدمجة (ج1) يؤلف المحمولان معا محمولا مركبا واحدا كما يتضح من البنية الحملية التالية[1]:



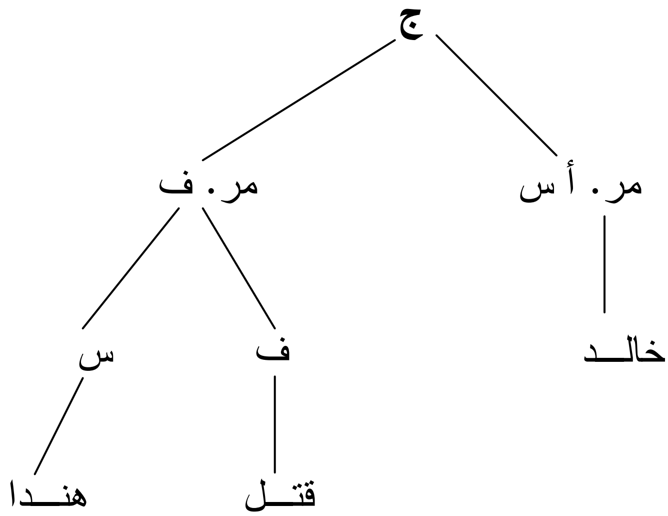
وبواسطة قاعدة الإدماج المعجمي يعوض المحمول المركب بالمفردة الملائمة؛ جعل لاحي= قتل، وتعتبر قاعدة الإدماج المعجمي دخلا للقواعد التحويلية التي منها قاعدة تكوين الفاعل، التي يستلزمها ترتيب المكونات إما من قبيل: فعل + فاعل.

[1] أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 94.

مثـــــل:

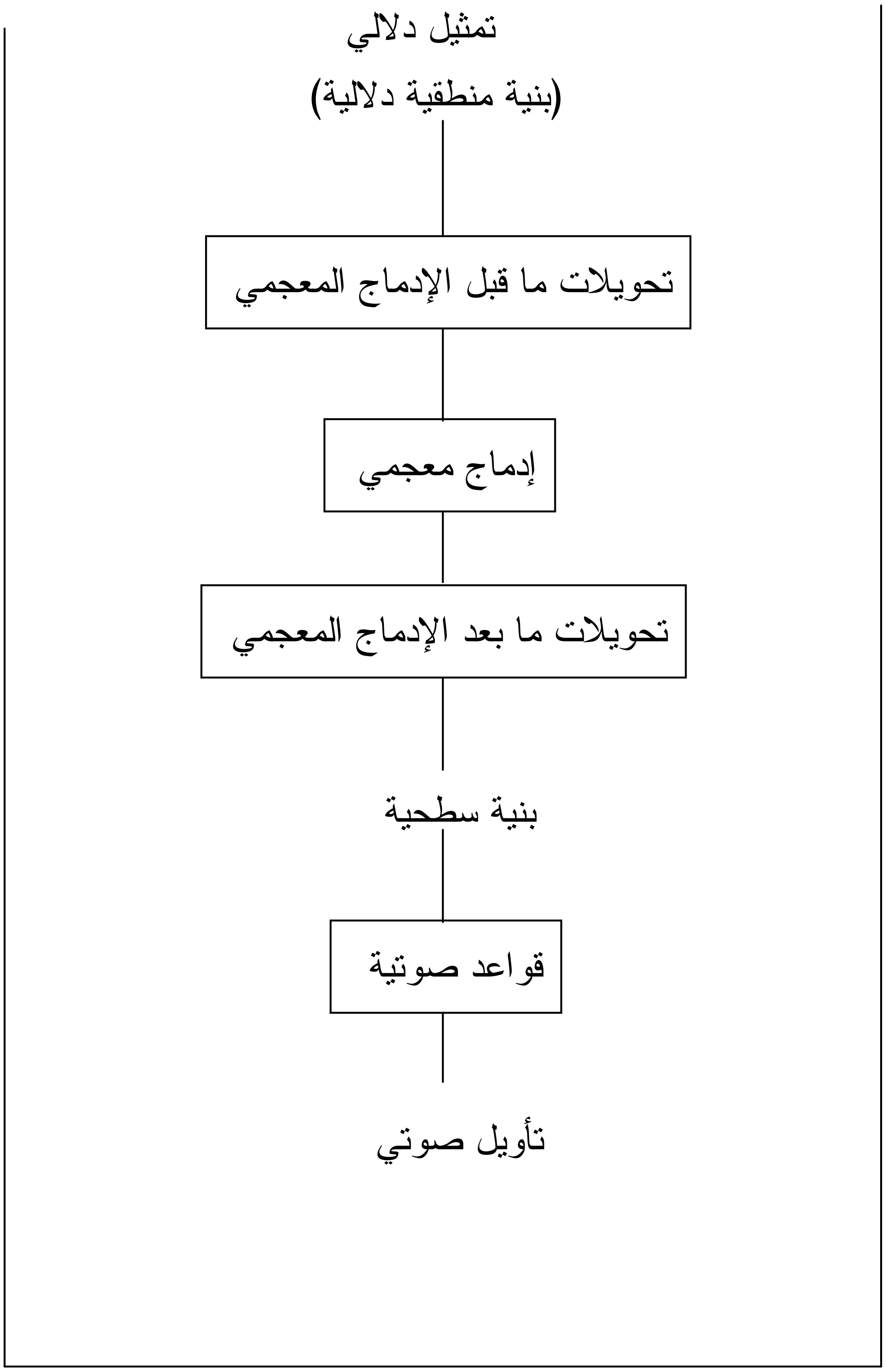


فاعل + فعل، مثل:



وبهذه العملية تنتج لدينا بنية سطحية تؤول صوتيا عن طريق القواعد الصوتية، والرسم التالي يوضح بينية النحو كما يتصور تنظيمه في نموذج الدلالة التوليدية[1].

[1] أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 95.



بنية النحو في نموذج الدلالة التوليدية

ب-2- التركيبات الوظيفية[1]:

يعرف **كونو** "اللسانيات الوظيفية" بأنها «مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقتها البنيوية»، ويحدد التركيبيات الوظيفية هي أحد حقول اللسانيات الوظيفية، حيث تحلل البنيات التركيبية على أساس وظائفها التواصلية.

ويرى **كونو** أن التركيبيات الوظيفة ليست مرتبطة بنحو بعينه إذ أن أي نحو يجب أن يفرد مستوى (أو مستويات) للقيود الوظيفية الضابطة لسلامة الجمل... كما أن كل نحو يفيد من استخدام المنظور الوظيفي في تحليل الظواهر التركيبية، ففي رأي **كونو** لا يوجد أي تناقض في المجتمع بين تركيبات الصرف والتركيبيات الوظيفية...

والفكرة الأساسية من اقتراح **كونو** هي إغناء نموذج من النماذج اللغوية المقترحة في النظرية التوليدية التحويلية (عن طريق إدماج نسق من القواعد والقيود المرتبطة بوظيفة التواصل).

هذا النسق المروم إدماجه يتضمن بالأساس، مجموعة من المفاهيم التي لها ورود حسب **كونو**، في وضع القيود التي تخضع لها بعض القواعد التركيبية:

1- المعلومة القديمة: يحمل عنصر ما من عناصر الجملة المعلومة القديمة إذا كان واردا في السياق السابق.

2- المعلومة الجديدة: يحمل عنصر ما من عناصر الجملة المعلومة الجديدة، إذا لم يكن واردا في السياق السابق.

3- المحور: يشكل محورا العنصر محط الجديد في الجملة.

4- البؤرة: يشكل بؤرة في جملة ما العنصر الحامل للمعلومة الأجد.

ونتقدم على سبيل المثال ظاهرة حذف المكونات غير الضرورية الذي يرتبط تطبيقه بمفهومي "المعلومة القديمة" و"المعلومة الجديدة".

---

[1] أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 95.

A/ Did you stay in a hotel in Paris?

B/ Yes, I stay in a hotel ø (because my friend was out of town)

أ- هل أقمت في الفندق في باريس؟

ب- نعم، أقمت في الفندق ø (لأن صديقي كان خارج الوطن).

A/ Did you buy this perfume in Paris?

B/ Yes, I bought it: Ø

أ- هل اشتريت هذا العطر من باريس؟

ب- نعم، اشتريته ø

حيث وبعد المقارنة نلاحظ أنه يمكن حذف جملة (في باريس) في الجملة الثانية من المثال الأول، لأنه تم في مكون حامل لمعلومة قديمة (على اعتبار أن المعلومة الجديدة مدلول عليها بباقي الجملة)، ويمتنع حذفه في الجملة الأولى من المثال الثاني لكونه مكون بؤرة الجملة، ويحذف في الجملة التالية من المثال نفسه.

وبعد هذا العرض الموجز لكلا النظريتين فإنه يمكن تقديم بعضا من نقاط الائتلاف(1):

1- يشكل كل من النموذجين محاولة لإدماج مكون تداولي (وظيفي)، في أحد الأنحاء المقترحة في إطار النظرية التوليدية التحويلية.

2- ينتمي النحو المقترح إغناؤه بالمكون التداولي، في كلا النموذجين إلى الأنحاء ذات الطابع التحويلي (الأنحاء التي تستخدم من بين أوليات الوصف التي تستخدمها، قواعد تحويلية تربط بين بنية عميقة وبنية سطحية).

3- يحتل المكون التداولي (أو الوظيفي) المقترح إدماجه موقعا في النحو يجعل من قواعده وقيوده قواعدا وقيودا ذات صلة مباشرة بالقواعد والقيود التي يتضمنها المكون المضطلع برصد الخصائص التركيبية.

ج- ملخص عن نظرية التركيب الوظيفي(2):

التركيب الوظيفي هو النحو الذي اقترحه منذ عشر سنوات **فان فالفين** و**فولي** والذي يطلق عليه هذان اللغويان أحيانا "نحو الأدوار والإحالة"، وتنتج الجملة عندهما عبر بنيات

(1) أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 106.

(2) نفسه، ص 116.

ثلاثة: بنية دلالية "أدوارية"، بنية تداولية "إحالية"، بنية صرفية تركيبية، وتضطلع برصد هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد دلالية، قواعد تداولية، قواعد صرفية تركيبية.

البنية الصرفية- التركيبية في هذا النحو، تعد ناتجة عن التفاعل بين أنساق القواعد الثلاثة نسق القواعد الدلالية ونسق القواعد التداولية ونسق القواعد الصرفية- التركيبية.

ج-1- البنية الدلالية:

تطرح مشكل رصد المحمولات والعلاقات الدلالية التي تقوم بينها وبين موضوعاتها، وتقوم البنية الدلالية للجملة عند **فان فالفين** و**فولي** على مفهومين أساسين:

1- مفهوم الأدوار الدلالية أو (المحورية).

2- مفهوم انقسام المحمول إلى مجموعة من المحمولات "الأولى".

يرى كل من **فان فالين** و**فولي** أن يختزل الأدوار الدلالية لموضوعات المحمول في دورين دلاليين أساسيين اثنين: دور "العامل" ودور "المتحمل".

العامل: هو الموضوع الدال على المشارك الذي ينجز الواقعة التي يدل عليها المحمول أو يتسبب في إنجازها أو يراقبها.

المتحمل: هو الموضوع الدال على المشارك الذي لا ينجز ولا يراقب أية واقعة بل يحتمل بإنجاز واقعة ما.

فالعامل يمكن أن يكون "منفذا" أو "أداة" أو "مستقبلا" أو "معاينا" أو "مصدرا"[1]، كما أن المحتمل يمكن أن يكون "محورا" أو "متقبلا" أو "مكانا".

مثل: كسر الطفل الإناء، فالطفل يشغل دور العامل المنفذ والإناء يشغل دور المتحمل المتقبل هذا من جهة الدور الدلالي، أما من حيث الوظيفة التركيبية فيشغلان موضع الفاعل والمفعول على التوالي.

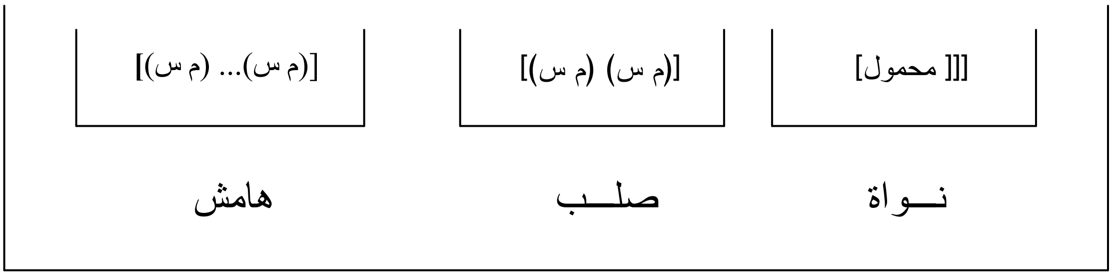
---

[1] أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 117.

أما مدلول المحمول فيمكن أن ينقسم إلى محمول "غير حركي" ومخصص أو "رابط"[(1)]. (مات) يمكن صوغ البنية الدلالية كالتالي (أصبح لاحي "س")، وكل مكونات الجملة تقوم بدور معين، عند **فالين** و**فولي** إلا أنه هناك فرقا في الأهمية بين مكونات الجملة[(2)].

«ولرصد الفرق في الأهمية بين مكونات الجملة يقترح **فان فالين** و**فولي** نظرية لبنية الجملة يميزان فيها بين ثلاثة قطاعات أساسية "النواة"، "الصلب"، "الهامش"، يشكل نواة الجملة محمولها سواء أكان المحمول محمولا بسيطا أم كان محمولا مركبا، ويشكل صلب الجملة العناصر التي تنتمي إلى "محلاتية" المحمول أي العناصر التي تعد موضوعات للمحمول، أما هامش الجملة فيتضمن العناصر الدالة على ظروف الحدث الزمانية –المكانية– والعناصر الدالة على المشاركين الثانويين في الحدث كالمشارك "المستفيد" مثلا.

يوضح بنية الجملة، طبقا لهذا التصور الرسم التالي:



جملــــــة (3)

الشكــل: 01

(1) أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 118.

(2) نفسه، ص 118.

مثال ج: سلم خالد هندا رسالة أمس في الشارع

نـــواة	صلـــب	هامـــش
[[[سلم]	[(خالد (هند (رسالة)]	[(أمس (في الشارع)]

جملـــــــة

الشكـــل: 02 (1)

ج-2- البنية التداولية:

يقترح **فان فالفين** و**فولي** البنية التداولية على أنها البنية المنظمة على أساس الأدوار الخطابية التي تحملها مكونات الجملة، والمعلومات **(**قديمة/جديدة**)** التي تحملها المكونات تتحكم في تنظيم البنية، فالمكون الذي يبني عليه باقي الجملة يشكل مركز الاهتمام، حيث يشكل حيز المكون الرئيسي، وقد أطلق عليه **فان فالفين** و**فولي** مصطلح "القيمة التداولية" أو مصطلح "العماد"[2].

ج-3- البنية التركيبية الصرفية:

وهي ناتجة عن تفاعل خصائص البنيتين الدلالية والتداولية ويتجلى أثرهما أساسا في ترتيب المكونات وفي الوسم الإعرابي.

ففي تحديد المكونات ذات الحمولة الإخبارية "الجديدة" يأخذ المكون "العماد" في الجملة لأهمية التداولية الموقع الأكثر بروزا، الموقع المتقدم على موقع الفعل أو الموقع الموالي لموقع الفعل، كما يشكل المكون العماد، بالإضافة إلى ذلك المكون المركزي في مجموعة من التراكيب، فهو المكون المستهدف الحذف حين يرد في جملة فضلة[3].

(1) أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 118.

(2) نفسه، ص.ص 120-121.

(3) نفسه، ص.ص 121- 122.

وهو المكون الذي يتم تصعيده إلى "الفاعل" أو إلى "المفعول" وهو كذلك، المكون الذي يحذف في البنيات المنطقية.

وعلى هذا الأساس يكون الفاعل عبارة عن تحجر للوظيفة التداولية للعماد داخل الجملة، أما الوسم الإعرابي فيشمل جميع الوسائل التي تستخدمها اللغات للتأشير للوظائف التي تحملها الموضوعات الاسمية الواردة في الجملة، كالصرفات الإعرابية والرتبة[1].

د- الربط وأنماط الجمل:

مفاده أن العلاقة الممكن قيامها بين جملتين علاقات ثلاث:

- علاقة إدماج وتبعية.
- علاقة تبعية دون إدماج.
- علاقة استقلال وعدم إدماج[2].

---

(1) أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 123.

(2) نفسه، ص 124.

الفصل الأول

صورة البنية الحملية
في مفتاح العلوم

1- الإطار الحمـــلي:

قبل البداية في تحديد ماهية الإطار الحملي ودوره في تحديد خصائص ونوع البنية، كان لزاما من تحديد معنى الحمل بالفتح، فقد قال بعض اللغويين ما كان لازما للشيء فهو حَمْلٌ، وما كان بائنا فهو حِمْلٌ[1].

وفي الفلسفة يقال: حَمْلُ الشيء إلحاقه به في حكمه، أو هو نسبة أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، فإذا حكمنا بشيء على شيء، فقلنا مثلا: إن الإنسان حيوان، فالمحكوم به يقال له المحمول، والمحكوم عليه يقال له الموضوع[2].

فبإمعان النظر، نجد أن كلا التعريفين اللغوي والفلسفي يتفقان في تحديد كنه ماهية الحمل، ففي اللغة استعمل مصطلح لازما للشيء، بمعنى ما كان ضروريا له، وفي الفلسفة وُظِّفَ مصطلح "إلحاقه به في حكمه"، ففيه إشارة إلى وجوب وجود علاقة الاستلزام بين شيئين، أي وجود شيء ما يستلزم وجود شيء آخر معه.

وبناء على التعريفين السابقين، يكون الإطار الحملي: هو ذلك الكل المركب من المحمول والموضوع أو بالأحرى وكما هو مستعمل في أدبيات النحو الوظيفي الحد، فوجود المحمول يستلزم وجود الحد والعكس صحيح، أي لا وجود لمحمول بدون حد، ولا حد دون محمول.

والذي يضطلع بإعطاء الإطار الحملي هو الأساس، إذ أن الأساس يعتبر دخلا لبناء البنية الحملية التامة التحديد[3]. وكما ينقسم كذلك بدوره إلى صنفين: المعجم، وقواعد تكوين المحمولات والحدود[4].

إذن فهو يمثل للمفردات الأصول في شكل أطر حملية، في حين تضطلع قواعد تكوين المحمولات والحدود غير الأصول من المفردات الأصول، فالإطار الحملي إذن: هو بنية

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار الصبح، ج$_3$، ص 314.

(2) د/ جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج$_1$، ص 498.

(3) د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، مرجع سابق، ص 128.

(4) نفسه، 129.

الحمل تتكون من محمول يدخل في علاقات محددة مع مجموعة من الحدود[1]. ويقابل مصطلحي المحمول والحد مصطلحي المسند والمسند إليه في الدرس اللغوي العربي.

1-1- المعجـــم:

يمثل في المعجم للمفردات الأصول في شكل إطار حملي وهو بنية تتضمن المعلومات التالية: (أ) صورة المحمول و(ب) مقولته التركيبية [فعل، اسم، صفة...] و(ج) عدد محلات موضوعاته و(د) الوظائف الدلالية ["منفذ"، "متقبل"، "مستقبل"] التي تحملها محلات الموضوعات و(هـ) القيود التواردية التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته[2].

وقد بين المتوكل في كتاباته، أنه في اللغة العربية يمثل في المعجم للمفردات الأصول التي هي الأفعال المصوغة على أحد الأوزان الثلاثة: "فعَل" و"فعِل" و"فعُل" و"فعلل" مضافة إليها جميع المفردات الدالة على الذوات: "رجل"، "فرس"، "شجرة"... ويكون التمثيل للمفردة الأصل في شكل إطار حملي من قبيل الإطار الحملي الذي يشكل المدخل المعجمي للفعل الأصل "أكل".

(18) أ. ك. ل. فعَل ف(س$_1$: حي ((س$_1$)) منف (س$_2$: مأكول (س$_2$)) متق[3].

وما تعنيه المفردات الأصول في النحو الوظيفي هي المفردات التي يتعلمها المتكلم قبل استعمالها، ومعرفة قوانين الاشتقاق منها، إضافة إلى هذا فمصطلح المفردة الأصل في الاستعمال النحوي تعني الصيغة المجردة للمفردة، فعلا كانت أو اسما، دون أن يُتخذ منها قوانين اشتقاقية في النحو العربي. ودليل معنى المفردات الأصول، هو تلك الخصائص التي تمتاز بها هذه المفردات:

أ- تُتعلم المفردات الأصول تعلما قبل استعمالها في حين أن المفردات المشتقة تتكون بواسطة تطبيق قواعد اشتقاقية منتجة تزامنيا.

ب- المفردات الأصول هي المفردات الأبسط من حيث معناها أي أنها المفردات الدالة على أقرب معنى بالنسبة للمعنى النووي الدال عليه الجذر.

---

[1] د/ يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، ص 230.

[2] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 129.

[3] نفسه، ص 180.

ج-المفردات الأصول هي المفردات الأبسط مبنى أي المفردات المصوغة على الأوزان الأقل تعقيدا.

د- المفردات الأصول مفردات لا يمكن أن تُردّ إلى مفردات أخرى يمكن اعتبارها أصولا لها.

إذن فالمفردات التي يمكن عدها في اللغة العربية، مفردات أصولا هي المفردات المصوغة على الأوزان الفعلية الثلاثة "فعَل" و"فعِل" و"فعُل" هذه المفردات تعد إذن مصادر اشتقاق جميع المفردات الأخرى سواء الأفعال منها أم الأسماء أم الصفات(1).

هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على الصورة الثلاثية المجردة من الأفعال والأسماء في النحو العربي.

وإن كان تعريف المعجم في النحو الوظيفي، هو تلك المدونة التي تحتوي مفردات أصولا يتعلمها المتكلم أثناء سماعه للحديث البشري، فإن المدونة هي نفسها في التراث اللغوي العربي، إذ كان تعريفهم لها بأنها تلك الوعاء الذي يحوي مفردات وكلمات منتقاة من أفواه العرب الأقحاح، لهدف دراسة واستنتاج القواعد اللغوية، حتى يتمكنوا من رسم نموذج لغوي صريح البنية، وبناء هيكل نحوي متين القواعد، ولقد استدل على هذه الفكرة - السكاكي- في كتابه مفتاح العلوم، إذ أوضح أن وضع اللغة إنما تم تحت الضبط وفق ما تقتضيه الأبنية الصرفية والأقيسة الصحيحة، وقد قال: «لكن لا يخفى عليك أن وضع اللغة ليس إلا تحصيل أشياء منتشرة تحت الضبط، فإذا أمعنت النظر وجدت شأن الواقع أقرب شيء من شأن المستوى الحاذق، وأنك لتعلم ما يصنع في باب الضبط فيزل عنك الاستعباد»(2).

واضح وجلي أن ما يعنيه السكاكي بـــ "وضع اللغة" "الهيكلة والبنية اللغوية"، ليس إلا تحصيل أشياء منتشرة تحت الضبط أي جمع المتفرقات اللغوية وفق قوالب صيغية صحيحة، أما مقولة "فإذا أمعنت فيه النظر وجدت شأن الواقع أقرب بشيء من شأن المستوى الحاذق"، ففيه نقطتين، الأولى: إشارة إلى وصفية النحو العربي، الثانية: ففيها تحديد قيمة المشافهة والسماع، وقيمة الرواة في تمثيلهما بالنقل وفي هذا الصدد يقول تمام حسان: «...ومعنى هذا أن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح، وأن هذا الكلام لم يكن يأتي

(1) أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 174.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 10.

بطريق المشافهة (إلا في القليل)، وإنما كان يأتي بواسطة النقل الذي يتمثل في تحمل الرواة النصوص وأدائها أداء صحيحا إلى من يطلبها»[1].

ومن مهم كلام السكاكي هو "وأنك لتعلم ما يصنع في باب الضبط فيزل عنك الاستعباد"، فهو بهذا يشير إلى أن الضبط أو النطق الصحيح والسليم للألفاظ والمفردات اللغوية، هو الذي يزيل عنا الغموض والإبهام من حيث أصليتها واشتقاقها.

وبهذا يتصل **ضبط اللغة** عند السكاكي **بالمعجم** في النحو الوظيفي، إذ المعجم في النحو الوظيفي تضبط فيه المفردات الأصل، أما ضبط اللغة عند السكاكي فتتلخص فيه ما يزل الاستبعاد أو التساؤل.

وغني عن التعليق من أن السكاكي، قد وضع شروط ضبط المفردات في الجملة باعتبار ورودها منتشرة، وهذه الشروط تتمثل في توافق الحروف والنظم والهيئة، فتوافق الحروف هو مراعاة جانب تجاورها وتناسقها في المخرج والنطق، والنظم أي تجاور المفردات وتناسقها، والهيئة أي نوعها: اسم، فعل، صفة...إلخ، نجده بهذا يتوافق والنحو الوظيفي في صورة الحمل، كما سبق التعريف به في الإطار الحملي، ومن جملة ما قاله السكاكي حول هذه النقطة هو: «...وهو أن اعتبار الأوضاع في الجملة مضبوطة أدخل في المناسبة من اعتبارها منتشرة، وأعني بالانتشار ورودها مستأنفة في جميع ما يحتاج إليه في جانب اللفظ من الحروف والنظم والهيئة، وكذا في جانب المعنى من عدة اعتبارات تلزمه»[2].

وما ميز كلام السكاكي في هذا المحور هو مراعاته لتوافق الجانب الشكلي دون أن يغض طرف عينه عن المعنى، وهو بهذا المفهوم يظهر بأنه قد حذا حذو الجرجاني، إذ تحدث في فصل نظم الكلام بحسب المعاني، وقال: «بأن نظم الحروف هو تواليها في النطق»[3]، وأما في نظم الكلام، فهو يرى بأنه يتم وفق ما يتطلبه المعنى عكس نظم

---

[1] تمام حسان، الأصول، المكتبة الوطنية الجزائرية، عالم الكتب، 1420هـ– 2000م، ص 61.

[2] السكاكي، مرجع سابق ، ص 14.

[3] الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ– 2001م، ص 57.

الحروف، فيوضح أن نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[1].

وإشارة إلى قيمة المعنى في الأداء اللغوي والاستقامة النحوية، أكد عليها مهدي المخزومي إذ يقول: «والذي أزعمه هو أن الجملة الصحيحة لغويا ونحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني»[2]، حتى وإن نهاد الموسى هو الآخر يذكر بقيمة المعنى لدى النحاة، وكان اعتبار المعنى عندهم، ضربا من اختبار الإطراد في التفسير النحوي[3].

وبعيدا عن الاستطراد حول قيمة المعنى، إذا كانت المفردات الأصول في النحو الوظيفي هي جميع الأفعال المصوغة على وزن "فعَل، فعِل، فعُل" مضافة إليها الأسماء –الذوات– والصفات، فإن السكاكي هو الآخر يمثلها في «الثلاثي المجرد من الأسماء بعد التزام تحريك، إما لامتناع سكونه عند بعض أصحابنا، أو لأدائه إلى الكلفة عند آخرين وهو المختار»[4]، فهو بهذا يعرض على إلزامية تحريك الأول؛ أي فاء المادة، والسبب في ذلك عنده هو أداؤها إلى الكلفة أو الثقل أثناء النطق به وهو الصواب.

ثم إن هناك عرضا آخر عن الابتداء عند السكاكي، وهو عدم الابتداء بالألف والواو والياء المدتين فلذواتها عنده هي الأخرى، وهو بهذه الآراء يخالف مذهب الإمام ابن جني[5]. فهو مثل أصحابه البصريين إذ يرى أن الأسماء تكون ثلاثية، وبعد ترك اللام للإعراب كان يحتمل اثنتي عشرة هيئة من جهة ضرب أحوال عينه الأربع: وهي السكون والحركات الثلاث وأحوال فائه الثلاث وهي الحركات دون السكون[6] فبإقصائه الجمع بين الكسر والضم والضم والكسر لكراهية الخروج من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم[7]، حمل السكاكي وغيره من الدارسين مفردات: الدئل، الوعل، الرئم مضمومات فاء مكسورات عينا على كونه فرعا فيها[8]، وهذا الاحتمال أن يكون منقولين من "دُئِلَ" و"رُئِمَ"، اللذين هما فعلان مبنيان

(1) نفسه، ص 57.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ– 1986م، ص 226.

(3) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، ط1، 1400هـ– 1980م، ص 66.

(4) السكاكي، مرجع سابق، ص 33.

(5) نفسه، ص 33

(6) نفسه، ص 33.

(7) ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: د/ فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ج1، ص.ص 60-61.

(8) السكاكي، نفسه، ص 33.

للمفعول، إلى الأسماء... [1]، وبهذا تصبح هيئات الثلاثي المجرد عشرة تأخذ الأوزان الآتية: [فَعْلٌ، فُعْلٌ، فِعْلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعُلٌ، فُعَلٌ، فُعُلٌ، فِعَلٌ، فِعِلٌ] [2]، وهذه الأوزان ذكرت بأمثلة وهي: كشح وكفل وكتف وعضد ورجل وضلع وأُطر وبرد وصرد وطنب[3]. وما ميز هيئات الثلاثي المجرد من الأسماء أنه ذكرها لنا بأمثلة واضحة.

وإذا كانت هيئات الثلاثي المجرد من الأسماء عند السكاكي والدرس اللغوي العربي بصورة عامة تنحصر في وجه ما هو مذكور عند السكاكي، فإن النحو الوظيفي لم يذكرها بتة، بل فقط أشار إلى أن مصادر الاشتقاق هي الثلاثية الأصل على وزن: فعل بكسر وضم وفتح العين، ثم أضاف الأسماء بصورة عامة، هذا بالنسبة للمفردات الأصول، إذن فلا فرق بين المفردات الأصل في النحو الوظيفي وهيئات الثلاثي المجرد من الأسماء عند السكاكي.

وما أضافه السكاكي هو وجود الرباعي المجرد من الأسماء وهي: جعفر وزبرج وجرشع وقلفع وحبجر[4]، وهي تأخذ الأوزان التالية: فَعْلَلٌ، فِعْلَلٌ، فُعْلَلٌ، فِعْلَلٌ، فِعَلٌّ[5]، وأثبت السكاكي كذلك قبوله للسادسة التي أضافها أبو الحسن الأخفش، وهي: جُخْدَبٌ، لمساواته جخدُبا بضم الدال في الاعتبار[6]، أي يمكن أن يكون الفتح تخفيفا[7].

بينما في النحو الوظيفي فنجد فيه فقط الرباعي ما كان على وزن "فَعْلَلٌ".

لكن ما هو جدير بالذكر كذلك، أن الكوفيين لهم رأي آخر، فهم يرون أن المفردات الأصلية ثلاثية الحروف، في حين ما الرباعية والخماسية إلا مزيدة أو مشتقة، أسماء كانت أم أفعالا.

وهناك صورة أخرى لأبنية الاسم المجردة وهي صورة: الخماسي عند السكاكي والبصريين، وقد مثلها بالمفردات التالية: فرزدق وجحمرش وقطرب وقذعمل[8]، والتي تأخذ الأوزان الآتية: [فَعْلَّلٌ، فُعَلِّلٌ، فَعْلَلَ، فِعْلَّلٌ]، أما ما سوى هذه: فيمكن أن تجمل صورة الأسماء

---

[1] ابن عصفور الإشبيلي، نفسه، ص 61.

[2] ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، مرجع سابق، ص.ص 61-65.

[3] السكاكي، مرجع سابق، ص 33.

[4] نفسه، ص 34.

[5] ابن عصفور الإشبيلي، نفسه، ص 66.

[6] ينظر: السكاكي، نفسه، ص.ص 34-35.

[7] ابن عصفور الإشليلي، نفسه، ص 67.

[8] السكاكي، نفسه، ص 35.

بأنها مزيدة إما بتضعيف، أو بحرف أو بمد وما سوى ذلك، وهي آراء متفق عليها في الدرس اللغوي بصورة عامة.

يتبين من هذا الطرح حول الاسم، أن النحو الوظيفي لم يطرح هذه القضية وبهذا الشكل، إذ يرى في مجمله أن المفردات الأصول محصورة فيما هو على وزن فعَل، فعِل، فعُل، مضافة إليها الأسماء، الذوات والصفات لذا فإنه يمكن أن تدرج كلمة الأسماء ضمن ما هو وراء في الدرس اللغوي بصورة عامة، وما هو مستخرج من كتاب السكاكي بصورة خاصة.

أما ما يخص الأفعال، فإن النحو الوظيفي –أحمد المتوكل– في كتاباته، يصنفها على أساس أنها ثلاثية وما سوى ذلك فهي مشتقة، وهذا الرأي وارد بالنسبة لأصحاب المدرسة الكوفية، حتى إن قضية الاشتقاق التي تعتبر واحدة من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، إذ ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، قَامَ قِيَّامًا، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرْع عليه[1]. ولا نغدو الحقيقة إن كان مثل هذا الأمر كذلك وارد لدى السكاكي، من أن أصل الاشتقاق هو الفعل، "اعلم أن هيئات المصادر في المجرد من الثلاثية كثيرة غير مضبوطة..." [2]، إلا أنه يورد في ثنايا كتابه على أن هيئات الأفعال الأصلية: إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، وهي نقطة اختلافه مع النحو الوظيفي.

فمجمل ما سبق ذكره: أن مفردات الأصول التي يتعلمها المتكلم أثناء سماعه للأداء اللغوي، إذا كانت محصورة في أسماء الذوات والصفات، وما هو على وزن فعِلَ وفعُل وفعَل، من الثلاثي المجرد من الأفعال، ومن هذه الأخيرة الأفعال يبدأ في اشتقاق هيئات اسمية، وفعلية أخرى، بعد تعلمه لقواعد اللغة، فإن السكاكي يومئ لذلك لكن ومع اختلاف جوهري، إذ تمثل كل من الثلاثي المجرد من الأفعال والأسماء مفردات أصلية أخرى يتعلمها المتكلم حسب التعبير اللساني الحديث تتمثل في الرباعي والخماسي المجرد، أما سوى ذلك فيتعلمها المتكلم من قواعد اللغة والاستعمال اللغوي، والذي يدخل ضمن ما يسمى في النحو الوظيفي بـــ "قواعد التكوين".

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ج1، ص 235.

(2) السكاكي، مرجع سابق، ص 48.

ونقطة أخرى ميزت بين النحو الوظيفي –أحمد المتوكل– والسكاكي حيث أن هذا الأخير قد وضح حدود الاسم بشكل من أشكال التحديد، في حين أن النحو الوظيفي لم تحدد فيه حدود الاسم، خاصة وأن الاسم من أكثر المتصورات التي طرح أمر حدها إشكالا في المدرسة النحوية[1].

ومؤدى هذا القول، وكان بالنحو الوظيفي صاغ كلمة الاسم في حد مقارب لما صاغه له سيبويه، إذ اكتفى فقط بالتمثيل للاسم، أما السكاكي فالحد الذي مثله للاسم هو تلك الأوزان المتعددة للاسم.

1-2- قواعد التكوين:

تكون المفردات المشتقة عن طريق نسق من القواعد (المنتجة تزامنيا)، تعد قاعدة اشتقاقية القاعدة المتوافرة فيها الخاصيتان التاليتان:

(أ)- أن تربط بين مفردات متواترة تزامنيا، أي في نفس المرحلة من مراحل تطور لغة معينة و(ب) أن تكون المفردات الناتجة عنها مجموعة غير محصورة العناصر، أي أن تكون قاعدة منتجة[2].

إذن، فقواعد التكوين يمثل فيها فقط للمفردات المشتقة، سواء كانت محمولات أو حدود، وتشتق الأفعال غير الثلاثية في اللغة العربية من مصدري اشتقاق اثنين: (أ) من فعل ثلاثي، أو من (ب) فعل غير ثلاثي مشتق من فعل ثلاثي. ونصطلح على هذين الضربين من الاشتقاق المباشر، والاشتقاق غير المباشر، على التوالي[3].

---

[1] توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي للنشر، ط1، 2003، ص 106.

[2] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 138.

[3] د/ أحمد المتوكل، قضايا معجمية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988، ص 17.

وصورة الاشتقاق المباشر تتمّ بالصورة التالية:

α { فعَل، فعِل، فعُل } ← { فاعَل، فعَّل، افعَل، افتعَل، انفعَل، استفعَل } (1)

أما الاشتقاق غير المباشر فيتم بالصورة التالية:

α { فاعَل، فعّل } ← { تفاعَل، تفعّلَ } (2)

حيث (α) تشير إلى حيز المفردة في حين التفعيلات تمثل لميزانها الصرفي.

يفهم من الرسم السابق من أن الاشتقاق غير المباشر يعتبر اشتقاقا مباشرا بالنسبة للاشتقاق المباشر وغير المباشر بالنسبة للمفردة الأصل وعلى ضوء هذا يعتبر الاشتقاق المباشر مفردة أصلية بالنسبة للاشتقاق غير المباشر، وبعبارة أخرى: يمثل نموذج الاشتقاق المباشر في الصورة الأولى أن الاشتقاق نبدأ به من المفردة الأصل (الميزان)، في حين أن الاشتقاق الثاني [غير المباشر] هو اشتقاق من الاشتقاق...يدرج ضمن قواعد التكوين جميع المفردات (أسماء وأفعالا وصفات) المتفرعة عن مفردات الأفعال الثلاثية والتي يكونها المتكلم بواسطة ما يتوافر لديه من قواعد اشتقاقية[3].

وبناء على ما سبق ذكره: يتضح جليا أن قواعد التكوين في النحو الوظيفي تعني كذلك ما يسمى بالاشتقاق، ومفهوم هذا الأخير حسب نظرية النحو الوظيفي هو: تفريع مفردة من

---

(1) نفسه.

(2) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 18.

(3) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1993 (أ)، ص 13.

مفردة أصل وتتنوع صور تفريعه: إما تفريع مباشر أو تفريع غير مباشر وهذا لغرض إثراء القاموس اللغوي بمفردات [أسماء، أفعال، صفات] جديدة.

تنبه السكاكي وهو أحد أقطاب المدرسة البصرية، حتى أنه قد أصبح يسمى بالمدرسة الشمولية إلى ظاهرة الاشتقاق لكن بموازنة مع الاشتقاق الوظيفي، فإنه يرى أن الاشتقاق هو أن تبتدئ فيما يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع في تنويعه، وهي الأوضاع الجزئية(1)...وهو بهذا الرأي يتوافق لما ورد في النحو الوظيفي من حيث الانطلاق من الأصل أو من حيث انتهى الواضع في تنويعه على حد قول السكاكي.

والاشتقاق في النحو الوظيفي ينقسم إلى مباشر وغير مباشر، أما السكاكي فنهجه في ذلك نهج سائر اللغويين الذين سبقوه، إذ يقسمه إلى صغير وكبير وأكبر، خاصة وأنه وكما هو متعارف عليه في الدرس اللغوي قديما وحديثا، أن الاشتقاق هو وسيلة نمو اللغة وتطورها، فشأنه في ذلك شأن النحت والارتجال والاقتراض والإبدال إلا أن هذا الأخير هو واحد من تقسيمات الاشتقاق أي "الأكبر".

ومما يراعى في الاشتقاق جانب المعنى، لوجود الارتباط بين اللفظ والمعنى، لذا فإنه إذا كان الاشتقاق هو تنويع عدد الألفاظ أو المفردات الفرعية، كان لزاما أن يحتفظ بالمعنى الأصلي المتعدد على تعدد المفردات الفرعية بناء على اللفظة الأصل والسبب في ذلك هو التوافق من جهة الحروف، لذا فالاشتقاق رد لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية، ومناسبته له في المعنى(2).

والمفهوم السابق للاشتقاق، هو مفهوم لما يمكن تسميته بالاشتقاق العام، إذ ليس في الحقيقة إلا نوعا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان، كما قال إبراهيم أنيس(3).

وإذا كان الموقفان أو الرأيان السابقان للاشتقاق بصوره العامة، إذ يعني به واحدة من وسائل تطور اللغة ونموها انطلاقا من المفردة الأصل، مما ينتج منها تطوير المعجم اللغوي، كان لزاما أو أجدر من المقارنة بينهما وبين ما أورده ديك (ديك 1980: 51)، لما ميز بين

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، 14.

(2) د/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، 1400هـ- 1979م، ص 212.

(3) د/ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6: 1978، ص 63.

الاشتقاق والصرف على أساس أن الاشتقاق «وسيلة لتكوين محمولات انطلاقا من محمولات أخرى ينتج عنها توسيع مخزون الأطر الحملية التي تشكل اللبنة الأولى في بناء الجمل» وأن قواعد الصرف من بين القواعد التي «تحدد الشكل الذي يأخذه محمول معين بالنظر إلى العناصر التي تواردہ في نفس البنية...»[1]. وما يعنيه ديك هنا بمخزون الأطر الحملية المعجم، وبناء عليه يظهر أن الاشتقاق بصورته العامة في الدرس العربي الحديث وما قدمه النحو الوظيفي يتوافقان، إذ الأساس هو الاهتمام بتعديد المادة المعجمية على تعبير المعجمين، ومواكبة النحو اللغوي.

وبصفة أعم، فإن مصدر الاشتقاق يجب أن يكون مفردة محققة، أي مادة صوتية ساكنة مقبولة في صيغة معينة كما يتبين من التمثيل العام الآتي:

$\alpha(S)$ (صيغة)

حيث α: المادة الصوتية الساكنة[2].

يتضح كذلك ومن خلال ما سبق ذكره أن الاشتقاق في النحو الوظيفي يطبق على المفردات الأقل تعقيدا من حيث المبنى والمعنى، وعلى هذا الأساس اعتبر مادة [فعل] بضم وفتح وكسر العين، هي مصدر الاشتقاق، والدليل على المفردة الأقل تعقيدا، هو المادة الصوتية الساكنة المقبولة في صيغة معينة.

إن الإرهاص بمبدأ الاشتقاق العام، ظاهر في تقسيم السكاكي، حيث قسمه إلى صغير وكبير وأكبر وهذا الأخير يعنى بدراسة صور الإبدال والقلب...إلخ، أما الكبير فهو يهتم بدراسة نظام التقليبات الصوتية، فالصغير يقول عنه السكاكي هو أن يبتدئ فيما يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع في تنويعه، وهذا هو الاشتقاق العام.

فالقدر المشترك بين الاشتقاق الصغير عند السكاكي والدرس القديم بصورة عامة والاشتقاق العام في صورة النحو الوظيفي، هو التنويع المفرداتي للمعجم من حيث انتهى الواضع في تحديد المفردات الأصل أو الأم؛ أي مصدر الاشتقاق، وقد كان ما كان من أن الاشتقاق في النحو الوظيفي يجري على المفردات الأصول، فإن السكاكي رأى ذلك وقال: «أما الأصل فهو إذا ظفرت بأمثلة ترجع معانيها الجزئية إلى معنى كلي، لها أن تطلب منها

(1) د/ أحمد المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ص 31.

(2) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 15.

الحروف قدرا تشترك هي فيه، وهو يصلح للوضع الكلي»[1]، وما هو ملتمس كذلك من هذا التعريف عند السكاكي، أنه يقرن صورة الاشتقاق الشكلية بالمعنى، إذ يرى أن تعدد المعاني الجزئية لتعدد المفردات الجزئية (المشتقة)، ترجع إلى معنى كلي وهو معنى المفردة الأصل.

وفي سياق الحديث عن المفردة الأصل، التي كانت في النحو الوظيفي على وزن (فعِل، فعُل، فعَل)، فإنها عند السكاكي، يقول عنها: «وإذا أريد أن يعبر عن الأصول عبر عن أولها في ابتداء الوضع بالفاء، وعن ثانيها بالعين، وعن ثالثها باللام»[2].

بيد أن الاختلاف بين السكاكي والنحو الوظيفي –أحمد المتوكل– يكمن في قوانين الاشتقاق، إذ الاشتقاق عند السكاكي مادته ثلاثية فصاعدا إلى خمسة، وهو مذهب أصحابه البصريين خلافا للكوفيين، وقد قال: «وقد ظهر من كلامنا هذا أن الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق عند أصحابنا البصريين إما أن تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية في أصل الوضع»[3].

وما يقصده السكاكي هنا بالكلمات الداخلة تحت الاشتقاق هو الأسماء؛ أي يمكن أن تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية، في حين اكتفى النحو الوظيفي بالمادة الثلاثية [فعل]، ومن هذا الإجراء تظهر نقطتين مهمتين في الدراسة:

الأولى: أن أصل الاشتقاق في النحو الوظيفي هو مادة [فعل] أي مادة ثلاثية بسيطة، وعند السكاكي نفس المادة هو فعل، وهو رأي للكوفيين.

الثانية: أن هذه المادة [فعل] معممة في اشتقاق أفعال وأسماء في النحو الوظيفي، إلا أن السكاكي يرى أنه يجب توضيح كلمات داخلة تحت الاشتقاق، أي أن تميز بين أصل الكلمات المشتقة، فيمكن أن تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية، وهو رأي للبصريين، خلافا للكوفيين الذين يرون أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة[4].

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 15.

(2) نفسه، ص.ص 15–16.

(3) السكاكي، مرجع سابق، ص 16.

(4) ابن الأنباري، مرجع سابق، ص 793.

أما فيما يخص قضية اختلاف البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق، فقد ذكرها ابن الأنباري في مسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر[1].

1-3- أقسام اشتقاق المحمولات، [قواعد تكوينها]:

فالأساس نسق من القواعد التي تضطلع بالتمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجمل (المفردات) وتعد المفردة حسب هذا التصور "محمولا" (فعلا أو اسما أو صفة) وتواكبه حدود "إجبارية" (أو موضوعات) تحمل وظائف دلالية[2].

وما هو متداول في نظرية النحو الوظيفي وبصورة دائمة وواضحة أن المفردات المشتقة هي جميع المفردات (أسماء أو أفعال أو صفات) المتفرعة عن الأفعال الثلاثية والتي يكونها المتكلم بواسطة ما يتوافر لديه من قواعد اشتقاقية[3].

إن معطيات التعريفين السابقين، تحيل إلى شيء محدد ألا وهو أن الاشتقاق في التيار الوظيفي –النحو الوظيفي– ينقسم إلى اشتقاق فعلي، اسمي، وصفوي، ونظرا لما شغلته المشتقات الفعلية من اهتمام في النحو الوظيفي، وهذا لما تحدثه في تغيير محلاتية المحمول، كان لزاما البدء عليها ثم الولوج في ذكر المشتقات الاسمية والصفوية.

وللتذكير، فإن الاشتقاق في النحو الوظيفي، إنما يؤتي به من مادة [فعل] بضم أو فتح أو كسر العين، وهو نفس المرجع الذي حدده السكاكي ، بل إنه وضح وظيفة كل وزن ودلالته، فمثلا في الماضي المضموم العين يقول عنه السكاكي: أنه لا يأتي إلا لازما، وقد قال إن الماضي المضموم العين نحو: شرُف، بابه لا يكون إلا لازما ما لم يأت فيه متعد؛ إلا قولهم: رَحُبَتْكَ الدار. وإنه في التقدير رحبت بك، وهو أحد أبنية التعجب[4]، «أما الماضي المكسور العين يكثر فيه الإعراض من العلل والأحزان وأضدادها ولا يضم العين من مضارعه البتة»[5]، كما أنه حمل كذلك على أن الفتح في الفعل هو فرعي إذ الأصل بالكسر،

---

(1) ابن الأنباري، نفس المرجع، ج$_1$، ص 235.

(2) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 11.

(3) د/ أحمد المتوكل، نفس المرجع، ص 13.

(4) السكاكي، مرجع سابق، ص 45.

(5) نفسه، ص 46.

وهو بهذا ينهج نهج أصحابه البصريين، وقد قال: «حمل أصحابنا فعل يفعل بالفتح فيهما على الفرعية، وجعلوا الأصل لمناسبات تآخذت»[1].

إن أبرز ما هو جدير بالعناية هنا هو اشتقاق المحمولات الفعلية، وهذا لدورها المهم في توسيع أو تقليص أو محافظة على المحلاتية.

1-3-1- المحمولات:

I- اشتقاق المحمولات الفعلية:

أ- توسيع المحلاتية:

ثمة أربع قواعد تتقاسم هذه الخاصية: قاعدة اشتقاق المحمولات "العلية" وقاعدة اشتقاق المحمولات الدالة على "الطلبية" وقاعدة اشتقاق المحمولات "الاعتقادية" وقاعدة اشتقاق المحمولات الدالة على المشاركة[2].

وما تعنيه لفظة توسيع المحلاتية، هو تغير صورة البنية الحملية، بإضافة واحدة من الأدوار الدلالية، وسيفصل الحديث عنها في بنية الحدود.

أ- 1- قاعدة اشتقاق المحمولات العلية:

تشق التراكيب العلية المصوغ محمولها على وزن "أفعل" ووزن "فعّل" والمضاف إلى محمولها الفعل المساعد "جَعَلَ".

وفي اللغة العربية تنقسم التراكيب العلية إلى أصناف ثلاثة: التراكيب العلية البسيطة المباشرة ذات المحمول المصوغ على وزن "أفعل" أو وزن "فعّل" والتراكيب العلية البسيطة غير المباشرة المتضمنة لمحمول غير علّي مضاف إليه الفعل المساعد "جعل" والتراكيب العلية المركبة المتضمنة لمحمول علّي مصوغ على أحد الوزنين "أفعل" و"فعّل" مضاف إليه الفعل المساعد "جعل"[3].

والتراكيب العلية هي تراكيب نحوية لغوية، تتضمن أفعالا مشتقة دلالتها أن تحمل مسببات وجود الأشياء وحدوثها، وقاعدة تكوينها تأخذ الأشكال الآتية:

---

[1] نفسه، ص 46.

[2] د/ أحمد المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ص 31.

[3] نفسه، ص 51.

- محمولات علية بسيطة:

α- مباشرة:

أ- دخل: π [α { فعَل / فعِل } ف]] (س^1)... (س^0)

شروط: π = مستمر- مكرر

س$_1$- مراقب

خرْج: [π [α { افعل } ف]] (س^0) معلِّل (س^1) معلَّل... (س^0)

معنى: «يتسبب س^0 بطريقة مباشرة في تحقق الواقعة الدال على الإطار الحملي-الدخل»(1)

مثال: أ)- دخل علي الدار← أدخل خالد عليا الدار

[أصل] [مشتق]

بمعنى تتحقق الواقعة في الأفعال العلية بوجود مسبب لها، وظاهرتها يكمن تحققها من صورة الفعل [فعَل، وفعِل]، ومشتقها يؤول إلى صورة [أفعل] هذا في النحو الوظيفي، وتدرج مثل هذه الفكرة في الدرس العربي ضمن ما يسمى بالفعل المزيد، وهذا انطلاقا من الخصائص النحوية الآتية:

- أن الأفعال المجردة، هي أفعال خالية من حروف الزيادة.
- جرت العادة في النحو، أن تجمع حروف الزيادة في كلمة "سألتمونيها" وأنه متى دخلت واحدة من هذه الحروف على الفعل المجرد فهو فعل مزيد.

وانطلاقا من الخصائص اللسانية السابقة، يتضح جليا أن الأفعال العلية المشتقة في النحو الوظيفي على وزن "أفعل" هي أفعال مزيدة في الدرس العربي.

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 52.

وللإشارة فإنه في النحو الوظيفي لهذه المحمولات –الأصلية أو المشتقة– دور كبير في تحديد الأدوار الدلالية للحدود، والمقصود من هذا أنه متى حدث تغيير في بنية الفعل أو المحمول، يحدث تغيير في بنية الجمل الدلالية ككل، وسيفصل الحديث عن هذا في البنية الدلالية.

ومن وجوه هذه الفكرة في مفتاح العلوم، تظهر لما تحدث صاحبه عن حركات الأفعال الثلاثة ودلالتها، إذ بين أن الثلاثي يكون: إن مضموما عينا، أو مفتوحا أو مكسورا، وأنه متى حدث وأن تعدى واحد من هذه الأفعال بهمزة، فإنه ينتقل إلى ما يسمى بأفعال الطبائع وهو رأي البصريين، وتأخذ وزن أفعل؛ إذ قال: «وإن أفعل الغالب عليه التعدية، وهي أعني التعدية بالهمزة، قياس في باب التعجب، يؤخذ الفعل فينتقل إلى باب أفعال الطبائع تحصيلا للمبالغة»[1].

وغني عن التعليق، إذا كان النحو الوظيفي خرج فعل بفتح وكسر العين هو أفعل، وذلك بتفسير وجود مسبب للواقعة الدال عليها الإطار الحملي، فإن نظير هذا يظهر عند السكاكي لما وضح معناه الدلالي بسبب الواقعة وما يدل عليه، وقد اشتمله أمام أمور تتمثل في: «الاعتقاد والتعريض للأمر، وللسلب، ولوجود الشيء على صفة، وللزيادة في المعنى»[2].

وليكن المثال الذي عرضه السكاكي للتعريض هو نفسه المقدم هنا على سبيل المثال لا الحصر، في سبيل التحليل بصورة النحو الوظيفي:

أباع الجارية ← فرع أو مشتق، أصله: باع الجارية← تشكل دخلا

ملاحظة: يشكل الفعل باع هو فعل معتل الوسط، لكنه ثلاثي على وزن فعَل، وبدخول حرف العلة في وسطه أصبح على وزن "فال" وعليه، وبناء لما ورد في النحو الوظيفي، أي بتطبيق قاعدة اشتقاق المحمولات العلية يظهر:

أ- دخل: باع خالد الجارية.

ب- خرج: أباع خالد عليا الجارية.

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 46.

(2) ينظر: نفسه، ص 46.

حيث يمكن تفسيرها بالشكل الآتي:

في "أ" لما كان الفعل في معناه الدلالي، لا يتعدى حدود البيع، فإنه في "ب" تعدى من حدود البيع إلى حدود العرض، ومنطقيا فإن العرض لا بد من وجود عارض ومعرض عليه، فالعارض هو خالد والمعرض عليه هو علي، لذا فلغويا يمكن تفسيرها بالنظرة الآتية: يتسبب خالد بطريقة مباشرة في تحقيق الواقعة ودلالتها للفعل أباع مع علي.

وهذا النموذج يسمى بتركيب علي بسيط مباشر ذو محمول مصوغ على وزن –أفعل–

ب- دخْل: [ה]α { فعَل / فعِل / فعُل } ف]] (س^{1})...(س^{0})

شروط: ה + مستمر+ مكرر

س$_{1}$+ مراقب

خرْج: [ה]α { فعّل } ف]] (س^{0}) معلِّل (س^{1}) معلّل... (س^{ن}) معلّل... (س^{0})

معنى: «يتسبب س^{0} بطريقة مباشرة في تحقق الواقعة الدال على الإطار الحملي-الدخل»[1].

ويفهم هذا النوع من التراكيب العلية بالمثال الآتي:

أ- دخل علي الدار ← ب- دخّل خالد عليا الدار

بمعنى: تسبب خالد في دخول علي الدار.

ومن أسس هذا النوع من الاشتقاق أو من قواعد التكوين، أي تكوين –فعّل– يظهر عند السكاكي أنه يعطيه بعده الدلالي أكثر مما هو واضح في النحو الوظيفي، ومن دلالاته نجد: «التكثير، التعدية، السلب» لكن هذا لا يأخذ نفس المنحى الذي أخذه النحو الوظيفي، فالنحو الوظيفي وظفها في منحى آخر غير منحى توسيع المحلاتية، أما السكاكي والدرس

---

[1] د/ أحمد المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ص 52.

اللغوي العربي ككل وضح دلالتها بصفة عامة والمثال الآتي يوضح بذلك: قطّع الثياب الغالب عليه التكثير[1]، فتحليلها بالمنظورين يُظهر ما يلي:

أ- النحو الوظيفي:

لا بد من وجود مسبب وسبب لهذه الظاهرة، في مثل: دخل علي الدار← دخّل خالد عليا الدار، إذ الفاعل في عملية الدخول يصبح مفعولا في المحمول المشتق، أما مع الفعل قطّع، فنجد ما يلي: قطع خالد الثياب← قطّع خالد الثياب، فالبناء التركيبي يحافظ موقع فعله وفاعله ومفعوله، في كلتا الحالتين: فهو حافظ على المحلاتية للمحمول،

ب- السكاكي:

إن ما يصطلح عليه بتوسيع المحلاتية في النحو الوظيفي، فإنه عند السكاكي يطلق عليه التعدية أو ما يسميه الفراء بـــ "الفعل الواقع"[2].

β- غير مباشرة:

فالمحمولات العلية البسيطة غير المباشرة، هي محمولات فعلية يضاف إليها الفعل المساعد "جعل" مثل: شعر الابن بأمان ← جعل الأب الابن يشعر بأمان، وقاعدة صوغه تأخذ المنحنى الآتي:

دخْل: φ ف (س^1)...("س^0)

خرْج: جعل ف- [φ ف] (س^0) معلِّل (س^1) معلَّل... (س^0).

معنى: «يتسبب س^0 بطريقة غير مباشرة في تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل».

أي أنه يمكن اشتقاق محمول علّي التعليل غير المباشر بإضافة الفعل المساعد "جعل" إلى محمول فعلي[3].

وهذا النوع من الاشتقاق غير وارد في مفتاح العلوم، ولم يذكر صاحبه أي أثر منه.

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 46.

(2) عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 180.

(3) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 53.

- محمولات علية مركبة:

هي محمولات مكونة من واحدة من المحمولات العلية البسيطة المباشرة مضافا إليها الفعل المساعد "جعل"، وهذا حسب ما هو وارد في قاعدة تكوين المحمولات العلية المركبة الآتية:

دخْل: α { أفعل / فعّل } ف (س^{0}) معلّل (س^{1}) معلَّل... (س^{0})

خرْج: [جعل ف[α { أفعل / فعّل } ف]] (س$^{\text{ك}}$) معلِّل (س^{0}) معلَّل (س^{1})... (س^{0})

معنى: «يتسبب س$^{\text{ك}}$ بطريقة غير مباشرة في تحقق الواقعة التي يدل عليها الإطار الحملي- الدّخل»[1]. وهذا النوع من الاشتقاق هو الآخر لم يذكره السكاكي في كتابه.

أ- 2- قاعدة تكوين المحمولات الطلبية:

إن بادئ ذي بدء، ينبغي توضيحه أنه من التراكيب التي تلابس التراكيب العلية إلى حد الاختلاط بها، التراكيب الدالة على "الطلب" بمعنى تدل المحمولات الطلبية كالمحمولات العلية على أن شخصا ما (أو شيئا ما) يسبب في تحقيق واقعة ما، إلا أن التعليل مستلزم للتحقق في حين أن الطلب غير مستلزم له[2]، بمعنى: أن المحمولات العلية يستلزمها الحدوث والوقوع، بالمقابل فإن المحمولات الطلبية قد تحتمل إمكانية الحدوث وقد لا، فهي مسار طلبي غير إلزامي، وهذا واحد من الفروقات التي نجدها بين المحمولات العلية والمحمولات الطلبية.

ضف إلى هذا: تصاغ المحمولات الفعلية الدالة على الطلب بواسطة الوزن "استفعل"[3].

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 53.

(2) نفسه، ص.ص 56-57.

(3) نفسه، ص 58.

والمحمولات الطلبية تشتق من الأفعال الأصول المصوغة على الوزن "فعَل" والوزن "فعِل" شريطة أن تكون الواقعة الدال عليها الفعل الدخل "عملا" أو "وضعا"[1].

وبعد هذا العرض لمفهوم المحمولات الطلبية، كان ضروريا من تبيان قاعدة تكوين المحمولات الطلبية:

دخْل: [α {فعَل / فعِل} ف {عمَل / وضعِ} (س^1)... (س^0)

خرْج: {استفعل} ف (س^0) (س^1)... (س^n).

معنى: «يطلب (س^0) تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[2].

مثال: "كتب الطالب المحاضرة"، فالمحمول الفعلي "كتب" دل على "عمل" على وزن [فعل]، وبإدماج (س^0) الذي يطلب تحقيق الواقعة التي يديل عليها الإطار، يظهر وكأن الإطار أو المحمول الفعلي يأخذ صيغة أخرى غير الصيغة المعهودة، وهي صيغة مشتقة دالة على الطلبية، فنقول: "استكتب الأستاذ الطالب المحاضرة"، فالأستاذ هنا طلب من الطالب تدوين المحاضرة، لكن هذا الطلب يمكن حدوثه كما لا يمكن حدوثه كذلك.

وتكوين المحمولات الطلبية تأخذ منحيين اثنين، حسب طبيعة الفعل: لازم أو متعدي.

أ- دخْل: [α {فعَل / فعِل} ف] {عمَل / وضعِ} (س^1)

خرْج: {استفعل} ف (س^0) منف (س^1)

معنى:«يطلب (س^0) تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدخل»[3].

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 59.

(2) نفسه، ص.ص 59-60.

(3) نفسه، ص 61.

فالمنف: يعني به المنفذ، وهو دور دلالي للقيام بالعمل، أما المتق: فهو الآخر دلالي يعني به المتقبل؛ أي الذي يعود عليه عمل القائم بالعمل، وهذا الدور لا يظهر إلا من خلال استحداث محمول طلبي على وزن "استفعل"، وهذه الواقعة يؤتى بها فقط في الفعل اللازم.

مثل: قدم الطالب استقدم← الأستاذ الطالب.

كما تظهر كذلك صورة أخرى من صور تكوين المحمولات الطلبية للفعل المتعدي:

ب- دخْل [α { فعَل / فعِل } ف] { عمَل / وضِع } (س^{1}) منف (س^{2}) متق

- خرْج: α { استفعل } ف (س^{0}) منف (س^{1}) مستق (س^{2}) متق.

معنى: «يطلب س^{0} تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدخل»(1).

فالمستق: يعنى به المستقبل وهو دور دلالي يتلقى الطلبات لغرض القيام بأعمال معينة، وهو ما يفسر من أن روح المحمولات الطلبية يكمن في هذا الدور الدلالي.

والملاحظ عليه في المحمولات الطلبية أن (س^{0}) أي المنفذ فيها يختلف عن المنفذ في الصورة الأصلية؛ أي المنفذ (س^{1}) في الإطار الحملي الدّخل، ف (س^{1}) أي المنفذ يقوم بالعمل، في حين أن المنفذ (س^{0}) يطلب القيام بتحقيق الواقعة، لذا فالمحمولات الطلبية لا تتعدى دلالتها حدود الطلب.

وإن مثل هذا النوع من الاشتقاق، ورد في الدرس اللغوي العربي، مثلما هو الحال عند السكاكي، إلا أن فكرته هذه صاغها بأسلوب دلالي، أي أنه حدد الأبعاد الدلالية لهذا النوع من الاشتقاق، فهو يرى أن اشتقاقه يكمن أن يأخذ بعدين دلالين: الأول منهما يمكن أن يكون طلبا لكنه اشتقاق غير مباشر؛ أي مشتق من تفعّل← استفعل، نحو: تكبر← استكبر، وهذا طلب، والثاني منهما وهو اشتقاق مباشر من الفعل الثلاثي، حيث أخذ بعدا دلاليا، آخر متجسدا في السؤال، وهذا السؤال يمكن أن يكون صريحا، نحو: استكتب زيدا، وتقديرا، نحو: استنفر زيد(2).

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 61.

(2) أنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 47.

أ-3- قاعدة تكوين المحمولات الاعتقادية:

تندرج المحمولات الاعتقادية في زمرة المحمولات الناتجة عن القواعد الاشتقاقية الموسعة للمحلاتية، إذ يلاحظ أن هذه التراكيب تتضمن موضوعا إضافيا واحدا بالنسبة للتراكيب المشتقة منها»[1].

ويتوسل لاشتقاق المحمولات الاعتقادية بأوزان أربعة: الوزن "استفعل" والوزن "فعّل" والوزن "أفعل" والوزن "افتعل"[2].

ومما هو ملاحظ عليه، أن اشتقاق التراكيب الاعتقادية، يتأتى به من أوزان متعددة خلافا للتراكيب الطلبية والعلية، إلا أنه لا يمكن أن يعمم على هذه القضية بصورة صحيحة لكونها أنه هناك اعتبارات ينبغي مراعاتها في الاشتقاق بمثل هذه التراكيب، غير أن المقام لا يتسع بذكر هذه الاعتبارات.

ومما هو متداول كذلك أن المحمولات الأكثر استعمالا لهذا النوع من الاشتقاق هو: [فعّل، استفعل]، في أدبيات النحو الوظيفي، أما قاعدة تكوين المحمولات الاعتقادية، فنأخذ الشكل الآتي:

دخْل: أ- [α { فعُل } ف] حالة (س¹).

ب- [φ ف] ذات (س¹).

خرْج: { فعّل / استفعل } ف (س¹) متض (س²) متق.

معنى: «يعتقد (س⁰) أن الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[3].

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 63.

(2) نفسه، ص 64.

(3) نفسه، ص 71.

فدلالة الفعل الذي تشتق منه المحمولات الاعتقادية، تكون حالة، أي وصف لمنظر أو سلوك ما، نحو: حزُن، مضاف إلى هذا أن المحمولات الاعتقادية، تجمع بين المحمولات العلية والمحمولات الطلبية، غير أن مصدر الاشتقاق مختلف، فمصدر اشتقاق المحمولات العلية والطلبية، كان على وزني: فعَل أو فعِل، بفتح أو بكسر عين الفعل، في حين أن المحمولات الاعتقادية فمصدر اشتقاقها مضموم العين.

إن مجموع هذه الإرهاصات وارد في الدرس اللغوي العربي بشكل عام وعند السكاكي بشكل خاص، إلا أن التفاصيل بكل دقة لكل اشتقاق وما يدل عليه لم يورده بهذا الشكل بقدر ما اكتفى بالتفسير العام لكل مشتق.

أ-4- قاعدة تكوين المحمولات الدالة على المشاركة:

المحمولات المصوغة على الوزن "فاعل" محمولات دالة على المشاركة، فالمشاركة هنا تقتضي أن يشارك شخص ما شخصا آخر في تحقق الواقعة[1].

ومعنى المحمولات الدالة على المشاركة، أن الشخص (أ) يشارك الشخص (ب) في إنجاز أو تحقيق واقعة ما، وتكون مشتركة بينهما، وقاعدة تكوين المحمولات الدالة على المشاركة فتأخذ المنحنى الآتي:

دخْل: α { فعَل / فعِل } ف- حالة (س^{1})...(س^{ن})

خرْج: α { فاعل } ف (س^{0}) (س^{1})...(س^{ن})

معنى: «يشارك (س^{0}) (س^{1}) في تحقيق الواقعة الدال عليه الإطار الحملي- الدّخل»[2].

---

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 72.

[2] نفسه، ص 75.

فأثناء تكوين المحمولات الدالة على المشاركة، الفعل الأصلي –أو مصدر الاشتقاق يأخذ دلالة –الحالة–، وفوق هذا فإن الموضوعات الأولى المشاركة في تحقيق الواقعة يظهر أثرها في ذلك، دون أن تتغير دلالة كل واحد منهما، بتغييرها للموضع؛ مثل: سابق خالد عمرا، أو سابق عمر خالدا، فدلالة الإطار الحملي ومعناه لا تتغير بتغيير دلالة الموضوعي بين (س^{0}) (س^{1})، وهذا عكس المحمولات: الطلبية، الاعتقادية والعلية.

كما أن تكوين المحمولات الدالة على المشاركة، نجد فيه صورتين حسب طبيعة الفعل: متعدي أم لازم، لذا فإنه يظهر في كلا الاحتمالين.

أ- دخْل: [α { فعَل / فعِل } ف]-حالة $^{(س1)}$(منف، متض، قو).

- خرْج:
{ α { فاعل } ف (س^{0}) منف (س^{1}) متق
α { فاعل } ف (س^{0}) متق (س^{1}) منف }

معنى: «يشارك (س^{0}) (س^{1}) في تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[1].

فالمحمول المشتق هنا فعل لازم؛ إذ فعله الأصلي له موضوع واحد ودوره الدلالي لا يتعدى لأن يكون إما: منف؛ منفذا أو قو؛ قوة، أو متض؛ متموضعا، وتعد هذه الأدوار لهذا الفعل سببه هو دلالته الحالية؛ فحين يشتق منه محمولا يظهر أن له موضوع ثان مضاف، يشارك الموضوع الأول ودوره الدلالي، يمكن أن يكون متقبلا للحالة، ومنفذا لها.

وتواجد صورة أخرى لاشتقاق المحمولات الدالة على المشاركة، وهي خاصة بالأفعال المتعدية بحيث تأخذ القاعدة الآتية:

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 77.

ب- دخْل: [α {فعَل / فعِل} ف] (س^{1}) حالة {منف / قو / متض} (س^{2}) متق

- خرْج:
{ α {فاعل} ف (س^{0}) منف (س^{1}) مستق (س^{2}) متق
α {فاعل} ف (س^{0}) مستق (س^{1}) متق (س^{2}) منف }

معنى: «يشارك (س^{0}) (س^{2}) في تحقيق الواقعة الدال بعليها الإطار الحملي -الدّخل»[1].

إن هذا الوجه من وجوه الاشتقاق أورده السكاكي، لكن بصورة تختلف نوعا ما عما أسلف ذكره في النحو الوظيفي، فالسكاكي يقول: «وإن فاعل يكون من الجانبين ضمنا نحو: شارك زيد عمرا وهو الغالب عليه، ثم يكون بمعنى فعلل نحو: سافرت وطارقت النعل»[2].

فما هو ظاهر من كلام السكاكي، أن "فاعل" يأخذ مذهبين: الأول إما أن يدل على معناه الحقيقي ويتضمنه ظاهرا وباطنا، وهو معنى المشاركة، الثاني إن على القيام بعمل أو الفعل بمعنى فعل، وشأنه في هذا شأن بقية الأفعال نحو: كتب، فرح...إلخ.

ب- تقليص المحلاتية:

ثمة قواعد اشتقاقية تقلص المحلاتية إما بحذف موضوع واحد من الموضوعات الأصلية أو بحد ف إطار حملي بكامله.

وينتج تقليص محلاتية محمول ما في اللغة العربية عن طريق إجراء القواعد الاشتقاقية الآتية: قاعدة اشتقاق المحمولات "الانعكاسية"، قاعدة اشتقاق المحمولات الدالة على "المطاوعة" وقاعدة اشتقاق المحمولات "العكسية" وقاعدة "انصهار الحد"[3].

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 77.

(2) السكاكي، مرجع سابق، ص 47.

(3) د/ أحمد المتوكل، نفسه، ص 85.

ومما هو ملاحظ عليه، أن تقليص المحملاتية، عكس توسيع المحملاتية، فإذا كانت الأولى تتضمن إضافة موضوع ما إلى الإطار الحملي، ففي تقليص المحلاتية، يعني حذف الموضوع من الإطار الحملي.

ففي تقليص المحلاتية، يميكن إطلاق مصطلح الاحتواء، بحيث نحوي في فعل ما، أو جملة معينة مضمون جملة مطولة، ولا تتم هذه الظاهرة إلا بحروف الزيادة، أو تحويل الفعل إلى اسم ما، أو تقليصه إلى صيغة المبني للمجهول، ومثل هذه الظاهرة غير ورادة في مفتاح العلوم، إلا أنه لا بأس من ذكر هذه الأمور كيفما هي واردة في صورة النحو الوظيفي.

ب-1- قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية:

تقوم علاقة انعكاس في ترتيب لغوي ما، حين يكون "متقبل" واقعة ما ذات "منفذها"[1]. معنى هذا، أن يكون فاعل الواقعة بإمكانه أن يتحول إلى مفعول الحادثة، أي يتقبل أن يكون مُحدِثا ومُحدَثا، وتصاغ المحمولات الدالة على الانعكاس على أحد الأوزان الثلاثة: "انفعل" و"افتعل" و"تفعّل"[2].

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 87.

(2) نفسه، ص 90.

أما إجراءات القواعد التي تدخل في تشكيل المحمولات الانعكاسية، تأخذ المنحنى الآتي:

دخْل: أ- (α { فعَل })

عمل (س^{1}) منف (س^{1}) متق

ب- (α { فعَّل })

خرْج: أ- α { انفعل / افتعل } (س^{1}) متق

ب- α { تفعَّل } (س^{1}) منف

معنى: «س^{1} منفذ ومتقبل في تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدخل»[1].

ومثال ذلك: انكسر الزجاج، تلبدت السماء بالغيوم.

ومما هو جدير بالذكر في مثل هذا المقام أن المحمولات الانعكاسية، ومن شروط صياغتها أن تكون دالة على عمل، فلو كانت دالة على حدث أو حالة أو وضع، لما صح اشتقاقها والسبب يعود إلى أن علاقة الانعكاس في ذات واحدة بين المتقبل والمنفذ.

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 93.

ب-2- قاعدة تكوين محمولات المطاوعة:

تصاغ المحمولات الدالة على المطاوعة على الأوزان "انفعل" و"افتعل" و"تفعّل" وترد بعض محمولات المطاوعة على الأوزان، "تفاعل" و"استفعل و"أفعل"[1]. لذا فإن قاعدة تكوين محمولات المطاوعة تأخذ البناء الآتي:

دخْل: أ- (α {فعَل}) {عمَل / حدث} (س^1) {منف / قو} (س^2) متق.

ب- (α {فعَّل}) {عمَل / حدث} (س^1) {منف / قو} (س^2) متق.

خرْج: أ- α {انفعل / افتعل} (س^2) متض

ب - α {تفعّل} (س^2) متض.

معنى: «(س^2) مطاوع لتحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[2].

وشرط صياغة محمولات المطاوعة أن تكون دالة على عمل أو حدث، ونتيجتها أنها تحذف أحد موضوعات المحمول.

مثل: كسّرَ الولدُ الزجاجَ تكسّر الزجاجُ، فالدور الدلالي للزجاج تغير، فبعدما كان متقبلا للحادثة في الحالة الأولى أصبح متضمنا لها.

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص.ص 95-96.

(2) نفسه، ص 98.

فبتشخيص الفرق بين كلا المحمولين: الانعكاسي والمطاوع، يظهر أن نقطة التقاطع بينهما تتمحور حول الدلالة العملية، في حين أن المحمولات المطاوعة تقبل كذلك الدلالة الحدثية للفعل، في حين أن نقطة الاختلاف هي أنه إذا كان موضوع المحمولات الانعكاسية يقبل أن يكون ذاتا منفذة ومتقبلة للواقعة، فإن موضوع المحمولات المطاوعة ينتقل من المتقبل إلى المتضمن للواقعة، أي أن الحدث أصبح متضمنا فيه.

ب-3- المحمولات العكسية:

ترد المحمولات العكسية مصوغة على الأوزان الثلاثة "فاعل" و"تفاعل" و"افتعل"[1]، وما تعنيه المحمولات العكسية، هو ورود الواقعة بعملية عكسية بين موضوعيها، أي وجود صورة التبادل في الواقعة بين الموضوعين، مثل: لكم عمر خالدا← تلاكم خالد، أو تلاكم عمر. في حين أن قواعد تكوين المحمولات العكسية فلها الصورة التالية:

دخْل: (α { فعَل / فعِل } عمل/ حدث (س^1) منف (س^2) متق

α { فعَل / فعِل } عمل/ حدث (س^2) منف (س^1) متق)

خرْج: أ- α { فاعل } (س^1) منف (س^2) متق.

ب { α { تفاعل } / α { افتعل } } (س^1) { متق / قو / متض } / ((س^1) منف و(س^2) متق)

---

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 100.

معنى: «يشكل كل من (س[1]) و(س[2]) المنفذ والمتقبل في تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[1].

إن مما هو ملاحظ عليه في صياغة المحمولات العكسية، أنه تشتق من الأفعال المتعدية، حتى يكون لموضوعي بنيتها الحملية الدورين الدلاليين المنفذ والمتقبل، وتحدث بينهما ما يسمى بالعملية العكسية، فلو كانت الأفعال لازمة، لكان المحمول المشتق انعكاسي.

ب-4- انصهار الحدود والمحمولات:

صيغ الانصهار هي الأوزان المستخدمة في اشتقاق المحمول الفعلي المنصهرة فيه مادة حد من الحدود أو مادة محمول اسمي، وتستعمل اللغة العربية لهذا الغرض عدة أوزان أكثرها ورودا، الأوزان "أفعل" و"فعَّل" و"افتعل" و"تفعّل و"تفعلل" و"استفعل"، هذه الأوزان تتنوع حسب أنماط المحمولات والحدود المنصهرة[2].

وما تعنيه صيغة انصهار هو التحويل، لذا فالمعنى من انصهار الحدود والمحمولات أي تحويلها إلى أفعال، ومثال ذلك ما يلي: أعجبني طرب المالوف.

فكلمة: طرب تشكل حدا من حدود البنية، فبتطبيق قاعدة الانصهار تؤول إلى فعل بحيث تصبح على الصيغة التالية: أطربني المالوف القسنطيني مثلا.

ومن أمثلة قواعد انصهار الحدود والمحمولات نجد: انصهار الحدين الزمان والمكان، انصهار الحد الأداة، انصهار الحد القوة، انصهار الحد المتقبل وانصهار المحمول.

ب-5- قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول:

تختلف الأوزان المستخدمة في اشتقاق المبنية للمجهول باختلاف أوزان المحمولات مصادر الاشتقاق [3]

{ فعَل / فعِل } ←— فُعِل، أفعَل أُفعِل، فاعَل← فوعِل، فعَّل← فعِّل، تفعَّل ←تُفعِّل، تفاعل← تُفُوعل، افتعَل← افتُعِل، استفعَل← استُفعِل، فعْلَلَ← فُعْلِلَ، تفعلَلَ← تُفعلِلَ.

---

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 101.

[2] نفسه، ص.ص 110-111.

[3] نفسه، 127.

فما هو ملاحظ عليه في المحمولات المبنية للمجهول أنها تتم بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، لذا فإن قاعدة تكوينها تأخذ المنحى الآتي:

دخْل: أ- α {فعَل / فعَل} ف (س1) {منف / قو} (س2) متق

ب α {فعَل / فعِل} ف (س1) {منف / قو} (س2) مستق (س3) منف

ج α {فعَل / فعِل} ف (س1) {منف / قو} (ص1) حد/ زم/مك

خرْج: أ- α {فُعِلَ} ف (س2) متق (1)

ب- α {فُعِلَ} ف (س2) مستق (س3) متق

ج- α {فُعِلَ} ف (ص1) حد/ زم/ مك

معنى: «يشكل الموضوع الأول للموضوع الخرْج محط تحقيق الواقعة الدال عليها المحمول- الدّخل»(2).

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 129.

(2) نفسه، ص 130.

وبصيغة أخرى، فإن الموضوع الثاني في المحمول الدّخل والمتمثل أو الذي يأخذ الرمز (س^{2}) أو (ص^{1}) هو الذي يشكل محط الحديث في صياغة المحمولات المبنية

للمجهول، لذا فإنه أثناء صياغة المحمولات المبنية للمجهول فإن خرجها يتم بحذف الموضوع الأول في دخلها، أو ذلك الموضوع الذي يحمل الدور الدلالي منفذ، أو قوة، وإحلال الموضوع الثاني مكانه ، أو ذلك الذي يحمل الرمز (س^{2}) أو (ص^{1})، ويجسد دلاليا في دور المتقبل أو المستقبل أو حد من حدود الزمان أو المكان.

جميع صيغ الأفعال المكونة لتقليص المحلاتية، ذكرها السكاكي في ومضة سريعة ضمن باب المزيد من الأفعال[1]، وفيها تظهر أفعال تجسد عمليا ضمن ما يسمى في النحو الوظيفي بـــ المحافظة على المحلاتية.

ج- المحافظة على المحلاتية:

هي القواعد التي لا تحدث تغييرا في عدد موضوعات المحمول الدّخل توسيعا ولا تقليصا، تدخل في زمرة هذه القواعد المسؤولة عن اشتقاق سبعة من المحمولات: المحمولات التعريضية، المحمولات التعريضية، المحمولات التكثيرية، والمحمولات التدرجية، والمحمولات الدالة على الاجتهاد والمحمولات الدالة على الاجتهاد والمحمولات الدالة على التكلف والمحمولات الدالة على التظاهر[2].

ج-1- المحمولات الدالة على التعريض: الواقعة التي يدل عليها بالمحمول التعريضي لا تتحقق بالضرورة[3].

والمثال الآتي ما هو إلا مزيد من التوضيح: "باع خالد الخزانة"، في هذا المثال يتضح أن الحمل يتكون من الفعل "باع" وهو دال على عمل وموضوعين اثنين هما خالد والخزانة، بحيث الأول يأخذ الدور الدلالي المنفذ والثاني يأخذ الدور الدلالي المتقبل، أما حينما يقدم هذا المثال بمنظار المحمولات الدالة على التعريض فإنه يأخذ المجرى الآتي:

"أباع خالد الخزانة"، ومن هذا التحويل تظهر عدة نقاط يشار إليها وفق للمحور الآتي:

---

(1) ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، ص.ص 42-44.

(2) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 141.

(3) نفسه، ص 141.

1- تشابه المحمولات الدالة على التعريض والمحمولات العلية.

2- أن المحمولات العلية محمولات دالة على التحقيق في حين المحمولات التعريضية لا يهم، إن تحققت أم لا.

3- المحمولات العلية محمولات موسعة للمحلاتية، والمحمولات التعريضية محمولات محافظة للمحلاتية.

4- أن اشتقاق المحمولات التعريضية يتم بنفس الكيفية التي تنشق بها المحمولات العلية، لذا فإنه يتم اشتقاق المحمولات الدالة على التعريض بواسطة الوزن "أفعل" كما أنه لا يسوغ اشتقاق المحمولات التعريضية إلا من محمولات ثنائية (محمولات "متعدية") أو محمولات ثنائية دالة على عمل[1].

لذا فإن قاعدة تكوين المحمولات التعريضية تأتي على الصورة التالية:

دخْل: (α { فعَل / فعِل } ف) { عمل } (س^{1}) منف (س^{2}) متق

خرْج: α { أفعَل } ف (س^{1}) متق (س^{2}) متق

معنى: «يعرّض (س^{1}) (س^{2}) لتحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[2].

هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن المحمولات التعريضية لا تتم على وجه الإجبارية، في حين أن المحمولات العلية، فإنها تحقق على وجه الإجبارية.

ج-2- قاعدة تكوين المحمولات الدالة على التكثير:

يشمل مفهوم التكثير في الواقع مفهومين اثنين: مفهوم "الجدّه" ومفهوم "التكرار" يواكب مفهوم الجدة واقعة ما إذا أمعن في تحقيقها...، في حين أن مفهوم التكرار يواكب الواقعة التي يتم تحقيقها أكثر من مرة واحدة[1].

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص.ص 146-147.

(2) نفسه، ص 147.

ومعنى مفهوم الجِدّه، هو صيغة المبالغة على إحداث عمل ما بصورة جدّ مؤثرة، مثل: كرَّم ربُّ المنزل الضيف، فصيغة كرّم دالة على التكريم بصورة جد مؤثرة.

ومن مفهوم التكرار هو القيام بعمل مال على شكل سلسلة مستمرة متواصلة، مثل: كتَّب الأستاذ التلميذ، فصيغة "كتّب" دالة على قيام الأستاذ بتكتيب التلميذ، بصورة مستمرة.

ويفهم كذلك مما سبق أنه ومن وسائل التعبير عن مفهوم التكثير بشقيه في اللغة العربية الوزن "فعَّل"[2].

أما عن قاعدة تكوين المحمولات التكثيرية فتجرى على النحو الآتي:

دخْل: أ- α { فعَل } ف { عمل / حدث } (س^{1}) منف/ قو

ب- α { فعَل } ف { عمل / حدث } (س^{1}) منف/قو/(س^{2}) متق

خرْج: أ- α { فعَّل } ف (س^{1}) منف/قو

ب- α { فعَّل } ف (س^{1}) منف/قو (س^{2}) متق

معنى: «يكرر (س^{1}) تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل أو يُمعن في تحقيقها»[3].

ومما هو مستخلص كذلك من زمرة المحمولات التكثيرية، أنه تشتق من أفعال دالة على عمل أو حدث، كما لا يشترط في نوعية الفعل، متعديا كان أو لازما، وما هو مهم أنها تواكب المحمولات العلية، أي في صيغية الوزن المشتقة عليه، غير أن الفرق بينهما واضح،

(1) ينظر: نفسه، ص 148.

(2) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 149.

(3) نفسه، ص 151.

فالمحمولات العلية إذا كانت تشتق على وجه إلزامية عمل ما، سمَّع خالد عمرا تلاوة القرآن؛ أي جعله يستمعها، فإنها لا تتوافق، كرَّم ربُّ المنزل الضيف، فهنا ربُّ المنزل أكرم ضيفه تكريما لائقا بمقامه مما جعله يكون في مقام مبالغ فيه حتى أصبح القول "كرّم"، لإذن فالمحمولات التكثيرية تأخذ منحنى الدلالة على المبالغة أو الاستمرارية في العمل على رحب التكثير.

ج-3- قواعد تكوين المحمولات الدالة على التدرج:

يدل المحمول التدرجي على الواقعة التي لا يتم تحقيقها دفعة واحدة، وإنما يتم في مراحل[1] ومعنى هذا، أن المحمولات التدرجية تدل على ظهور عمل أو حدث بصورة تدريجية انطلاقا من أدنى معدل الحدوث إلى أقصاه، والمثال الآتي يوضح ذلك: تعافى المريض، فالمريض لم يشفى دفعة واحدة، وإنما تعرض للشفاء بصورة تدريجية، انطلاقا من أقصى درجة من درجات ألمه، إلى غاية مثوله للشفاء.

فمن خلال ما سبق ذكره، وحسب ما هو وارد في لغويات النحو الوظيفي، فإنه يتم اشتقاق المحمولات الدالة على التدرج، بواسطة أحد الوزنين "تفاعل" و"تفعَّل"، حيث المحمول "تفاعل" يشتق من المحمولات اللازمة؛ أي الأفعال اللازمة، أما المحمول "تفعَّل" فيشتق من المحمولات المتعدية أي الأفعال المتعدية، وكلاهما يُشتق من محمولات دالة على عمل أو حدث. وقاعدة تكوين المحمولات التدريجية توضح ذلك:

دخْل: أ- [α {فعَل / فعِل} ف] {عمل / حدث} (س^1) منف/قو

ب- [α {فعَل / فعِل} ف] {عمل / حدث} (س^1) منف/قو/ (س^2) متق

خرْج: أ- α {تفاعل} ف (س^1) منف/قو

ب- α {تفعَّل} ف (س^1) منف/قو (س^2) متق

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 151.

معنى: «يحقق س1 الواقعة الدال عليها الإطار- الدّخل في مراحل»[1].

ج-4- قواعد تكوين المحمولات الدالة على التحول: تعني المحمولات الدالة على التحول الانتقال من حالة إلى حالة[2].

ومعنى الانتقال من حالة إلى حالة، هو التحول من حالة إلى حالة عكسية، وهي بهذا عكس المحمولات التدريجية التي تعني الحفاظ على هيئة وصورة واحدة مع تحسينها تدريجيا أي وفق سلم تدريجي، مثل شفاء المريض، فهو تتحسن حالته الصحية بصورة تدريجية إلى غاية المثول للشفاء نهائيا، فمثل هذه الحالات تستعمل الصيغ الدالة على التدريج، ولكن منتهى التعبير عن التدريج له أوزان خاصة به، أما الصيغ الدالة على التحول، فإنها تستعمل للتعبير عن حالة معاكسة تماما للحالة الأولى، فمن مثل ذلك التحول عن الفقر فيقال: استغنى الفقير؛ أي أصبح غنيا.

إذن فالفرق بين المحمولات الدالة على التدرج والمحمولات الدالة على التحول واضح، ضف إلى هذا فالمحمولات الدالة على التحول إنما تستعمل للتعبير عن حالة، في حين أن المحمولات الدالة على التدرج فإن استعمالها للتعبير عن عمل أو حدث.

وحسب ما هو وارد في لغويات النحو الوظيفي، فإن اشتقاق المحمولات الدالة على التحول إنما يتم بواسطة الوزن "استفعل" من محمولات أصلية على وزن "فُعِل" أو "فَعِل"، إضافة إلى دلالتها على حالة، وما قاعدة تكوينها إلا دلالة على ذلك، حيث يمثل لها بالآتي:

دخْل: (α { فُعلَ / فَعِلَ } ف) { حالة } (س1) حا

خرْج: α { استفعل } ف (س1)حا

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 154.

[2] نفسه.

معنى: «يكتسب س^1 الحالة الدالة عليها الإطار الحملي- الدّخل»[1].

إذن وحسب القاعدة السالفة الذكر، فإنه يجب أن يكون مصدر الاشتقاق دالا على حالة، ومُصاغا على أحد الوزنين "فَعِل أو فَعِل"، وإن كان مصاغا على الوزن "فَعَل"، فإنه يأخذ منحى آخر ودلالة أخرى.

ج-5- قواعد تكوين المحمولات الدالة على الاجتهاد: في محمولات الاجتهاد منفذ الواقعة يبذل جهدا في تحقيقها[2].

ومعنى هذا أن منفذ الواقعة في هذه الحالة إنما يسعى لها سعيا، ويبذل مجهودات خاصة، تتم حسب وطبيعة الواقعة، فحينما نقرأ المثال الآتي: اقتلع الحطاب الأشجار، فإنه يُفهم مباشرة من أن الحطاب قد بذل مجهودا معينا في سبيل تحقيق مراده وغايته، إذن فليس سهلا القيام بمثل هذه المهمة، بقدر ما تمت ببذل مجهود ما في سبيل تكييف الواقعة، وما يميز هذا النوع من المحمولات أن لمنفذ الواقعة دورا جدّ فعال في سبيل تحقيقها.

إذن فمما هو متداول في نظرية النحو الوظيفي، أنه يتوسل لاشتقاق المحمولات الدالة على الاجتهاد بالوزان الثلاثة "تفعَّل"، "افتعل" و"استفعل" من محمولات أصول على وزن: فعَل أو فعِل، وما هو ملفت للانتباه في هذه النقطة هو دلالة الواقعة، فغير مهم إن كانت تدل على عمل أو وضع أو حدث أو حالة، وما قاعدة تكوينها إلا دليل ذلك، بحيث تجرى على النحو الآتي:

<u>دخْل</u>: أ- α {فعَل / فعِل} ف (س^1) متض/منف

ب- α {فعَل / فعِل} ف (س^1) متض/منف (س^2) متق

---

[1] نفسه، ص 156.

[2] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 157.

خرْج: أ- α { تفعَّل / افتعل / استفعل } ف (س^{1}) منف

ب- α { تفعَّل / افتعل / استفعل } ف (س^{1}) منف (س^{2}) متق

معنى: «يجتهد س^{1} في تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[1].

والنتيجة على المحمولات الدالة على الاجتهاد، أنها محمولات مصوغة للإحالة على أن منفذها قد كدَّ من أجل التنفيذ، دون الاهتمام بدلالة الفعل أو طبيعته متعديا كان أم لازما.

ج-6- المحمولات الدالة على التكلف والمحمولات الدالة على التظاهر:

ما تعنيه هذه المحمولات أنه يتوسل إليها للتعبير عن صفة، وحالة متظاهر بها، وفي النحو الوظيفي فإن المحمولات الدالة على التكلف يتوسل إليها بالوزن "تفعَّل" أما المحمولات الدالة على التظاهر فإنه يتوسل إليها بالوزن "تفاعل" ولكل مدلول دلالته الخاصة، وتشتق من المحمولات الدالة على الوضع أو الحالة، وما قاعدة تكوينها إلا دليل ذلك، بحيث تأخذ المنحى الآتي:

أ- قاعدة تكوين المحمولات الدالة على التكلف:

دخل: (α { فعَل / فعُل / فعِل } ف) { حالة / وضع } (س^{1}) متض/حـــا

خرْج: α { تفعَّل } ف (س^{1}) منف

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص.ص 158-159.

معنى: «يفتعل س^1 الاتصاف بالحالة أ والوضع الدال عليهما الإطار الحملي- الدّخل ويرغب في الاتصاف بهما»[1].

ب- قاعدة تكوين المحمولات الدالة على التظاهر:

دخل: أ (α { فعَل / فعُل / فعِل } ف) { حالة / وضع } (س^1) متض/حـــا

ب- (α { فعَل / فعِل } ف) { وضع } (س^1) متض/ (س^2) متق

خرْج: أ- α { تفاعل } ف (س^1) منف

ب- α { تفاعل } ف (س^1) منف (س^2) متق

معنى: «يفتعل س^1 الاتصاف بالحالة أو الوضع الدال عليها الإطار الحملي- الدّخل»[2].

وبقي في الأخير القول أن المحمولات الدالة على التكلف أو التظاهر تعبر عن صفات يتعلمها المرء في ذاته، أو بمعنى آخر: هي محمولات تصف دلالة صفة القيام بذلك الفعل إما من باب التكليف أو التظاهر، فإن كانت من باب التكليف فيعني أن الشخص مرغب حقيقة بالاتصاف بصفة ذلك العمل الذي قام به، أما إن كان من باب التظاهر فيعني أنه يتظاهر دون الرغبة في الاتصاف.

وما هو ملاحظ عليه كذلك فيما يخص هذه المحمولات، أن دلالة فعلها إما أن تكون حالة أو وضع، وفي هذه الحالة فالفعل الأصلي المشتق منه يجب أن يكون لازما على الأوزان الثلاثة، إلا في المحمولات الدالة على التظاهر، فإنها في بعض الأحيان قد تتعدى إلى موضع ثان، ففعلها يأخذ دلالة الوضع، وأن يُشتق من أحد الوزنين "فعَل" و"فعِل".

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص.ص 161-162.

(2) نفسه، ص 162.

هذه الصورة عن الأفعال أو الفعلية في النحو الوظيفي يمكن أن تكون "مقلصة" أو "محافظة" أو "موسعة"، فالمحمولات الفعلية الموسعة وما تتضمنه أوردها السكاكي في كتابه مفتاح العلوم في باب المشتقات من الأفعال، بحيث لم يتناقض والنحو الوظيفي في دلالتها، أما المحافظة والموسعة فوردت وبصورة إجمالية عند السكاكي، ضمن باب المزيد من الأفعال.

II المحمولات غير الفعلية:

ما تعنيه المحمولات غير الفعلية، أن البنية الحملية للمحمول تبتدئ بغير ذي فعل، ومعنى هذا أنها تبتدئ باسم أو بواحدة من معلقات الجملة، إما أن تكون من قبيل [كان وأخواتها، الأحرف المشبهة بالفعل، حروف الجر، أو بعض من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام]، وحتى لا يأخذ نوع الابتدائية بالجملة خيط الحديث، لا بد من العودة إلى النظرية المتبناة في هذا المقام والتي ترى أن المحمولات يمكن أن تكون محمولات: فعلية أو رابطية أو اسمية، فالمحمولات الفعلية سبق الفصل فيها في معرض الكتاب عن اشتقاق المحمولات غير الفعلية، أما الرابطية فالحديث عنها سيكون في عنصر إسناد الوظائف الإنجازية، أما المحمولات الاسمية فهي التي ستشكل محط الحديث عن كيفية بنائها وصياغتها –اشتقاقها– وللتذكير، فإن الأسماء تنقسم إلى جامدة ومشتقة، فعلى الرغم من عدم تحديد القدماء لماهية الاسم بدقة، وكثرة اعتراضات المحدثين لتقسيم القدماء للكلام، إلا أنه ومما هو متفق عليه أن الاسم جامد ومشتق؛ فالاسم الجامد يتضمن جميع المفردات الجامدة والتي يدخل تحت نطاقها كما يذكر ابن جني: الفرس والرجل... أسماء ذوات، بل ويفصل الحديث عنها صاحب كتاب الأصول أن الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك أن المعنى يكون شخصا وغير شخص فالشخص نحو: رجل وفرس وبحر وبلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة(1).

يفهم من تعريف ابن السراج للاسم أنه يقسم إلى قسمين: شخص وهو الجامد، وغير شخص فهو المشتق، وقد علق عن غير الشخص بأن له تشابها بينه والفعل من حيث الزمن،

(1) ابن السراج، الأصول، تح: د/ عبد الحسين فتلي، ج1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط3 1417هـ– 1996م، ص 36.

وفصل الحديث فيها بقوله: «فإن كانت اللفظة تدل على زمان فقط، فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل»[1].

وما هو جدير بالإشارة إليه أنه حصر في الزمان التحصيل، وهذا كله لأجل أن يثبت حد أسماء تتصل بالأفعال وهذا هو المعنى أو المقصود من الأسماء المشتقة، أو ما يسميه السكاكي في كتابه مفتاح العلوم "هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال»[2].

وقد كان هذا التقسيم هو نفسه الذي قدمه المنصف عاشور[3] ولكن من منظور ثنائية الصفة والموصوف، حيث يرى أن الأسماء الدالة على غير الصفة تتمثل في الأسماء الجامدة، أما الأسماء الدالة على الصفة فتتمثل في الأسماء المشتقة.

وفي النحو الوظيفي كذلك دُرج تقسيم الأسماء إلى أسماء جامدة وأسماء مشتقة، فأما الجامدة فهي تلك التي يتعلمها المتكلم قبل استعمالها وعادة ما يمثل لها في المعجم، وأما المشتقة فهي التي تدخل ضمن ما يسمى بـــ "قواعد التكوين"، وتشمل كلا من اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة بالفاعل، صيغة المبالغة...إلخ.

وخلاصة القول عن الأسماء المشتقة أنها هي نفسها من حيث التحديد قديما وحديثا، فهي نفسها التي أعاد تقديمها السكاكي والنحو الوظيفي فقط، فما هو مدرج في إعادة تأكيده أن هذه الأسماء دالة على الصفة، فهي وبدلالتها هذه تكون كونت صنفا اسميا هاما في نظر النحاة، فهي أسماء دالة من حيث المضمون النحوي على معنى الصفة ومتصلة بالأصل المفهوم من اسم الحدث[4].

وما تمتاز به هذه المشتقات، انه ومن سماتها اللفظية وأوزانها تأخذ معنى الفاعلية أو المفعولية، حتى غدا هنا من أطلق مصطلح مشتقات دالة على الفاعلية والمفعولية[5].

(1) ابن سراج، مرجع سابق، ص 37.

(2) السكاكي، مرجع سابق، ص 48.

(3) د/ المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي- بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، تونس، 2004، ص 125.

(4) نفسه، ص 156.

(5) د/ سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، عالم الكتب الحديث، 2005، ص 11 وما بعدها.

1-3-2- الحـــدود:

ورد في لسان العرب «وحد كل شيء: منتهاه لأنه يرده ويمنعه عن التمادي والجمع كالجمع. وحد السارق وغيره: ما يمنعه عن المعاودة ويمنع أيضا غيره عن إتيان الجنايات، وجمعه حدود»[1].

أما في المعجم الفلسفي فإن الحد منتهى الشيء[2]. والحد أيضا النهاية التي ينتهي إليها تمام المعنى، وما يوصل إليه التصور المطلوب. والحد (***Définition***) في اصطلاح الفلاسفة هو القول الدال على ماهية الشيء، وهو تعريف كامل، أو تحليل تام، لمفهوم اللفظ المراد تعريفه[3].

فمن التعريفين السابقين للحد –لغويا وفلسفيا- يظهر بأن نقطة التقائهما حوله هو أن الحد يعبر عن منتهى الشيء، ولا يقال منطقيا لشيء ما قد بلغ منتهاه؛ أي حده إلا إذا عبر عن نفسه شكلا ومعنى، ويدخل في زمرة هذا التفسير جميع المسميات التي تعرف أشكالها وميزاتها ومعانيها أو بالأحرى جميع المدلولات التي لها دلالتها توحي لنفسها بنفسها، وهذا ما يسمى بالحد.

تقريبا، ونفس هذا المفهوم يعرّف ديك (ديك 1989: 111) الحد بأنه: «كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما»[4]، ومعنى هذا التعريف، يمكن استعماله للتعريف بشيء ما بعينه، في المكان المخصوص له، أو الموضوع له.

أما في النحو الوظيفي، فقد دُرج على اعتبار أن الحد هو تلك الذات المشاركة في تنفيذ أو استقبال الواقعة التي يدل عليها واحدة من المحمولات الفعلية أو الاسمية.

والحد يأخذ البنية العامة التالية: (ψس ي φ_1 (س ي): φ_2 (س ي)... φن (س ي)).

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 73.

(2) د/ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، ص 450.

(3) نفسه، ص 447.

(4) د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995، ص 132.

حيث: ψ: مخصص حد (أو مجموعة من المخصصات)، φ: مقيد باعتباره محمولا، س ي: المجموعة التي يحيل عليها الحد ككل[1]. وما يحيل إليه الحد يمكن أن يكون مكان أو إنسان أو شيء ما...إلخ.

أما الحد عند السكاكي فإنه يقول: «الحد عندنا دون جماعة من ذويي التحصيل، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منها تعريفا جامعا مانعا[2]، بل ولربما قد أردف السكاكي تعريفا آخر للحد هو: الحد هو وصف الشيء وصفا مساويا، ونعني بالمساواة، أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف ولا نقصان يدخل فيه غيره»[3].

بل ولربما يكون السكاكي قد أعطى مفهوما أعمق وأدق للحد بمصطلح أرق، بحيث حصر أن الحد هو التعريف[4].

وإذا كان الحد في النحو الوظيفي هو الإحالة للذات المشاركة في تحقيق الواقعة في عالم ما، لأنه عند السكاكي تعريف الشيء بمكوناته، أي الإحالة إليه بمكوناته، ولعل أزكى مفهوم قدمه السكاكي عن الحد هو لما قال تعريفا جامعا مانعا، فالجامع يعني به الشمولية، والمانع أي لا يدخله أي زيغ أو شك في مدى مصداقيته، فمن هذه الميزة للحد التي قدمها السكاكي، يظهر أن الحد عنده أوسع من الحد المقدم في النحو الوظيفي، إذ هو في هذا الأخير لا يخرج عن حيز الذات أو الذوات المشاركة في تحقيق الواقعة؛ أي فمجال الحد في النحو الوظيفي محصور في المحور الأفقي للجملة بعد محمولها، إذ لا يمكن فهمه إلا بعد وروده في سلسلة خطية لبنية حملية، وبعد وروده في هذا السياق فإنه يحيل ويعرف نفسه بنفسه.

أما السكاكي فقد قدمه بشكل أوسع، إذ يرى فيه هو ذلك المفهوم أو الوصف المقدم لشيء خارجي، وصفا يتساوى فيه وميزة ذلك الشيء، إذ لا زيادة فيه ولا نقصان، فمثلا الكتاب: قرأت الكتابَ.

---

(1) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية- مقاربات وظيفية لبعض قضايا التراكيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط 1997، ص 35.

(2) السكاكي، مرجع سابق، ص 436

(3) نفسه.

(4) نفسه، ص 437.

في النحو الوظيفي: الكتابَ = حد^0 ↔ ع$_1$ ذ س ي: الكتاب س: (س ي)/ ع$_1$: معرف، ذ: مذكر، س: الذات المتقبلة، (س ي): الكتاب. إذن؛ فهذا هو حد الكتاب في النحو الوظيفي، إلا أن هذا الحد يتغير بموجب تغير مكانه في السلسلة الخطية وفي السياق، والذي يتحكم في تغيره هو ومحموله باعتباره مقيدا له والذي يحمل الرمز: φ.

أما حد الكتاب عند السكاكي فهو: ذلك المطوي بين دفتين من الورق، مُحتوى فيه عدد لا بأس به من الأوراق، وحجمه يتوقف على حسب عدد الصفحات، فهو إما مجلد أو كتاب أو كتيب، المهم إنه سجل مكتوب.

ولعل أن حدية النحو الوظيفي مستوحاة من حدية السكاكي، ونقطة الالتقاء بينهما هي: الإحالة لشيء ما، وتختلف مقاسات الإحالة بينهما، فإحالة النحو الوظيفي ترد في السياق، وعند السكاكي فهو تعريف منطقي.

إن ما ورد من تعريف وتحليل للحد من وجهة نظر النحو الوظيفي والسكاكي أقول بأنه: «تفصيل لأجزاء الحدود»[1] كما قال السكاكي.

والحد في حقيقة أمر وجوده من مطالب المناطقة والفلاسفة، يدرس الفلاسفة والمناطقة على الحدود في باب المعرفات (بضم الميم وكسر الراء)، أي التي تعرف المخاطب بالماهية، وهو عندهم، ونقصد الحد ***Définition*** من أسمى مبادئ العلم[2].

ويبدو واضحا مدى وثاقة الصلة بين الحد عند السكاكي ولدى الفلاسفة، وهذا عندما نفوا في تحديد جوهر المحدود الزيادة والنقصان.

فالسكاكي يقول الحد هو وصف الشيء وصفا مساويا، ونعني: بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره، وقال أيضا: لا تكثير الألفاظ وتقابلها في التعبير يعن مفهوم واحد[3].

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 438.

(2) د/ إدريس مقبول، الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إربد، عالم الكتب الحديث، ط$_1$، 2006، ص 249.

(3) السكاكي، مرجع نفسه، ص 436.

أما لدى الفلاسفة، يقول جابر بن حيان في رسالته في الحدود: واعلم أن الغرض بالحد هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، حتى لا تخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، لذلك صار يحتمل زيادة ولا نقصانا[1].

2- بنية الوظائف الدلالية:

يمثل للوظائف الدلالية في مستوى الإطار الحملي ذاته[2]، والإطار الحملي باعتبارات تقسيمه يتكون من (1) محمول و(2) حدود.

2-1- وظيفة بنية المحمول الدلالية:

دُرج في النحو الوظيفي على اعتبار المحمول جزء من مكونات الحمل، فالحمل بصورة عامة يتألف من محمول وعدد من الحدود.

يدل المحمول (الذي يمكن أن ينتمي تركيبيا إلى مقولة الفعل أو مقولة الاسم أو مقولة الصفة) على "واقعة"، وتكون الواقعة إما "عملا" أو "حدثا" أو "وضعا" أو"حالة"[3]. وهذه الواقعة يمكن أن يقال عنها بأنها قد حدثت في عالم من العوالم الممكنة حدوثها، ومن الأمثلة الدلالية للمحمول في النحو الوظيفي نجد:

1- <u>العمل</u> مثل: لطم خالد هند، فالفعل "لطم" يأخذ الإطار الحملي المجرد التالي:

[ل. ط. م {فعل}ف (س^1: إنسان) منف (س^2: مضروب) متق].

فيلاحظ هنا: أن المحمول الذي يقابل المسند في الدرس اللغوي يأخذ بعدا دلاليا إلى وهو الدلالة على العمل، وهذه الدلالة إنما جاءت من الشكل والمعنى، فالدلالة اللغوية تفهم من حيث أن ننظر إلى البناء اللغوي بوصفه شكلا ومعنى، يتكاملان في تحديد الدالة اللغوية[4].

فالمحمول في النحو الوظيفي يدل على واقعة يمكن أن يقال عنها أي أن يخبر عنها، والمسند العنصر المخبر عنه في الجملة، إذن فالمحمول هو نفسه المسند، إلا أن في مثل هذا المثال لا يمكن أن تصح هذه النظرية، فالمسند إليه لا يرد فعلا، عكس المحمول في النحو

---

(1) د/ إدريس مقبول، مرجع سابق، نقلا: عن جابر ابن حيان، رسالة في الحدود، ص 250.

(2) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 15.

(3) نفسه، 32.

(4) أ/ الشريف ميهوبي، المسند والمسند إليه في العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص 73.

الوظيفي الذي يخبر عن حادثة، لذا فإنه إذا تم اعتبار المسند والمسند إليه في تحليل هذه الجملة مثلا، فإنه وبلا شك سنأخذ من نظرية التحويل ملاذا في تحليلها، وهذا ينفيه النحو الوظيفي، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الموضوع والمحمول مقابلا المسند والمسند إليه من حيث الاستبدال دون إخلال لمعنى التقسيم النحوي للجملة، أما من حيث التقابل فيمكن مقابلتها بغض النظر عن المعنى المؤدى نحويا ودلاليا، خاصة وأن المحمول عند المنطقيين وهو المحكوم بالقضية الحملية دون الشرطية، أما في الشرطية فيسمى تاليا، ففي قولنا: زيد كريم، زيد هو الموضوع وكريم هو المحمول، والموضوع والمحمول عند المنطقيين بمنزلة المسند والمسند إليه عند النحاة، والقضية الحملية مقابلة للقضية الشرطية، وتتألف من إيقاع النسبة بين شيئين هما الموضوع والمحمول بالإيجاب أو السلب؛ فالإيجاب هو الحكم بوجود محمول الموضوع، والسلب هو برفع محمول عن موضوع(1).

2- دلالة المحمول على الحدث: "دوى الرعد"، والإطار الحملي للفعل [دوى] يأخذ الشكل التالي:

[د. و.ى {فعل}ف (س^1: شيء) منف] [ح].

فالفعل [دوى] هنا لازم، لذا فإنه اكتفى بالمنفذ أو منفذ قضية الدوي وهو الرعد، وهذا الفعل دلالته اللغوية في البنية هي –الحدث–.

3- دلالة المحمول على الوضع: "وقف خالد بباب البيت"، والإطار الحملي للفعل [وقف] يأخذ الشكل التالي:

[و. ق. ف {فعل}ف (س^1: إنسان) منف (ص^1: مكان/ مك] [ض].

4- دلالة المحمول على الحالة: "حزن خالد لذهاب عمر"، والإطار الحملي للفعل [حزن] يأخذ الشكل التالي:

[ح. ز. ن {فعل}ف (س^1: إنسان) منف (س^1: حزن/ متق] [حا].

2-2- وظيفة بنية الحدود الدلالية:

تدل الحدود على المشاركين في الواقعة وهي بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة، إما حدود "موضوعات" أو حدود "لواحق"، فهي "موضوعات" إذا كانت تدل على ذوات تسهم في

(1) د/ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص 357.

تعريف الواقعة نفسها كالذات المنفذة والذات المتقبلة والذات المستقبلة وهي لواحق حيني تدل على مجرد الظروف المحيطة بالواقعة كأن تدل على زمانها أو مكانها أو علتها وهدفها[1].

ومن خلال هذا المفهوم للحد، يتضح أنه ينقسم إلى شطرين اثنين: موضع ولاحق.

فالحد الموضع هو الحد الذي يلي المحمول مباشرة، وبه تحدد عمدة الجملة، ووجود الموضوع يعني وجود المحمول فهناك علاقة تلازمية بين المحمول والموضوع: محمول← موضوع، وهو بمنزلته هذه منزلة المبتدأ من الخبر والمسند من المسند إليه.

والموضوع في المنطق هو الذي يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له، أو ليس بموجود له، مثل الموضوع، قولنا: نريد من قولنا: زيد كاتب، والموضوع بهذا المعنى قابل للمحمول[2]. قال الخوارزمي: «الموضوع هو الذي يسميه النحويون المبتدأ، وهو الذي يقتضي خبرا وهو الموصوف والمحمول هو الذي يسمونه خبر المبتدأ، وهو الصفة»[3].

فتعريف الخوارزمي للموضوع كان مقرونا بالتشبيه في النحو بدرس المبتدأ أو الخبر، وهذا إحالة منه على أن المحمول والموضوع يشكلان عمدة الجملة، أو ما يسمى في النحو الوظيفي بالإطار الحملي النووي، بإضافة اللواحق يصبح الإطار الحملي موسعا، وعلى هذا الأساس فقد تم في النحو الوظيفي إدراج سلمية تحديد الأدوار الدلالية للحدود وفق المدرج التالي:

منف > متق > مستق> مستف> أد> مك> زم[4].

ومن خلال هذه السلمية يتضح أن هناك تفاوت من حيث الأهمية بين الموضوعات واللواحق، وعلى هذا الأساس فإنه تم إدراج دور كلا من المنفذ والمتقبل والمستقبل والمستفيد على أنها موضوعات، والموضوعات في النحو الوظيفي تنقسم إلى قسمين: العامل والمحتمل، فالعامل هو الذي يساهم في إحداث الواقعة، بينما المحتمل فهو الظرف الثاني والثانوي في الواقعة، إذ هو يقوم بدور الاستقبال للواقعة، لذا فالموضوع في النحو الوظيفي يكمن أن يُمثل له رياضيا بالشكل التالي:

---

[1] د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 32.

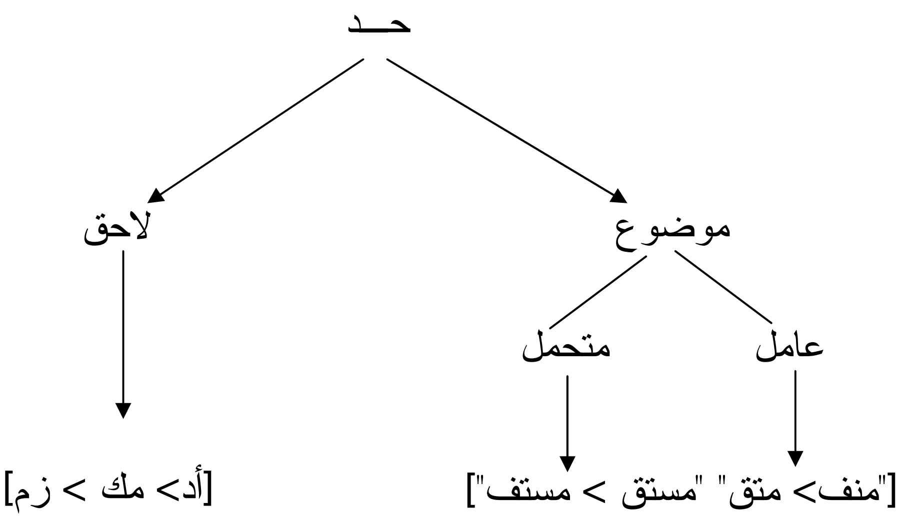
[2] د/ جميل صليبا، مرجع سابق، ص 446.

[3] نفسه، نقلا عن مفاتيح العلوم، ص 86.

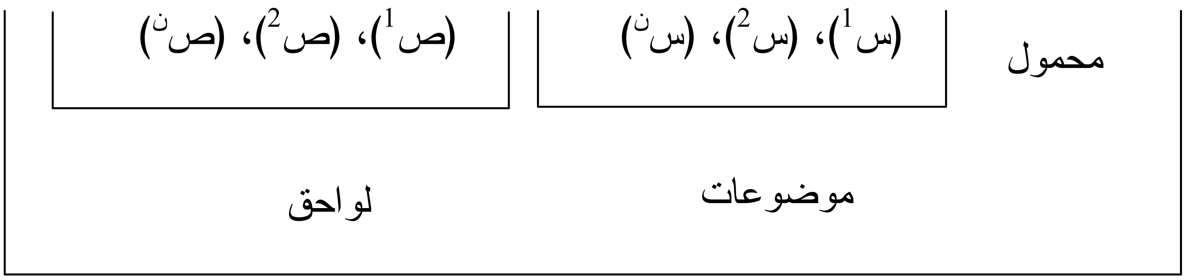
[4] د/ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1406، 1986، ص 35.

موضوع ⇔ عامل+ متحمل، والدور الذي يلعبه كلا من العامل والمتحمل هو دور أساسي ومركزي في تحديد الواقعة، بينما اللواحق فدورها ثانوي فقط إذ يمكن الاستغناء عنها.

ويمكن التمثيل للحد ودوره أو وظيفته الدلالية في النحو الوظيفي بالشكل التالي:



إذن: فبنية الحمل التامة كما هو مبين في الشكل التالي:



وبتوزيع الوظائف الدلالية على حدود الموضوعات واللواحق نحصل على البنية الحملية التامة كما يبينه الشكل الموالي[1]:

محمول	موضوعات		لواحق		
(س^1)	(س^2)	(س^ن)	(ص^1)	(ص^2)	(ص^ن)
عمل حدث حالة وضع	منفـــذ قـــوة حائل متموضع	مستقبل > متقبل >مستفيد	مكان> زمان> أداة> حائل> علة		

بنيـــــــة حمليـــــــة

هكذا، فإن الحد في النحو الوظيفي، يعني به تلك الذوات المشاركة في تحقيق الواقعة، وينقسم إلى موضوعات ولواحق، ويقابل مع محموله ما يسمى في النحو العربي بالمبتدأ والخبر أو المسند والمسند إليه.

وأما السكاكي فقد حمله على معناه الفلسفي إذ يقول: هو وصف الشيء وصفا مساويا... إلخ، وما يؤكد أن السكاكي عمد إلى الفلسفة في تحديده للحد هو تلك الألفاظ والمصطلحات الفلسفية التي يتحدث بها عن الحد مثل: حد تام، حد ناقص، رسم تام، رسم ناقص[2]، ضف إلى هذا لمّا قال عنه: أن نعلم علما قطعيا أن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع، وإن لا بد من كون المعرف معلوما قبل المعرّف...إلخ[3]، ويقابل هذا في الفلسفة لما

---

[1] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري 1981، مرجع سابق، ص 133.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 436.

[3] نفسه، ص 437.

قال المناطقة أن الحد ينبغي أن يكون أكثر معرفة من الحدود لأن ما يعرف هو مجهول بالنسبة إلى ما يعرفه ولا يستقيم تعريف مجهول بآخر مجهول مثله[1]. قال ابن سينا: «واعلم أن كل حد ورسم فهو تعريف لمجهول نوعا ما، فيجب أن يكون بما هو أعرف من الشيء»[2].

[1] توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد للنشر، كلية الآداب، منوبة، ط1، 2003، ص 85.

[2] نفسه، ص 85، نقلا عن منطق المشرقين.

الفصل الثاني

تجليات البنية الوظيفية عند السكاكي

1- معنى الوظيفـــــة:

بداية، يجدر في هذا الفصل تحديد معنى الوظيفة يضاف إلى ما قدم في الفصل التمهيدي بالاستناد على المعجم الفلسفي لجميل صليبا[1]:

1- الوظيفة في اللغة ما يقدر من عمل أو طعام أو رزق أو غير ذلك في زمن معين، وتطلق أيضا على العهد أو الشرط.

2- الوظيفة عند الفلاسفة في العمل الخاص الذي يقوم به الشيء أو الفرد في مجموعة مرتبطة الأجزاء ومتضامنة، كوظيفة الزاخرة في البناء، ووظيفة الكبد في علم الفيسيولوجيا، ووظيفة التحليل في علم النفس، ووظيفة النقد في علم الاقتصاد، ووظيفة المعلم في الدولة.

3- وتطلق الوظيفة في علم الحياة على مجموع الخواص الضرورية لبقاء الكائن الحي، كوظائف التغذي، ووظائف الحركة، ووظائف التوليد.

4- وتطلق في علم النفس على جملة من الأسباب والعمليات الموجهة إلى هدف واحد كوظائف الإدراك والانفعال والتخيل...إلخ.

5- وتطلق في علم الاجتماع على الأعمال، أو المهن، أو الخدمات الضرورية لحفظ بقاء المجتمع، ولهذه الوظائف الاجتماعية قسمان وهما: الوظائف الخاصة التي يمارسها الأفراد بأنفسهم، والوظائف العامة التي تمارسها الدولة كوظائف الأمن، والدفاع، والقضاء وغيرها.

6- والوظيفي (***FONCTIONNEL***) هو المنسوب إلى الوظيفية، نقول علم النفس الوظيفي، وهو الذي يبحث في العمليات الذهنية من جهة ما هي وسائل لغايات معينة، والتربية الوظيفية هي التي تجعل ممارسة الوظيفة ضرورية لتنميتها.

7- والوظيفة (**FONCTIONALISME**) إحدى نظريات علم الجمال وهي القول أن جمال الأثر يرجع إلى منفعته.

---

[1] د/ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص 581.

فمن خلال هذه الومضة السريعة للوظيفة، يتضح أنه ينتسب إليها كل عنصر له دور *(rôle)* في الحقل الذي ينتمي إليه، فشأن هذا العنصر مثل: النيترونات التي لها الدور الأكبر في تأسيس الطاقة، فكل نترون له إشارة بموجبها يتحرك ويقوم بوظيفته الفيزيائية.

أما الوظيفة في النحو، فقد حددها على سبيل المثال لا الحصر الدكتور فاضل مصطفى الساقي بقوله: «هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي التركيبي[1].

وما يعنيه هذا المفهوم، أن الوظيفة هي المعنى المتوخى من صيغة المفردة في صورتها التركيبية، والتي يمكن أن ترد في سلسلة كلامية أو في سلسلة خطية، وعليه فإن محصل الوظيفة في النحو ⇐ صورة شكلية للمفردة + سلسلة كلامية أو خطية، ووفق هذه المحصلة فإنه تم تقسيم الوظيفة النحوية (اللغوية) إلى قسمين: وظائف صرفية[2] ووظائف نحوية[3].

فالوظائف الصرفية هي تلك المعاني التي تشغلها مباني التقسيم في الكلام العربي، ودلالتها من حيث تميز كل تقسيم عن آخر، فميزة الاسم غير ميزة الفعل وميزة الحرف، وهلم جرا.

أما الوظائف النحوية، فهي تلك المعاني المقدمة للفظة المجردة حين ورودها في نسق كلامي، وعلى نحو مخصوص وفق ما يقتضيه السياق، من أمر، خبر، استفهام...إلخ، ولا ينتج مثل هذا النوع من الوظيفة النحوية، إلا بالنظر إلى العنصر اللغوي الذي تتكون منه وما يعتوره من تغير في حركته الإعرابية، وانتقاله من دلالة لدلالة أخرى، ويختلف اشتغاله من عنصر إلى عنصر من فاعلية إلى مفعولية...إلخ.

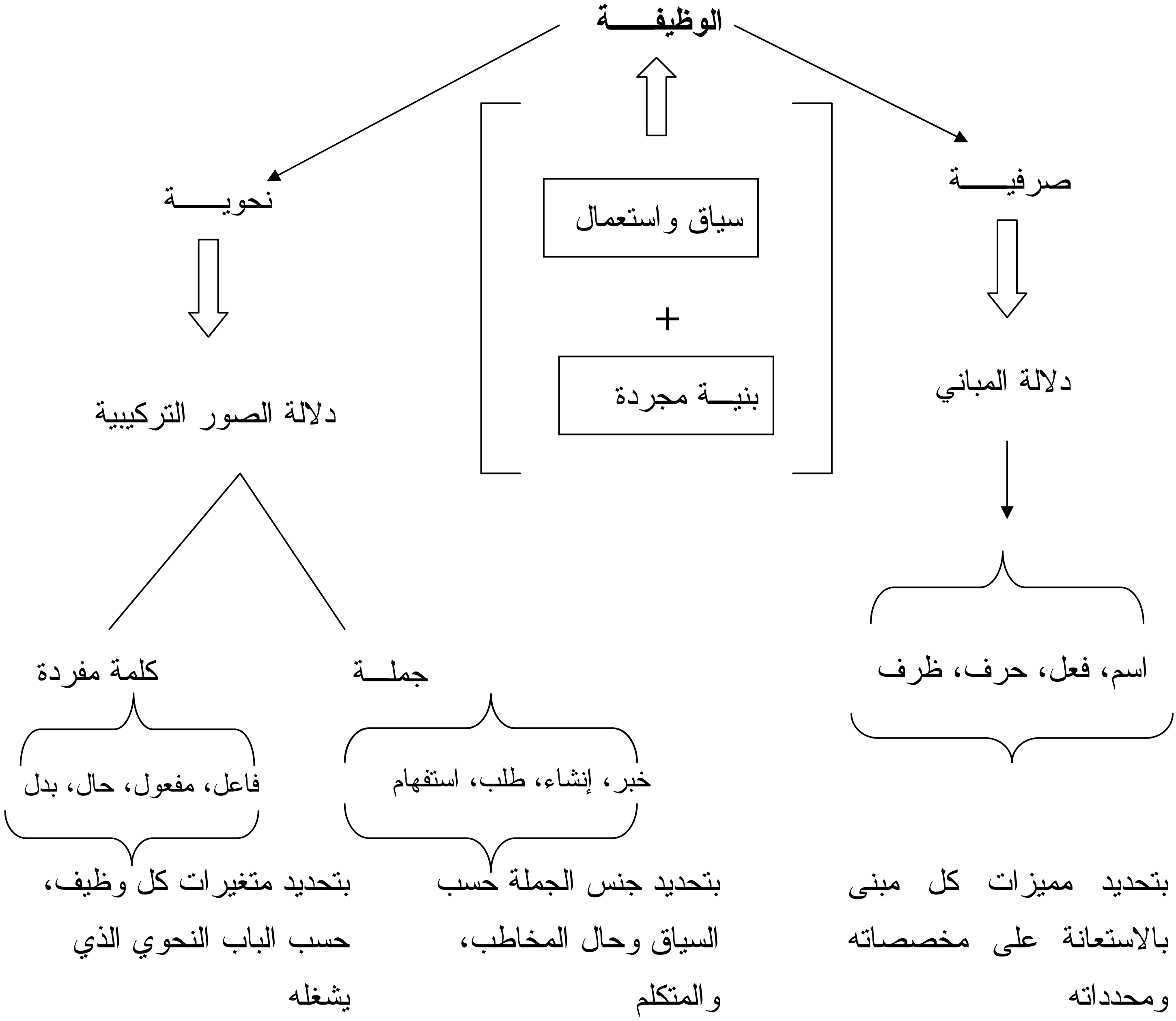
ووفق هذا الاعتبار فقد تم تقسيم الوظائف النحوية إلى خاصة وعامة[4].

(1) د/ فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 203.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص 209.

(4) ينظر: نفسه، ص.ص 209- 211.



رسم تخطيطي لأقسام الوظائف النحوية

وحسب هذا المخطط، فإن الوظيفة في النحو هي تلك المعاني المنتجة بامتزاج الثوابت الصرفية مع المتغيرات النحوية، أما في النحو الوظيفي، وحسب كتابات أحمد المتوكل[1]، فإن الوظيفة تنقسم إلى ثلاث مجالات أو فئات: وظيفة (دلالية، تركيبية، تداولية).

والوظائف في النحو الوظيفي، تشغل حيزها حسب دخوليتها أو خروجيتها عن المحمول، فهي تحدد حسب تقديمها أو تأخيرها عن المحمول، وفق يما تقتضيه طبيعة الواقعة، فيمكن لعنصر لغوي ما إن يشغل أكثر من وظيفة أي وظيفتين أو ثلاث.

فالوظائف الدلالية هي تلك الأدوار التي يقوم بها الحد داخل بنية الحمل، لتحديد طبيعة الواقعة، فينقسم إلى موضوع ولاحق (وقد تم الفصل فيها)، أما الوظائف التركيبية والوظائف التداولية فهي مدار الدراسة في هذا الفصل.

وقبل ذلك، فإن ما هو ظاهر أن الوظيفة في النحو الوظيفي تدمج بين الوظيفة الصرفية والوظيفة النحوية، في الدرس النحوي، وتقدم بديلا لذلك، وفق سلمية إسناد الوظائف والتي بموجبها تقرر تقسيم الوظائف حسب ما ذكر آنفا.

وفي عرض للوظائف التركيبية وما يمثل حيزها، سيتم تقديم ما يمثل تلك الصورة عند السكاكي، وهل هي موافقة أم لا؟

إذن فبعد البنية الدلالية في البنية الوظيفية تلمح بوادر بروز البنية التركيبية والبنية التداولية.

2- البنية التركيبية:

مما هو متعارف عليه في الدراسات اللغوية برمتها، أن التراكيب اللغوية تتمثل في تلك الصيغ والأشكال المختلفة التي تأخذها بنية الجملة إلى مركب فعلي أو مركب اسمي، وكل ما يمكن أن يقال عن البنية التركيبية هي حركة الكلمة في سياق من الكلام داخل نظام من العلاقات وتركز الاهتمام على تلاؤم الكلمة مع أختها في نطاق تركيب تام له إفادته ونحويته[2].

---

(1) ينظر بالتفصيل كتابات أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، الوظائف التداولية في اللغة العربية، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، وكذلك الدكتور: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي [مخطوط جامعة قسنطينة].

(2) المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع في مقدمة "كليلة ودمنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 11.

فمن هذا المفهوم للبنية التركيبية في الدراسات اللغوية قديما وحديثا، اختص علم التركيب بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة، وحركة العناصر[1].

ولا يعبر بهذه التراكيب التي تشكل جملة، إلا بعد ورودها في ذهن المتكلم على شكل صور، وينطق بها لغرض التواصل، لذا فإنه قد جاء تعريف للجملة بأنها هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المراكب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع[2].

ونتيجة هذا المفهوم للجملة هي تعليل لسبب تأخر ظهور دراسة الجملة إلى زمن متأخر من الدراسات النحوية، بحيث أن جل اهتمام الدارسين القدامى منصبا نحو الصيغ المفردة، بداية من تعريف الكلام، لكن هذا لا يخلو حدسا من تفطنهم للدراسات التركيبية وهذا لما قاموا بدراسة المعرب والمبني، وتحديدهم لأبواب ومسائل نحوية، خاصة وأن اتجاهات تشكيل مادة النحو العربي بعد تحليل المواد المستقراة أربعة:

أ- **نحو المسائل:** وهو ينظر إلى النحو على أنه سلسلة من المسائل فيبحثها كل مسألة على حدة، فمسألة في رفع الفاعل، وثانية في ضرورة تأخره عن الفعل، وثالثة في علاقته بالمفعول[3]...

ب- **نحو الأبواب:** وهو اتجاه يراعي تشكيل المادة النحوية في الغرض أن تكون على أبواب متعددة، كل باب يشكل وَحْدَةٌ داخلية علمية تنسلك فيه مسائله بمنهج علمي في ترتيبها[4]...

ج- **نحو الأحوال:** وهو تشكيل المادة النحوية وفق الأحكام الإعرابية الأربعة: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات[5]...

---

(1) المنصف عاشور، مرجع سابق، ص 15.

(2) د/ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م، ص 31.

(3) د/ حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 150.

(4) نفسه، ص 151.

(5) نفسه، 152.

د- نحو الظواهر: يقصد بنحو الظواهر تشكيل المادة النحوية وفق ظواهر العربية التركيبية كالتقديم والتأخير، والنفي والحذف وما شابه ذلك[1]...

فتنوع اتجاهات تشكيل مادة النحو العربي، كانت تنصب نحو هدف لغوي سليم، هو إقامة بنية تركيبية سليمة، تتألف من جميع الأركان الملازمة لها، من فعل وفاعل ومفعول، ظروف وأدوات، فإلى أي باب ينتسب، وما حالته الإعرابية، وما الموقع الذي يحتله في ذلك التركيب من تقديم وتأخير، ذكر وحذف؟...إلخ.

ومن مثل هذا عقد السكاكي في كتابه مفتاح العلوم بحيث بدأ دراسته للظواهر النحوية من تحديد لما يفتقر إليه علم النحو وهذا ببرهنته في الباب الأول للقابل أو المعرب متحدثا عن أنواع الإعراب ووجها الإعراب، وفي الباب الثاني تحدث عن العامل وحدد دور العامل وأنواعه وعلة إحداثه لتغيير في بينية الجملة بدء من الوحدات الصغرى (الدنيا) إلى الكبرى، وفي الباب الثالث تحدث عن الإعراب: وهو غاية مبتغاه، وهذا يعني أن البنية التركيبية عند السكاكي، فيها يتم تحديد العناصر الأساسية للكلام، وبعدها يحدد تأثير كل بعنصر على العنصر الذي يليه، ثم في الأخير الوظيفة النحوية التي يشغلها ذلك العنصر من خلال الإعراب، ففي هذه الحالة نميز بين: الفعل، الفاعل، المفعول به، الحال...إلخ.

أما البنية التركيبية في النحو الوظيفي ففيها يتم إسناد وظيفتين تركيبيتين لمكونات الجملة، هما وظيفتا الفاعل والمفعول، حسب وجهة نظر إحدى الذوات المساهمة في تحقيق الواقعة التي يدل عليها محمول الجملة[2].

من هنا كانت العناصر التي تكون البنية التركيبية تلعب وظيفة تركيبية، والوظائف التركيبية في النحو الوظيفي وظيفتان اثنان: الوظيفة "الفاعل" (***SUBJECT***) والوظيفة "المفعول" (***OBGJECT***)، وتعرف هاتان الوظيفتان التركيبيتان انطلاقا من "الوجهة" إذ تسند إلى الحدين الوجهيين، اللذين يشكلان المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي بالتوالي[3].

---

(1) د/ حسن خميس الملخ، مرجع سابق، ص 152.

(2) د/ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 235.

(3) د/ أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 1407هـ- 1987م، ص 19.

إذن فالحدود الوجهية في النحو الوظيفي حدان اثنان: الفاعل، المفعول وسر حصر هذه الحدود في هذين الحدين: حسب "**فيلمور**" هو:

1- الفرق الشاسع بين الوظيفة أو الدور الدلالي للجملة، والوظيفة أو الدور التركيبي للجملة.

2- يعتبر كلا من الفاعل والمفعول هما العنصرين المنتقيين للدلالة على الواقعة، باستعمال فعل يشكل وجهة على الحدث، وهذه الوجهة تتقدم مباشرة نحو الفاعل والمفعول[1].

ولهذا السبب أرجع عناصر البنية التركيبية في النحو الوظيفي إلى عنصرين اثنين هما: "الفاعل أو المفعول"، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل بأنه يختلف تعريف التركيب ويختلف رسم حدود مجاله باختلاف النظريات اللسانية، شأنه شأن المفاهيم النظرية عامة[2].

1- الفاعل: لقد كانت النظرة المقدمة حول الفاعل قائمة على مفهوم بسيط، وهذا المفهوم يتجلى في وظيفة العنصر داخل البنية التركيبية، وقد حدد بمفاهيم متعددة منها:

الفاعل (***AGENT***) ما يصدر عنه الفعل، فكل ما يؤثر أو يفعل، فهو فاعل، ويقابله المفعول أو المقابل (***PASSIF***)، وهو ما يقع عليه الفعل[3] فهذا المفهوم هو مفهوم فلسفي للفاعل، أما من حيث الاصطلاح اللغوي -النحوي- فشاهده جملة التعاريف الآتية:

يعرفه الزجاجي- متوفي سنة 340هـ بقوله: «الفاعل مرفوع أبدا»[4] فقد ذكر هنا الفاعل وعرفه من باب نحو الأحكام، أي أن الزجاجي يرى أن الفاعل هو ذلك الصيغة أو اللفظة التي يعوزها الرفع فقط، في حين علق عليه صاحب شرح جميل الزجاجي ابن عصفور الإشبيلي (597-669هـ) بقوله: «هو كل اسم أو ما هو ما في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه وقدم عليه على طريقة فَعَلَ أو فَاعِلَ»[5]، فهو بهذا التعليق أضاف أو وضّح أن الفاعل يتسم بالرفع والانتماء إلى حقل الأسماء، ويدخل تحته ضمن ما هو في

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ينظر بالتفصيل: ص.ص 19-20.

(2) د/ أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 1426هـ- 2005م، ص 13.

(3) د/ جميل صليبا، مرجع سابق، ص 135.

(4) الزجاجي، الجمل في النحو، تح: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط5، 1417هـ- 1996م، ص 10.

(5) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: د/ صاحب أبو جناح، ج1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، 1419هـ- 1999م، ص 158.

تقديره المصدريات، أي الأدوات التي وما بعدها تؤول مصدريا، وهو بهذا يضع حدا للفاعل بأنه ذلك الاسم أو المصدريات التي ترد مرفوعة، وسبب تحديده للفاعل بهذه المفردات يرجع إلى التفريق بينه وبين الفعل، أي أن الفاعل اسما وليس فعلا.

أما صاحب الأصول في النحو-ابن السراج- (316هـ) فإنه يقول: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة، أو لم يكن»[1]، ففي هذا المفهوم تظهر ميزة أخرى للفاعل ألا وهو ضرورة ذكره بعد الفعل، أو تعلقه بالفعل فحذفه يعني عدم وجوده ولا دور له، وهكذا حتى تبنى الفاعلية في تركيب لغوي ما ينبغي ذكر الفاعل وإلا فلا فاعلية في ذلك البناء، حتى أنه أضاف شرطا آخر وهو تأخيره عن الفعل لأنه إذا قدم فيدخل في حيز الاسم المبتدأ.

أما ابن هشام (709- 761هـ) فيقول في كتابه- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك «والفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة»[2].

وهو بهذا التعريف للفاعل يكون قد جمع ما بين تعريف كل من الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، وابن السراج، وبين أحكامه حيث بدأها بالإعراب، وركز على سمة ملازمة له دوما ألا وهي الرفع، مع ذكر بعض من التغيرات في العلامة الإعرابية إلا أنها تصل دوما في محل رفع، هذا مما يقدم ميزة أخرى من مزايا الفاعل أنه هو أساس تحديد أركان الجملة، من حيث أنه تعتوره علامة تميزه عن الوظائف الأخرى.

وما جمع تعريف هؤلاء اللغويين للفاعل أنه لا يرد إلا بوجود فعل يقيده، أي أن الفاعل يُحدد بتقييده بالفعل، إذ لا يمكن أن يتبعه وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل عن الفعل والشاهد بينهما الجز المنسوب إلى الزباء وهو:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا؟ !

---

[1] ابن السراج النحوي، الأصول في النحو، تح: د/ عبد المحسن الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ- 1996م، ص 72.

[2] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، ط1، ص 50.

والشاهد فيه هو: مشيها إذ: مشيها: فاعل مقدم لـ"وئيدا" على مذهب الكوفيين، أو مبتدأ على مذهب البصريين وخبره جملة فعلية محذوفة، "وئيدا" حال من فاعلها، والتقدير في نظر هؤلاء البصريين "ما للجمال مشيها يبدو وئيدا"[(1)].

وما أجمع عليه هؤلاء النحاة هو مراعاتهم لجانب الدقة اللفظية المنطقية[(2)] في تعريفهم للفاعل، ودليل ذلك استقرارهم على ضرورة مجاراته للفعل، بغض النظر عن تقدمه أو تأخره عنه، الذي هو نقطة خلاف بين البصريين والكوفيين.

أما من التعريفات الحديثة للفاعل فهذا صاحب النحو الوافي يقول عنه أنه: "اسم، مرفوع قبله فعل تام، أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل وقام به[(3)].

أو هو كل فعل تام لا بد له من محدث يحدثه، ولا يمكن أن يحدث من تلقاء نفسه، فيسمى الذي فعله فاعلا[(4)].

ليس القصد من عرض مجمل هذه التعريفات حول الفاعل هو التعريف من أجل التعريف، وإنما من أجل التأكد من ضرورة مطابقته للفعل أي ملازمة الفعل للفاعل، وما مدى عدم استغنائه عنه هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى الحفاظ على سمة الفاعل بهذه الميزة: أي أنه هو الذي قام بالحدث، لذا فإنه لا يمكن أن يكون هناك فاعل بدون فعل، أما أن يكون فعل بدون فاعل فهذا جائز، إذا كان هناك عائد يعود عليه، ويفهم القصد أنه هو الفاعل، فهذا عبده الراجحي يقول: «النحاة يقررون أن الفاعل لا بد من وجوده مع فعله، إن لم يكن ظاهرا فلا بد من تقديره، وذلك لأن الفعل مسند إلى فاعله فلا يتم الإسناد إذن إلا به، ولأن الفاعل عندهم كجزء من فعله، ولا يمكن أن يتم المعنى بغياب الجزء»[(5)].

وخلاصة القول عن الفاعل أنه من قام بالحدث، وله صلة بالفعل بحيث لا يمكن وروده دون فعل.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مرجع سابق، ص.ص 52-53.

(2) د/ عباس حسن، النحو الوافي، ج$_2$، ص 63.

(3) نفسه.

(4) د/ محمود حسني مغالسة، النحو الشافي الشامل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط$_1$، 1427هـ-2007م، ص 185.

(5) د/ عبده الراجحي، دروس في شروح الألفية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 14.

أما السكاكي فإنه يرى الفاعل هو المسمى بالعامل، وقسمه إلى نوعين: لفظي ومعنوي «اعلم أن العامل إما أن يكون لفظا أو معنى»[1].

فالمقصود من كلام السكاكي حول الفاعل إذن يتمحور فيمن يسبب في تغير قيمة الجملة، من رفع إلى نصب إلى جر إلى جزم، أو تعدية كذلك، وهو بتعريفه هذا لم يجار غيره من القدامى حول تعريف الفاعل الذي يعنون به: ذلك العنصر الذي يلي الفعل، أما عند حدوثه فإنه يقسمه إلى هذه الأنواع الأربعة ثم لم يلبث إلى أن يبين معنى الفاعل بأنه ذلك العنصر المؤثر في تغير إشارة الحركة التي تعتور بنية اللفظة المفردة.

ولعل سر تسمية السكاكي للفاعل بالعامل، كون الذي يقوم بعمل ما يسمى فاعلا، لذا فإنه ربط بين العلاقة الإعرابية، والتموقعات المختلفة التي تأخذها بمسبباتها، وسمى تلك المسببات بالفاعل، إذن فالفاعل عنده ما رفع أو نصب أو جر، أما العامل في العربية ما عمل عملا ما، كرفع أو نصب أو جر، الفعل الناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء، أحدث فيه نوعا من الإعراب[2].

العامل هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها، بالرفع، والنصب، أو الجر، أو الجزم، كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل؛ فيجعله مرفوعا، وفي آخر المفعول فيجعله منصوبا[3]...

وهناك سر أخر ربما يرجع لكون السكاكي تأثر بالبصريين في نظريتهم بالعامل، حتى غدا هو يطلقها بالفاعل، ذلك لا لشيء إلا لكون وجود تشابه دلالي ومعنوي بين عمل وفعل أي العامل والفاعل، وقد سار البصريون على نظرية العامل وراحوا يؤسسون لها، ويثبتون أحكامها، وقرروا أنها قواعد مطردة تقاسي عليها كل الجزئيات قياسا مضبوطا[4].

والسكاكي لم يختلف عن غيره من العلماء في تقسيمه العمل، فهو يقسمه قسمين: معنوي ولفظي، اسم وفعل وحرف، وقد قال: «واللفظ إما أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا فينحصر العامل في أربعة أنواع»[5]، والعوامل اللفظية التي ذكرها: اسم أو فعل أو حرف،

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 86.

(2) ابن منظور، مرجع سابق، ج9، ص 392.

(3) د/ عباس حسن، مرجع سابق، ج1، ص 441.

(4) د/ محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، ص 84.

(5) السكاكي، نفس المرجع، ص 86.

لا يختلف فيها مع غيره من العلماء في التقسيم أو قوة العامل، فهو يرى أن الفعل هو أقوى من العوامل أثرا في الجملة. «ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل في الألفاظ أصل في العمل... والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة، لدلالته على المصدر وعلى الزمان»[1]، وبهذا فإن السكاكي لم يختلف قط عن غيره من العلماء في تقسيم العامل أو كما يسميه هو بالفاعل، والاعتراف بأن الفعل هو أقواهم من حيث التأثير، بل وكما عقد كلامه عن الفعل وأثره في تغير العلامات الإعرابية، يظهر أنه يُسند علامتي الرفع والنصب، أما النصب فقد نسبه لثمانية أنواع وهي: المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول به، الحال، التمييز، المنصوب في باب كان، المجرور بحرف الجر[2]، أما الرفع فقد نسبه للاسم الذي يلي الفعل مباشرة وسماه بالفاعل، وقال: «أما الرفع فلفاعله، وهو ما يسند إليه مقدما عليه، والإسناد هو تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع»[3].

فمن خلال هذا المفهوم يظهر أن للسكاكي فاعلا آخر غير الفاعل المعهود عنده آنفا، إذ هذا الأخير يعني به ذلك الاسم الذي يلي الفعل مباشرة، ويأخذ العلامة الإعرابية الرفع، بمقتضى وظيفته النحوية الدالة على الفاعلية، بل ولم يكتف بهذا فقط إذ كان كغيره من العلماء على ضرورة تأخره عن الفعل، إذ قال: «والأصل فيه أن يلي الفعل»[4].

ويمكن توظيف الفاعل بين السكاكي والآخرين على الشكل الآتي:

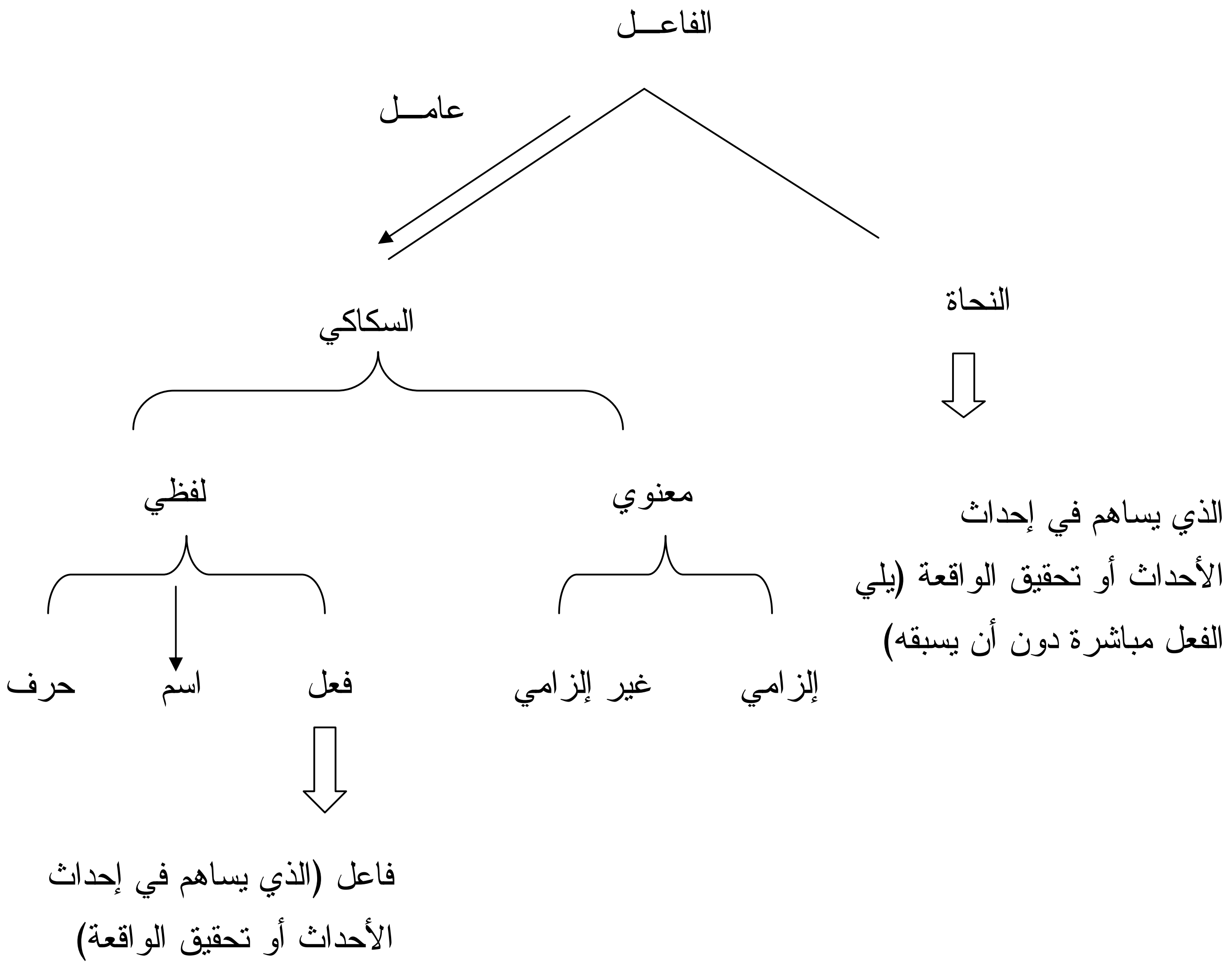
---

[1] السكاكي، مرجع سابق، ص 86.

[2] نفسه، ينظر بالتفصيل، ص.ص 89-95.

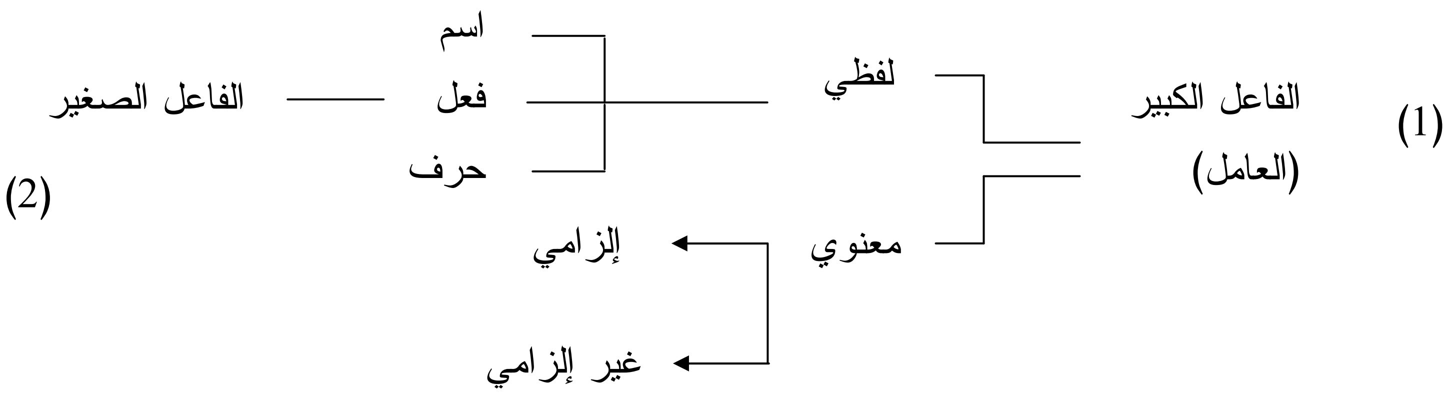
[3] نفسه، ص 86.

[4] نفسه، ص 87.



رسم تخطيطي لصورة للفاعل بين السكاكي والنحاة

ويفهم من هذا المخطط أن الفاعل عند السكاكي يتجزأ إلى جزأين:



رسم تخطيطي يبين صورة الفاعل عند السكاكي

إذن فخلاصة القول: إن الفاعل الذي يلي الفعل ويكون اسما مرفوعا ولا يمكن أن يتقدم عن فعله لدى البصريين، ويمكن أن يتقدم عن فعله لدى الكوفيين، فإنه عند السكاكي يمكن القول عنه بأنه هو ذلك الذي يأتي بعد سلسلة من العمليات الاشتقاقية، إذ يشتق من الفعل الذي يعتبر فاعلا وسطا بينه، والفاعل الكبير الذي يسمى العامل، لذا فإنه يمكن أن يُمثل للفاعل عند السكاكي بشكل آخر وهو الآتي:

فاعل ∋ | فاعل فعلي | ∋ فاعل

وسيط

وبهذا فإنه يمكن الخروج بجملة من النقاط حول الفاعل وهي الآتي:

1- اسم مرفوع يأخذ علامة الرفع.

2- لا يمكنه أن يتقدم عن فعله (عند البصريين).

3- لا يمكن ذكر الفاعل دون فعل له.

4- يساهم في تحقيق الواقعة إما بشكل حقيقي أو غير حقيقي.

فالحقيقي مثل: جاء الأستاذُ ⇐ فاعل (حقيقي) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

غير حقيقي مثل: نزل المطرُ ⇐ فاعل (غير حقيقي؛ على المشاكلة) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وسر تسميته على المشاكلة لأنه يشبه الفاعل الحقيقي من حيث:

1- أنه يلي الفعل مباشرة.

2- أنه يأخذ العلامة الإعرابية الرفع.

3- لكنه يختلف عنه في أنه لم يسبب في تحقيق الواقعة بشكل مباشر، وإنما هناك أسباب سببت في نزول المطر، وكلها مردها إلى الله، ولهذا يسمى بـــ "فاعل على المشاكلة".

4- يأخذ وظيفة نحوية خاصة به وهي الدلالة على الفاعلية، فالفاعل هو فاعل، فلا يمكن أن يكون المفعول فاعلا ولا الظرف الزمكاني.

وفي ظل هذه النقاط المستخلصة حول الفاعل، يطرح السؤال التالي نفسه: ما مدى مطابقة هذه الآراء للسكاكي حول الفاعل مع نظرية النحو الوظيفي؟

وقبل هذا فإن الفاعل يلي الفعل، بحيث يعرف من حيث إعرابه وموقعه، إذ العلامة الإعرابية يأخذ الرفع أما الموقع فإنه بعد الفعل مباشرة[1].

لقد كان مما هو متعارف عليه في النحو الوظيفي أن أدوار حدود المحمول تعين وظائفها وفق ثلاث مستويات من الوظائف: وظائف دلالية، وظائف تركيبية ووظائف تداولية.

فالوظائف الدلالية يمكن أن تكون: منفذا، متقبلا، مستقبلا...إلخ[2]، أما الوظائف التركيبية فاختزلت في وظيفتين اثنين هما: الفاعل والمفعول، أما الوظائف التداولية فسيخصص الحديث عنها.

1- الفاعل:

الوظيفة المسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة[3]، فهذا المفهوم يحيل إلى فكرة أن الوظيفة الفاعل تشكل ركيزة أساسية في البنية أو الوظائف التركيبية، من خلال أنه يشكل المنظور الرئيسي للوجهة.

وهناك ميزة أخرى يمتاز بها الفاعل في النحو الوظيفي، أنه يمكن أن تسند وظيفة الفاعل إلى الحد الحامل للدور الدلالي المنفذ، كما يمكن أن تسند إلى حدود تحمل أدوارا دلالية أخرى[4].

ومعنى هذا أنه في النحو الوظيفي، تتعدد الوظائف التي يشغلها المكون، بتعدد مستويات الوظائف التي تشكل لبنة أساسية في النحو الوظيفي، وللتذكير فإنه قد قيم في إطار

---

(1) ينظر: د/ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1986، ص.ص 192-193.

(2) ينظر الفصل الأول من الرسالة.

(3) د/ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، مرجع سابق، ص 36.

(4) نفسه، ص 37.

النحو الوظيفي نفسه، بدراسات توحي نتائجها بأن ثمة عددا من اللغات الطبيعية لا يستلزم وصفها استعمال وظيفة الفاعل، أو وظيفة المفعول أو استعمال الوظيفتين معا[1].

وأرجع الوظيفيون تفسير سبب عدم استعمال هاتين الوظيفتين معا يعود لكون أنه لا يمكن أن تسند وظيفة الفاعل، في هذه اللغات، إلا إلى الحد الحامل للدور الدلالي "المنفذ" دون غيره من الحدود الحاملة لأدوار دلالية أخرى.

وثانيهما أن الجمل "المبنية للمفعول" منعدمة في هذه اللغات أو ذوات إنتاجية جد محدودة[2].

ويستنتج مما سبق ذكره أن اللغات التي لا تستعمل الوظيفة الفاعل، هي لغات خصائصها البنيوية غير معربة، ولا يلعب الموقع والمطابقة، الدور الأهم في تحديد بينة الجملة، لذا فالسياق هو الذي يتحكم في إنتاج الجمل.

أما في اللغة العربية، فإن هذه الوظيفة واردة فيها «أن الوظيفة الفاعل واردة بالنسبة لوصف اللغة العربية وأن هذه الوظيفة تعلل الخصائص البنيوية "الإعراب والمطابقة والرتبة"»[3].

نستنتج مما سبق أنه هناك لغات لا وظيفية تركيبية لها، وهناك لغات فيها وظائف تركيبية، منها اللغة العربية، وعليه فما روائز ورود الوظيفة للفاعل؟ أو بالأحرى ما كيفية إسناد الوظيفة الفاعل وسلمية الأدوار الدلالية؟

فالوظيفة الفاعل تسند بالدرجة الأولى إلى الحد الحامل للدور المنفذ ثم إلى الحد الحامل لدور المتقبل ثم إلى الحد الحامل لدور المستقبل وهكذا دواليك[4]، يعني هذا التحليل أنه بالنسبة للوظائف التركيبية مع الوظائف الدلالية في اللغة العربية تحدث العملية الرياضية (نشر وتوزيع) الحدود التي يمكن أن تسند إليها الوظيفة الفاعل هي الحدود الحاملة للأدوار الدلالية "المنفذ" والأدوار المحاقلة له، ("القوة و"المتموضع" و"الحائل") و"الحادث" و"المستقبل" و"المتقبل" و"المكان" و"الزمان"[5].

---

[1] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 36.

[2] نفسه، ص 37.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص 38.

[5] نفسه، ص 40.

لذا فإن سلمية إسناد الفاعل تأخذ الشكل الآتـي:

منف / قو / متض	مستق	متق	حـد / زم / مـك	مستق	مستق	حل	عل	مصا
فا +	> +	> +		–	–	–	–	–

يمكن عرض أمثلة عن الوظيفة الفاعل وروائز وروده:

1- كتب زيد (متق فا) مقالا.

2- حطم الرعد (قو فا) الدار.

3- وقف زيد (متض فا) بباب الحجرة.

4- خالد (حا فا) فرح.

5- انتقد زيد (متق فا).

6- أعطي عمر (مستق فا) حقيبة.

7- أُخرج من الدار (مك فا).

8- صيم يوم عيد الفطر (زم فا).

في هذه الأمثلة، وحسب نظرية النحو العربي فإن: زيد والرعد وزيد ⇐ فواعل.

أما خالد ⇐ فمبتدأ، في حين: عمر، من الدار، يوم الجمعة ⇐ نائب فاعل، إلا أنه وفي نظرية النحو الوظيفي أخذت الوظيفة الفاعل لسببين:

1- أنها تشكل الوجهة الرئيسية للواقعة.

2- بمقتضى علامة الإعرابية؛ ففي النحو الوظيفي العلامة الإعرابية الرفع لا تسند إلا للمكون الحامل للوظيفة الفاعل.

يأخذ المكون- الفاعل، في اللغة العربية الحالة التي تقتضيها التركيبة نفسها، أي الحالة الإعرابية الرفع[1].

فالفاعل إذن في النحو الوظيفي وبصورة عامة يتحدد وفق حالته الإعرابية ألا وهي الرفع، وموقعه بحيث تحدد رتبة المكونات، حسب النحو الوظيفي، عوامل ثلاثة: الوظائف التركيبية، الوظائف التداولية، والتعقيد المقولي للمكونات[2].

ومن هذه اللمحة السريعة يظهر أن الفاعل عند السكاكي والنحو الوظيفي ولدى العديد من العلماء اللغويين أنه يتحدد وفق موقعه وعلامته الإعرابية، إلا أن نقطة الخلاف، تكمن في أنه في النحو الوظيفي يمكن أن تكون الجملة اسمية، وتحمل وظيفة الفاعل، في حين عند السكاكي، فإن الاسم المبتدأ به يحمل وظيفة المبتدأ، ونفس الأمر بالنسبة للجملة الفعلية المبنية للمفعول، إذ أن وظيفة نائب الفاعل عند السكاكي، تأخذ وظيفة الفاعل عند السكاكي، تأخذ وظيفة الفاعل في النحو الوظيفي.

2- المفعول:

«تسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل»[3]، وينتقى من هذا المفهوم للمفعول في النحو الوظيفي بشكل عام، أن المفعول هو ذلك الحد الذي يشكل نهاية المشاركين في تقديم الواقعة بشكل عام، بمعنى: هناك: واقعة ← حد1 ← حد2.

ويمكن إسناد الوظيفة المفعول حسب سلمية معينة للأدوار الدلالية وهي كالآتي ذكره:

- يمتنع إسناد المفعول في اللغة العربية إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية "الحال" و"العلة" (المفعول لأجله)، و"المصاحب" (المفعول معه) و"الأداة" و"المستفيد"[4].
- هذا يعني أنه لا يدخل في زمرة وظيفة المفعول في البنية التركيبية بالنسبة للنحو الوظيفي في كلا من:

1- الحال مثل: جاء الطالب ضاحكا.

(1) د/ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 46.
(2) نفسه، ص 47.
(3) د/ أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص 61.
(4) نفسه، ص 65.

2- العلة "المفعول لأجله" مثل: جئتك رغبة في الصداقة.

3- المصاحب "المفعول معه" مثل: جئتك والشمس.

4- المستفيد مثل: اشترى زيد هندا سوارا.

5- الأداة مثل: كتبت القلم الرسالة.

فهذه في الدراسات النحوية، وعند السكاكي، تأخذ حالتها الإعرابية ووظائفها النحوية بمقتضى دلالتها النحوية وتموقعها في البنية الجملية، أي أن لها لوظيفة تركيبية نحوية، على العكس من النحو الوظيفي الذي جردها من الوظيفة التركيبية النحوية، وأبقى على مستواها الدلالي فقط.

كما يمتنع إسناد المفعول إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية "المنفذ"[1]، وسبب هذا أن المنفذ يحمل الوظيفة التركيبية الأولى ألا وهو الفاعل، إلا أنه ثمة حالتين استثنائيتين وهما: حين يتعلق الأمر بالبنيات التعليلية وبالبنيات التصعيدية[2].

ويجوز أن تسند الوظيفة المفعول، في اللغة العربية إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية "المستقبل" و"المتقبل" و"الحدث" و"المفعول المطلق" و"الزمان" و"المكان"[3].

ويلاحظ على وظيفة المفعول في النحو الوظيفي، غير وظيفة المفعول التي أشار إليها النحاة العرب القدامى، حيث نجد القدامى ميزوا دلاليا بين المفعول به، المفعول فيه، المفعول المطلق...إلخ.

وما يصل بين الوظيفة المفعول التركيبة والوظائف الدلالية هو تلك العلامة الإعرابية (النصب)، في حين فإن سلمية إسناد المفعول في النحو الوظيفي تأخذ الشكل الآتي:

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 66.

(2) ينظر: أحمد المتوكل، من البنية الحملية، إلى البنية المكونية، ص 66.

(3) نفسه.

مستقبل متقبل { زمان / مكان / حدث } (1)

مــف < + < +

من هذه السلمية، يظهر كذلك دليل آخر أن الوظيفة المفعول تأخذ العلامة الإعرابية النصب، والنحاة برروا حكم النصب في هذا الصنف من المكونات بتعددها ومن ثمة كثرتها في الاستعمال[2]، ومن هنا كان لزاما والقول بأن هناك صلة وثيقة بين الفعل والمفعول، كما وجدت بين الفعل والفاعل، والنحاة أكدوا أن الفعل يقتضي المفعول اقتضاءه للفاعل[3].

وعلى هذا تعليق آخر يكمن في أن حيز المفعول عند السكاكي وفي النحو الوظيفي، لا يخرج عن نطاق إتباعه بالفاعل، إلا أن الفرق الجوهري يكمن في التصنيف:

السكاكي لا يفرق بحكم الوظيفة التركيبية بين المفعولات، ولكن الفرق الجوهري يكمن في سمة الدور الدلالي الذي يؤديه كل مفعول من المفعولات في بنية الجملة، وبهذا فإنه يظهر بأنه قد أخذ بنظرة غيره من النحويين الذين سبقوه في الميدان، وفي النحو الوظيفي نجد التمييز بحكم الوظيفة التركيبية بين المفعولات.

3- البنية التداولية:

لا يتم عرض البنية التداولية في النحو الوظيفي، إلا إذا ما تم تحديد معنى التداولية، وذلك بالاعتماد على ما كتب عن التداولية، وبالتركيز على كتاب الأسس الابستيمولوجية والتداولية، للدكتور إدريس مقبول، هذا حتى يتسنى مفهوم التداولية ومجالاتها.

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 68.

(2) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، مرجع سابق ص 381.

(3) نفسه.

إن مجال التداولية مجال لا شك واسع ومتشعب، إذ يمكن القول بوجود تداوليات، تداولية اللسانيين وتداولية البلاغيين وتداولية البلاغيين وتداولية المناطق والفلاسفة...إلخ، مما يجعل عملية حصره بدقة إجراء يكتسي صعوبة تقنية(1)، أي مجال التداولية، لا يمكن عده وحصره في تخصص واحد، كذلك مما يجعل مختلف الفروع والمعارف تتداخل فيما بينها باسم التداولية.

فهذا ***ليفينسون*** يقترح مجموعة من التعاريف التداولية من بينها:

1- ما دام التركيب دراسة للخصائص التأليفية بين الكلمات، والدلالة بحث في المعنى وما يعكسه من أشياء (ملموسة ومجردة)، فإن التداولية دراسة للاستعمال اللغوي ***LANGUGE USAGE*** الذي يقوم به أشخاص لهم معارف خاصة ووضعية اجتماعية معينة.

2- التداولية دراسة للمبادئ التي تؤهلنا لإدراك غرابة بعض الجمل أو عدم مقبوليتها أو لحنها أو عدم دورها في لغة المتكلم.

3- دراسة للغة في إطارها الوظيفي أو من جهتها الوظيفية ***FONCTIONAL PERSPECTIVE*** وهذا يعني شرح وفهم البنايات اللغوية، بالاعتماد على علل واستدلالات غير لغوية ***NON LINGUISTICS***.

4- التداولية جزء من الإنجاز ***PART OF PERFORNANCE*** (بمفهوم ***تشومسكي***) وهذا ما ذهب إليه ***KATZ-FODOR*** حيث اعتبر النظرية أو نظرية الانتقاء التركيبي يومئذ ***THEORY OF SETTING SELECTION*** تتعلق بدراسة الجمل الصحيحة في سياقاتها(2).

فمن خلال هذه التعريفات للتداولية، يظهر أنها تلك الدراسة التي تأخذ من فلسفة التخيل أو فلسفة اللغة إطارا كليا في منهجها، ومعنى هذا أن التداولية لا تلق بالدراسة على جانب واحد فقط، -المتكلم- مثلا، وإنما تنظر من جانب المتلقي والمستمع ومجال الخطاب والحقل الدلالي المستعمل في ذلك المقام، حتى تظهر بوادر وملامح اللغة بشكل جيد، بل إن الوقوف على حقيقة اللغة بشكل جيد، بل إن الوقوف على حقيقة اللغة عند الإنسان يستلزم معرفة وظيفتها ودورها في عملية التواصل اللغوي اليومي(3).

---

(1) د/ إدريس مقبول، الأسس الاستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، مرجع سابق، ص 263.

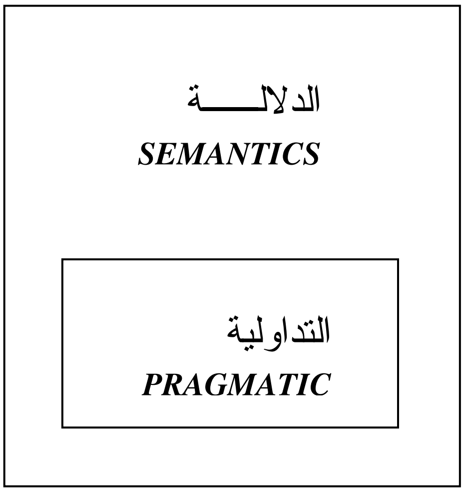
(2) نفسه، ص 264.

(3) د/ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مرجع سابق، ص 267.

وهذا المفهوم لحقيقة اللغة عند الإنسان يتوافق والمفهوم الرابع للتداولية التي تتعلق بدراسة الجمل الصحيحة في سياقاتها، والذي يفهم من هذا كله حول مفهوم التداولية لا يخرج عن نطاق ما قاله ***جيفري ليتش*** في تعريف التداولية بأنها دراسة المعنى في صلته بظروف الكلام[1]، وبهذا يمكن الجزم جزما قاطعا عن التداولية بأنها ذلك التيار الذي يهتم بدراسة اللغة (كنه اللغة)، وما وراء اللغة، المتمثل في ظروف وملابسات التواصل اللغوي، إما إقليميا والمنحصر في المتكلم والسياق والظروف؛ أي الحقل التواصلي، وإما استراتيجيا المتمثل في فلسفة اللغة وما يحاقلها من أطر نظرية ومشاكل معرفية.

وتكتسي التداولية قدرا غير ضئيل من الاهتمام من طرف المنشغلين بالدراسات اللغوية، ويتلخص هذا من خلال اتجاهات البحث التداولي الذي تلقى عرضا لخصه ***جيفري ليتش*** في كتابه (مبادئ التداولية) وهي كما يلي[2]:

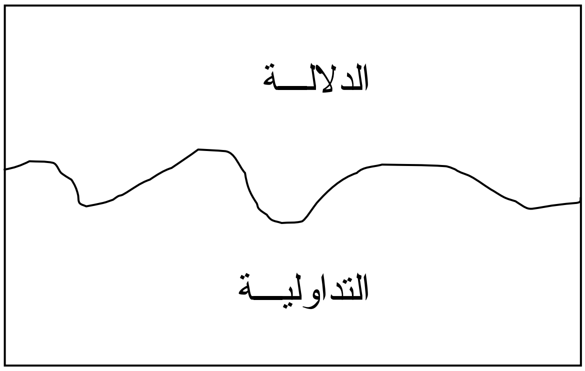
أ- **الاتجاه الدلالي** ***SEMENTISM***: وهو تيار يختزل التداولية في الدلالة، ويجعلها بمنزلة الجزء الذي لا انفصال له ولا استقلال عن الكل، وتمثيلها كما يلي:



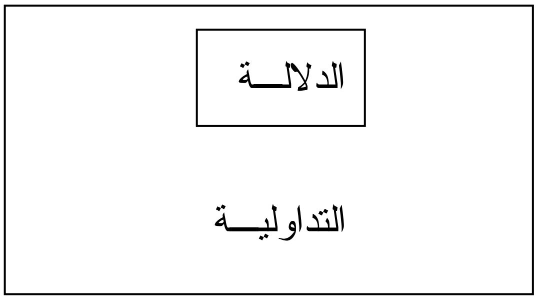
(1) د/ إدريس مقبول، مرجع سابق، ص 265.

(2) نفسه، ص.ص 267-268، نقلا عن مبادئ التداولية ص 06.

ب- الاتجاه التكاملي ***COMPLIMENTARISME***: ويتخذ هذا التوجه موقفا وسطا يعرف فيه بتكامل المستويين الدلالي والتداولي:



ج- الاتجاه التداولي ***PRAGMANTISM***: ويذهب هذا التيار على النقيض من الاتجاه الأول، إذ نصبح الدلالة جزءا من التداولية، وهذا رأي ***جون روجرز سورل***:



فمن هذا العرض لاتجاه التداولي يمكن أن تكون التداولية إذن قد شقت طريقها صوب الدراسات اللغوية بمراحل، متعددة، لذا فإنها لم تكن وليدة محض الصدفة، وإنما تعاقبت قبلها دراسات أدت إلى ميلادها، ثم ما لبثت أن أصبحت قطب الرحى في حظيرة الدراسات اللسانية، بعد أن كانت تنعت (قمامة اللسانيات) ***LA POUBELLE LINGUISTIQUE*** .

وهذا التعريف يحمل في طيه استعارة جارحة، وهو من صنع أحد الإيطاليين[1]، وكان يعني وقتها أن مهمة التداولية معالجة المشاكل اللغوية الهامشية ***MARGINAUX*** التي لم تعالجها اللسانيات (الفونولوجيا، التركيب، الدلالة) [2].

---

(1) د/ إدريس مقبول، مرجع سابق، ص 266.

(2) نفسه، نقلا عن: موشلر واربيول، القاموسي الشامل في التداولية، ص 24.

هذا ولم يكن تمثيل التداولية تمثيلا مستقلا، وإنما هناك نظريات تعاقبت على دراستها منها: النظريات الخطية ***THEORIES LINEAIRES***، النظرية شكل ***THEORIES Y***، النظريات المعرفية ***THEORIES COGNITIVES*** [1].

هذا وبلا شك عرض موجز عن مسار التداولية في الدراسات اللغوية بشكل عام، حيث ما هي في نهاية المطاف إلا تلك الدراسات التي تلهث وراء معرفة الأسس الإستيمولوجية والمعرفية والتقنية والاجتماعية للذات الملقية والذات المتلقية والظروف المحاقلة لهما، ومعرفة الجذور المعرفية لمعاني اللغة المستعملة في جدولها اليومي ***COUTIDIEN***، ضف إلى جانب هذه معرفة الجانب الإدراكي للغة ولمستعمليها.

أما الوظائف التداولية في النحو الوظيفي: هي جملة من الوظائف تسند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى المعلومات الإخبارية التي تحملها هذه المكونات أثناء ارتباطها بطبقات مقاسية معينة، تعتمد من معطيات السياق، بكل أبعاده الاجتماعية والثقافية والحضارية والنفسية واللغوية[2].

وتشمل الوظائف التداولية في نظرية النحو الوظيفي خمس وظائف تتصف بالنظر إلى موقعها بالنسبة إلى المحمل إلى صنفين: ثلاث وظائف خارجية وهي المنادى، المبتدأ، والذيل، ووظيفتان داخليتان وهما: المحور والبؤرة.

3-1- البؤرة: تعتبر بؤرة ما كتب بخط غليظ[3].

1- أ- عاد زيد من السفر **البارحة**، ب- حدثني عمرو البارحة عن **مقالته**.

2- أ- **البارحة** عاد زيد من السفر (لا اليوم)، ب- عن **مقالته** حدثني عمرو (لا عن كتابه)، ج- **أغدا** ألقاك (أم بعد غد)؟

3- الذي رأيته البارحة **زيد** (لا خالد)، ب- الذي أعطيته الكتاب **عمرو** (لا زيد).

4- أ- ما رأيت البارحة إلا **زيدا**، ب- ما أعطيت الكتاب إلا **زيدا**.

5- إنما رأيت البارحة **زيدا**، ب- إنما أعطيت الكتاب **زيدا**.

---

(1) ينظر: د/ إدريس مقبول: مرجع سابق، ص.ص 267-268.

(2) يحي بعيطش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، ص 237.

(3) سيتم عرض هذه الوظائف ملخصة بالاستعانة على كتاب –الوظائف التداولية في اللغة العربية– د/ أحمد المتوكل.

6- أ- عمرو، **عاد أخوه من السفر**، ب- **زيد مسافر**، ج- هل **عاد زيد من السفر**.

7- أ- إن **زيدا مسافر**، ب- إنما **زيد مسافر**، ج- **أ حضر الضيوف** أم لا).

إذن ففي الأمثلة السالفة كل ما كتب بخط غليظ يشغل وظيفة تداولية ألا وهي البؤرة، وقبل تحديد ماهية البؤرة يلاحظ عليها أنها وظيفة تنقلية تشغل حيزا لا بأس به من الوظائف النحوية الخاصة في النحو العربي، فمن الظرفية الزمانية، الجار والمجرور إلى الخبر (خبر المبتدأ)، وجمل خبرية وجمل استفهامية...

هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الوظيفة (البؤرة) في النحو الوظيفي، إنما يظهر دورها حسب المقام والسياق المفروض لتلك الوظيفة مواكب للمعلومة التي يحملها، وعلى هذا فقد جاءت فكرة تعريف البؤرة بأنها تسند إلى المكون «الحامل للمعلومة الأكثر أهمية والأكثر بروزا في الجملة»[1]، ومعنى هذا المفهوم أن الوظيفة التداولية البؤرة ليست موازية للوظيفتين السابقتين التركيبية والدلالية، إذ أن هذه الوظيفة إنما ترتبط بالسياق والمقام بحسب حال المتكلم والمستمع، وأهمية المعلومة التي يمكن أن تربط بينهما في ذلك السياق.

والبؤرة بطبيعة الحال تنقسم إلى بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة[2]، وبؤرة الجديد هي البؤرة التي تحمل معلومة يجهلها المخاطب، أما بؤرة المقابلة فهي التي تحمل شكلا حول المعلومة الواردة في مجال الخطاب.

وللتمييز بين هذين النوعين من البؤرة، قام المتوكل[3]، بتحديد رائز (سؤال وجواب)، حيث إلى هذا المكون تسند بؤرة الجديد، فبؤرة الجديد هنا إجابة لاسم استفهام، أما بؤرة المقابلة، فبنياتها تكون في صدارة الجمل، أو بنيات موصولية أو بنيات حصرية، كما يوجد كذلك رائز التعقيب للعبارات المصدرة بحرف النفي "لا" أو بحرف الإضراب "بل"[4]، فكما يوجد بؤرة المكون فتوجد كذلك بؤرة الجمل، وهي كذلك تنقسم إلى بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، أما التمييز بينهما فيكون على النحو الآتي[5]: الجمل المسندة إليها وظيفة بؤرة الجديد هي جمل تحتوي إجابة على الأسئلة من قبيل: "ما الخبر"، "ما الجديد"، "ماذا عندك"؟ وتدخل عليها

---

(1) د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1405هـ- 1985م- ص 28.

(2) نفسه.

(3) ينظر: نفسه، ص 30.

(4) ينظر: نفسه، ص.ص 30-31.

(5) ينظر: نفسه، ص.ص 32-33.

"هل" الجمل المسندة إليها وظيفة بؤرة القابلة هي جمل متصدرة بأدوات مؤكدة من قبيل "إن"، "إنما"، "قد"، وتدخل عليها أداة الاستفهام "الهمزة".

أما عن إسناد وظيفة البؤرة وموقعها وإعرابها، فإن المتوكل خصها بدراسة وافية في كتابه الوظائف التداولية في اللغة العربية(1)، حيث يرى أن القيود المسؤولة على وظيفة البؤرة تنقسم إلى قسمين: قيود تضبط إسنادها، وقيود تضبط موقعة المكون المبأر، والقيود الضابطة لإسناد وظيفة البؤرة تنقسم إلى عامة وقيود يخضع لها إسناد البؤرة على وجه الخصوص، حيث في هذه الأخيرة؛ -أي إسناد البؤرة على وجه الخصوص- فيرى أن المكونات التي يمكن تبئيرها فتحدد بالنسبة لبؤرة الجديد، فإنها تسند إلى أي مكون داخل الجملة بغض النظر عن وظيفته التركيبية أو الدلالية، أما بالنسبة لبؤرة المقابلة فإنه ثمة شرطين؛ أولهما: أن يكون المكون المبأر قابلا لأخذ الحالة الإعرابية "الرفع"، ثانيهما: أن يكون قابلا "للإضمار".

أما المكونات التي لها الأسبقية في التبئير فهي المكونات الحاملة للوظائف الدلالية: "الحال" و"العلة" و"المكان" و"الزمان" و"المكونات" "المسورة" والمكونات الدخلة عليها "حتى".

أما عن عدد المكونات الممكن تبئيرها في نفس الجملة، فالبنسبة لبؤرة الجديد يمكن أن تسند إلى أكثر من مكون واحد في الجمل الاستفهامية والجمل الخبرية، غير أنه في الجملة الاستفهامية فلا يمكن أنت يتعدى ثلاث مكونات، وفيما يخص بؤرة المقابلة لا يمكن أن تسند إلا لمكون واحد.

أما عن إعراب المكون المبأر، فإنه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية إذا كان فاعلا أو مفعولا دون أن يكون لوظيفته التداولية دور في تحديد حالته الإعرابية بعلة أنه مكون داخلي.

وموقعة المكون المبأر فإنه إذا كان بؤرة جديد يحتل أي موقع ما لتخوله إياه وظيفته الدلالية أو التركيبية، أما بالنسبة للمكون بؤرة المقابلة فإنه يحيل وجوبا صدر الحمل.

الآن، يمكن تفسير وظيفة البؤرة بالشكل اللغوي الآتي، وهذا من خلال الأمثلة وما قدمه المتوكل حولها من تفسيرات: أنه مكون يشغل من حيز الوظائف النحوية أن يكون

(1) ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص 27-65.

ظرف زمان أو ظرف مكان، الإخبار بالذي أو الزحلقة، جمل فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، جمل استفهامية، إما بعد الهمزة أو هل، جملة ابتدائية (مبتدأ وخبر)، جمل حصرية، جمل نسخية (اسم إن وخبرها).

والذي عليه هذا التفسير من حيث الناحية النحوية (الوظائف النحوية)، وارد في كتاب السكاكي –مفتاح العلوم–، إلا أنه لم يوردها في مقال –البؤرة–، ولا يمكن بأية صورة من الصور الجزم على مطابقة وظيفة البؤرة بكل أبعادها الفلسفية للوظائف النحوية، ذلك لأن النحو الوظيفي يميز بين الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية (النحوية) والوظائف التداولية، حيث هذه الأخيرة تشمل حيز السياق والمقال، إلا أنه ثمة شيء واحد به يمكن التصنيف على أساسه وفق ما هو وارد عند السكاكي، من هذه الوظائف التداولية –البؤرة– دون أن يصرح بها.

لقد كان ما أورده السكاكي من رأي حول الفاعل أنه يقسم إلى مادي ومعنوي، وأضاف أن المعنوي يفهم من سياق الكلام، فهذا جانب من التداولية، وكان من الوظائف التداولية ما يسمى بالبؤرة، حيث من مكونات هذه البؤرة نجد الظروف، وهذه الأخيرة وردت عند السكاكي ضمن ما يسمى بالفاعل المعنوي ورأى أنها تشمل الظروف.

ضف إلى هذا فالنحو الوظيفي أدمج بطريقة البؤرة بيني ما تشغله البلاغة ويشغله النحو، فمن ذلك الحصر، إما بـــ "إلا" وإما بـــ "إنما"؛ فالأول يسمى عند السكاكي بـــ «طريق النفي والاستثناء»[1] حيث قال يسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنه مخطئ، وتراه يصر كما إذا رفع لكما شبح من بعيد[2]، نجد أن السكاكي هنا اهتم بجانب المتكلم والمستمع في قوله: يسلك مع مخاطب وهذا جانب من جوانب التداولية في الدرس الحديث، ويقول كذلك عن النفي والاستثناء: «ما من موضع يأتي فيه النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب الخطأ مع إصرار، إما تحقيقا، إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر، وإما تقديرا، إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر»[3].

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 294.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص.ص 294–295.

فبالتحليل الدقيق لهذا المفهوم عند السكاكي، وما أورده النحو الوظيفي يظهر مدى التطابق بينهما، إلا أن الاختلاف يكمن في التسمية، فالسكاكي يسمي المكون مستثنى، وفي النحو الوظيفي تسمى بؤرة، أما الجامع بينهما فهو أنها معلومة فيها خطأ من قبل المخاطب، والتي تشتمل في مقامها الطبقة الثالثة حيث: يتوفر المخاطب على المعلومة التي يعتبرها المتكلم غير واردة، يصحح المتكلم معلومة المخاطب [1]. وقال السكاكي في هذه النقطة: «...إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع إصراره».

والثاني ما يسمى عند السكاكي بـــ «طريق إنما»[2]، حيث قال: «يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه»[3]، ونفس ما ورد حول "طريق النفي والاستثناء" يعاد حول طريق "إنما"، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الأول يكون المخاطب مصرا على خطئه في حين يقابل وظيفة البؤرة المقابلة طبقا للطبقة المقامية الثالثة، وهذا الطريق يحمل نفس الشارة، أي بؤرة المقابلة، ولكن طبقا لرائز التعقب الذي يحمل في طياته كلمة "بل"[4]، لتصبح الخطأ غير المعتمد.

وهناك جانب آخر عند السكاكي، يمثل جانب التداولية في النحو الوظيفي ألا وهو الاستفهام، حيث هذه الوظيفة نحويا يقال عنها أنها إما: أداة استفهام، أو اسم استفهام، إما بلاغيا عند السكاكي فإنه قسمها إلى ثلاثة أنواع: أحدها: يختص طلب حصول التصور، وثانيها: يختص طلب حصول التصديق، وثالثهما لا يختص.

فمجمل القول حول هذه الوظيفة أن فيه طلب لمعرفة الجديد، وهذا وفق ما تقتضيه صورة المقال والمقام وقد كان ما هو وارد في النحو الوظيفي، من تصحيح لخطأ المخاطب أو كشف لحقيقة تشملها هذه الوظيفة والبؤرة ولكن تنصهر فيها وظائف تركيبية ودلالية، مما يعني ورودها قديما عند السكاكي، لكن إذ هو ضمنها كل في بابها، فباب الاستثناء وحده وباب الاستفهام هو الآخر له نفس المجرى وهلم جر بالنسبة للوظائف الأخرى.

---

[1] د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص 29-30.

[2] السكاكي، مرجع سابق، ص 295.

[3] نفسه.

[4] د/ أحمد المتوكل، نفس المرجع، ص 31.

3-2- المحور: يعتبر محورا كل ما كتب بخط بارز[1]:

1-أ- متى رجع **زيد**؟، ب- رجع **زيد** البارحة.

2- أ- من قابل **زيدا**؟، ب- قابل **زيدا** عمرو، ج- رجع **البارحة** زيد.

3- أ- من أعطى **زيد الكتاب**؟، ب- أعطى **زيد الكتاب** عمرا.

4- أ- كيف حال **زيد**؟، ب- **زيد مريض**، ج- أين **زيد**؟، د- **زيد** في الدار.

5- أ- عندي **كتاب**، ب- في الدار **رجل**.

6- أ- كيف كان حال **زيد**، ب- كان **زيد** متعبا، ج- أين كان **زيد**، د- كان **زيد** في الدار.

7- أ- ماذا فعلت في **الليلة الماضية**، ب- في **الليلة الماضية** قرأت كتابا.

8- أ- اللحم، **الرطل** بعشرين درهما، ب- زيد **أبوه** مسافر.

9- أ- الكتاب قرأت-**ه**، (يرفع الكتاب)، ب- زيد، قابلت-**ه**، (يرفع زيد)، ج- الضيوف حضر-**وا**، د- الطالبان نجح-ا.

10- أ- **زيدا** قابلته، ب- **الكتاب** قرأته (بنصب الكتاب).

كل ما كُتب بخط غليظ هنا يشغل وظيفة تداولية ألا وهي المحور، وقبل تعريف هذه الوظيفة ومقارنتها بمدى وجودها في كتاب -مفتاح العلوم-، يظهر وأنها وظيفة تنقلية، تشغل وظائف عضوية في الدرس العربي متعددة، «فاعل، مفعول به، مفعول فيه- ظرف زمان، مبتدأ- مقدم- مؤخر، اسم لناسخ، شبه جملة من الجار والمجرور، مبتدأ ثان، ضمائر، مفعول به مقدم» فهذه كلها وظائف نحوية خاصة تجمعها وظيفة تداولية واحدة في النحو الوظيفي وهذه الوظيفة هي: المحور، فما هو المحور؟

تسند وظيفة "المحور" (***Topique***) إلى المكون الدال على ما يشكل "المحدث عنه" داخل الحمل (***Prédication***) [2]. أي أن المحور هو ذلك الذي يشكل المخبر عنه على المستوى الدلالي، لكل داخل الحمل، ومصطلح داخل الحمل يثير قضية تواجد جملتين، فجملة: زيد، أبوبه مريض مركبة من زيد: ج: اس، وأبوه مريض: ج اس⇐ مسند +مسند إليه.

---

[1] ينظر: د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص 67-68.

[2] نفسه، ص 69.

فهذه الجملة "زيد" جملة خروجية تشغل وظيفة المتطرف[1]، لذا **فأبوه** هي التي تشغل وظيفة المحور أو ما يسمى بالمسند إليه، فهذا العنصر هو الذي يشكل محط الحديث أو المخبر عنه داخل الحمل.

أما **زيد** مريض فهو حمل، لذا فلا يمكن أن يكون "**زيد**" مبتدأ، لأن الوظيفة التداولية تظهر داخل الحمل، والمبتدأ في النحو الوظيفي وظيفة تداولية تظهر خارج الحمل، وعليه يظهر هنا إشكال آخر عالق حول وظيفة المحور التداولية، والتي سبق وأن أشير إليها بأنها تشغل من الوظائف النحوية في الدرس العربي ما يسمى بالمبتدأ، فكيف يمكن التمييز والتفريق في ظل هذا التناقض التقديري من التحليل اللغوي المبتدأ والمحور؟

بداية: المبتدأ من الوجهة اللغوية مبتدأين:

1- في الدرس النحوي كل اسم ابتدأ به الكلام ويكون مرفوعا، وما بعده خبرا له أو مبتدأ ثاني، حيث المبتدأ الثاني وما بعده في محل رفع خبر مبتدأ أول.

2- في النحو الوظيفي ما يشكل محورا، فهو مبتدأ من الناحية النحوية، وما يشكل مبتدأ فهو مبتدأ أول في الدرس النحوي، والمبتدأ الثاني هو محور، والنقطة الفاصلة بين المبتدأ والمحور في النحو الوظيفي هو محور البنية، فالمحور يشغل وظيفته داخل البنية، أما المبتدأ فوظيفة خارجية، خارج البنية حيث كلاهما يشكل محدثا عنه، وفق ما يبينه التمثيل الآتي[2]:

مبتــدأ، [محمــول... (س ي).........] حمــل

محدث عنه محور محدث عنه حديث

ما هو وارد في النحو الوظيفي أنه يمكن لمكون واحد أن يشغل وظائف متعددة، فوظيفة المحور يمكن أن يأخذ الوظائف الدلالية ("منفذ"، "متقبل"، "مستقبل"، "مستفيد"، "زمان"، "مكان"...) والمسندة إليه أحيانا إحدى الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل والمفعول) [3].

---

[1] محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير تخصص لسانيات اللغة العربية، دفعة 2006-2007، ضمن مقياس: "نظريات لغوية"، من طرف الدكتور: عبد الحميد دباش.

[2] د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 70.

[3] نفسه، ص 71.

ولا شك، فإنه تسند وظيفة المحور إلى المكون الذي يشكل محط الحديث داخل الحمل، أو الموضوع الذي يحمل عليه شيء ما في مقام معين[1].

وبمنظور آخر، فإن وظيفة المحور وظيفة حركية، إذ تسند لأي مكون من مكونات الجملة أي وظيفة دلالية أو تركيبية يمكن أن تشغلها وظيفة المحور شريطة أن يكون محدثا عنه وألا يكون حاملا لوظيفة تداولية أخرى (مبتدأ، ذيل، بؤرة، منادى) [2]، وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح السلمية الآتية لتحديد الأسبقية في إسناد وظيفة المحور:

سلمية إسناد وظيفة المحور: [3]

فاعل > { مفعول
مستقبل
مستفيد
زمان
—
—
— }

أما عن إعراب المحور، فإنه يأخذ حالته الإعرابية وفق ما تقتضيه وظيفته التركيبية الفاعل أو المفعول أو وظيفته الدلالية....، إذن فيمكن أن يأخذ الحالة الإعرابية الرفع أو النصب إذا لم تلحقه واحدة من حروف الجر، هذا وإن دل على شيء فإنما هو دليل على تداولية هذه الوظيفة ودور السياق والعناصر المكونة للبنية الحملية في تحديد روائز ورودها.

كان مفهوم المحور هو ما يشكل محط الحديث أو المخبر عنه، ويشكل في الدرس العربي وعند السكاكي ما يسمى بالمسند إليه، إلا أن هذه التسمية –المحور– بهذه الصيغة لم ترد عند السكاكي وإنما اكتفى بتحليل نمط المسند والمسند إليه.

ولا يمكن تفصيل نقاط التلاقي حول الإسناد الخبري عند السكاكي، والمحور في النحو الوظيفي، الذي كان هدفه الإخبار عن مخبر ما بحدث ما، أما السكاكي تحدث عن الخبر

---

[1] د/ يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، ص 241.

[2] د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 74.

[3] نفسه.

الابتدائي، «فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر ظرفاها عنده، وينتقش في ذهنه إسناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتقاء...» [1]، وفي هذا المفهوم تحدث السكاكي عن المسند والمسند إليه، بحيث يرى «أن المسند إليه هو الذي يشكل محط الحديث، وقد قال عن الحالة التي تقتضي ذكر المسند إليه فهي: «إذا كان السامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند...» [2].

فهنا يظهر مدى تحقق التداولية مصطلح العصر عند السكاكي، وهو مراعاته لجانب المتكلم والمستمع، وقد كان المسند إليه دور في تحقق نقل الخبر إلى المستمع، وبهذا فهو الذي يمكن أن يشكل محط الحديث أو المخبر عنه المسمى بـــ "المحور".

3-3- المبتدأ: يعتبر مبتدأ كل ما كتب بخط غليظ في هذه الأمثلة[3]:

1- أ- **زيد**، أبوه مريض، ب- **زيد**، قام أبوه.

2- أ- **السمن**، منوان بدرهم، ب- **البر** الكربستين.

3- أ- **زيد**، هل لقيت أباه؟، ب- **زيد**، إن تكرمه يكرمك.

4- أ- **أما زيد**، فأخوه شاعر، ب- **أما خالد**، فلم يهتم بقدومه أحد.

5- أ- **أما أنك نجحت في الامتحان**، فذلك ما كنت أتوقع، ب- **أما أنك تمتاز في كتابة الأقصوصة**، فذلك ما لم يقتنع به أحد.

6- أ- **زيد**، سافر إلى الجنوب، ب- **الجنود**، رجعوا من الحرب منتصرين.

فكل ما كُتب بشكل غليظ يشغل وظيفة تداولية خارجية، لورودها خارج الحمل، تسمى بـــ "المبتدأ"، وهذه التسمية والوظيفة لا خلاف فيها بين الدرس اللغوي العربي والنحو الوظيفي، فما يشغل وظيفة المبتدأ في النحو الوظيفي هو مبتدأ أول أو مبتدأ لجملة اسمية تبتدئ إما بمبتدأ أول وثاني، أو لها مبتدأ واحد فقط.

إلا أنه ما يشكل نقطة اختلاف بين الاتجاهين هو أن وظيفة المبتدأ في الدرس العربي، هي وظيفة نحوية خاصة فلا يمكن أن يكون مبتدأ وبنفس الكيفية يكون فاعلا أو مفعولا، فهو

---

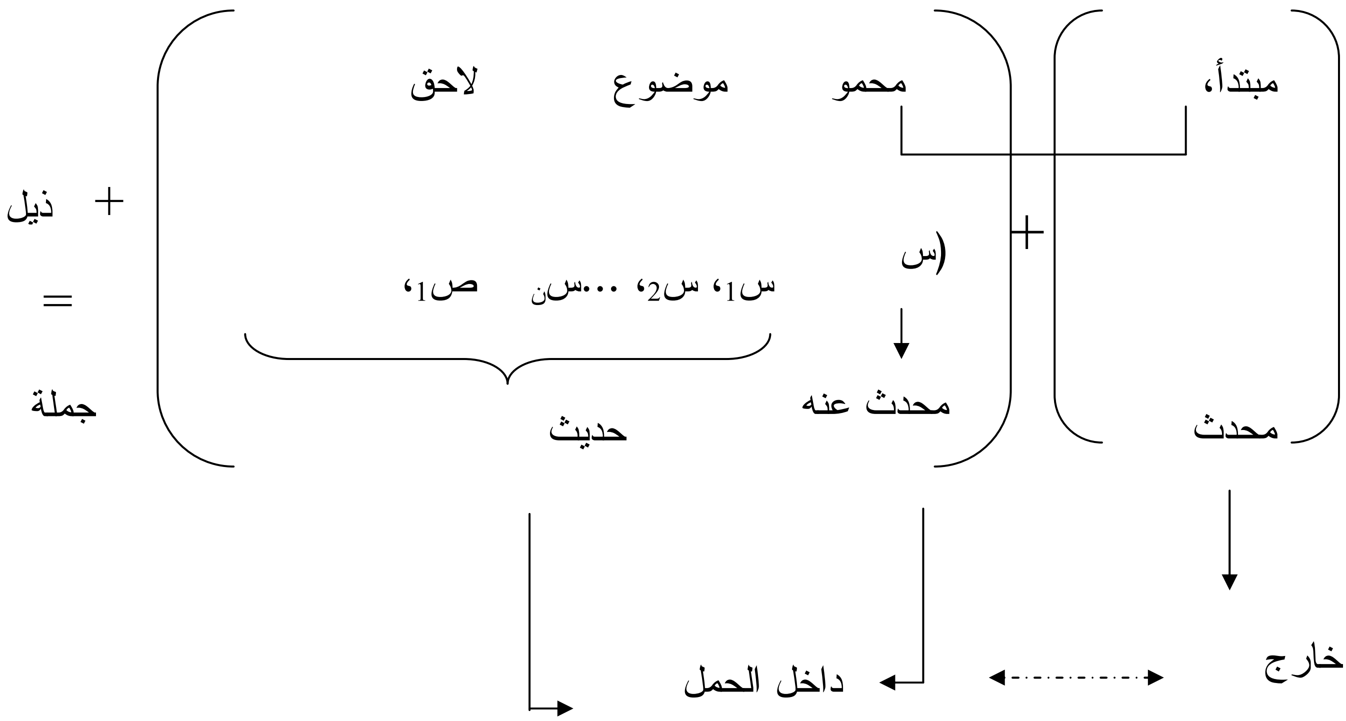
(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 170.

(2) نفسه، ص 176.

(3) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 113.

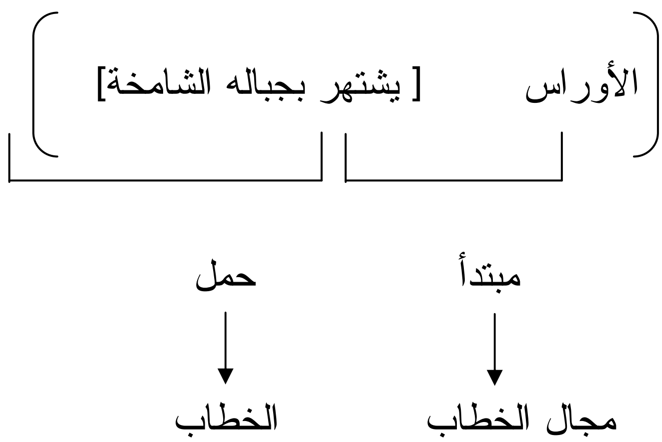
على المستوى النحوي يشغل وظيفة المبتدأ، وعلى المستوى الإخباري يشغل وظيفة مسند إليه أو محدثا عنه، أما في النحو الوظيفي، فيشغل بوظيفة المبتدأ، وعلى المستوى الإخباري يشغل وظيفة مسند إليه أو محدثا عنه، أما في النحو الوظيفي، فيشغل وظيفة المبتدأ في الوظيفة التداولية –البنية– أما في البنية النحوية –التركيبية– فلا وظيفة له، لكونه وارد خارج مجال الحمل، فلا يشكل محط الحديث داخل الحمل، وإنما خارجه، وما هو معلوم كذلك أن النحو الوظيفي يميز بين وظائفه، فكل ما هو داخل الحمل فيشغل وظيفة دلالية –تركيبية– ووظيفتين تداوليتين أي: المحور والبؤرة، وما هو خارج الحمل فلا وظيفة تركيبية ولا دلالية إلا التداولية ويشمل: المبتدأ، المنادى والذيل، بمعنى آخر:

فإنه لما يقول وظائف داخلية في النحو الوظيفي، يُعنى بها تلك الوظائف التي تحمل موضوع الإسناد داخل الحمل، أي إسناد بعضها لبعض، فلا يمكن أن يسند إليها الحمل برمته، أما الوظائف الخارجية فهي تلك الوظائف التي يسند إليها الحمل برمته، ويمكن التمثيل لها بالشكل الموالي:



رسم تخطيطي لإسناد الحمل

أما المبتدأ بصفة خاصة فيمكن التمثيل له بالمثال الآتي:



وبهذا فإن المبتدأ وظيفة تداولية خارجية، تشغل حيزا خارج الحمل، وتقع عن يمين الحمل[1]، أو المبتدأ ***(THEME)*** هو ما يحدد مجال الخطاب ***(Univers of disecourse)*** الذي يعتبر الحمل ***(PREDICATION)*** بالنسبة إليه واردا ***(RELEVANT)*** [2].

فعبارة: يحدد مجال الخطاب، تحيل إلى شيء مهم وهو مدى معرفة كل المخاطب والمتكلم عليه الخطاب ولغزه، وعلى هذا فقد قال المتوكل: فمن مقومات نجاح عملية الخطاب نفسها أن يتفق المتكلم والمخاطب على مجال المخاطب، أن يتعرف المخاطب على ما سَيُحدَّث عنه قبل أن يُحادث[3]، أما عن مبدأ ورود المبتدأ، يحتم أن تكون ثمة (بين المبتدأ والجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدأ[4]، ومعنى هذا أن ورود المبتدأ يكون خارجيا، فلا تفرضه أية قيود لوروده، إلا أنه هناك شرط واحد ألا وهو تلك العلاقة بينه والجملة التي تليه، أما عن حالته الإعرابية التي يأخذها المبتدأ فتكمن بحكم وظيفته التداولية وهي "الرفع"[5].

من خلال التحليل السابق لوظيفة المبتدأ في النحو الوظيفي، يظهر أنه وظيفة خارجية ترد في بداية الجملة وعلى يمينها، وبنية الجملة برمتها تسند إليه، ويأخذ الحالة الإعرابية الرفع وتشغله العلامة الضمة.

---

(1) د/ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 238.

(2) د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 115، نقلا عن (ديك 1978، ص 19).

(3) نفسه، ص 120.

(4) نفسه، ص 126-127.

(5) نفسه، ص 128.

إن مثل هذه الصورة وبهذه الصيغة واردة بشكل واضح عند السكاكي[1]، بحيث في هذه المسألة لم يخالف الذين سبقوه في الميدان، فهو يرى أن المبتدأ، سمي بهذه التسمية لعامل الابتداء، ويعنون بالابتداء تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد، فهو بهذا المنظور يظهر وأنه يعالج المبتدأ من حيث صورته النحوية البحتة، فهو بهذا إشارة منه إلا أن كل اسم ابتدئ به الكلام فهو مبتدأ، ولا توجد عوامل لفظية تدخل عليه لأجل إسناد حكم نحوي عليه، كما أشار في موضع آخر إلى إمكانية تأخير المبتدأ عن الخبر، فبهذا التحليل يعطي نظرة أخرى على المبتدأ ألا وهي: عدم إمكانية فصله عن الحمل مع إمكانية زحلقته يسرة عن الجملة، ولا شك أن في هذه المسألة نقطة خلاف بينه والنحو الوظيفي تكمن في عدم الاتفاق على ضرورة تقديم أو جواز تأخير المبتدأ عن الخبر، فالسكاكي يرى جواز تأخير المبتدأ، وهذا إذا كانت ضرورات دعت لأجل ذلك: اسم استفهام، ظرف، المبتدأ نكرة، ففي مثل هذه الحالات ضرورة المبتدأ يتأخر، أي يجوز أن يكون هناك إخبار عن مجهول ثم يلي المجهول ليبح معلوما، أما في النحو الوظيفي فإن المبتدأ هو ذلك الذي يشكل محط الحديث عنه، والمحمول الذي يليه هو حديث أو: مجال الخطاب، والخطاب، ولا يجوز تأخير مجال الخطاب عن الخطاب إذ النحو الوظيفي من بين الشروط التي وضعها على المبتدأ أن لا يكون في حكم المجهول، فلا يمكن للمجهول أن يكون مجالا للخطاب، أي –مبتدأ–.

والمتفق أو المشترك بينهما هو قبوله للحالة الإعرابية الرفع، فعند السكاكي فلتجرده من العوامل وورده في بداية الكلام، أما في النحو الوظيفي بسبب وظيفته التداولية،.

3-4- الذيل: يعتبر ذيلا كل ما كُتب بخط غليظ في هذه الأمثلة[2]:

1- أ- أخوه مسافر، **زيد**، ب- قابلت أخاه، **عمرو**.

2- أ- نجحا **الطالبان**، ب- تغيبوا، **الطلبة**.

3- أ- ساءني زيد، **سلوكه**، ب- قرأت الكتاب، **نصفه**، ج- أعجبت بخالد، **علمه**.

4- أ- قابلت اليوم زيدا، **بل خالدا**، ب- زارني خالد، **بل عمرو**، ج- سافر زيد في الصيف، **بل مكث في البيت**.

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 135.

[2] ينظر:د/ أحمد المتوكل، وظيفة التداول في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 144.

كل ما كتب بخط غليظ يشغل وظيفة تداولية خارجية تسمى بالذيل، شأنها في هذا شأن المبتدأ، غير أن الفرق يكمن في التموقع، حيث أن المبتدأ يأتي في بداية الحمل على اليمين، ويشكل ما يسمى بالبناء الخروجي، فهو وظيفة وبنية خارجية بالنسبة للحمل من جهة اليمين، وهو نفس الموضع أي الخروجية على الحمل بالنسبة للذيل، لكن من جهة اليسار.

والوظيفة التداولية الذيل من وجهة النحو العربي تشغل وظيفة نحوية هي من التوابع، وتسمى البدل، والبدل جاء في تعريف أنه التابع المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه، من غير أن تتوسط –في الأغلب– واسطة لفظية بين التابع والمتبوع[1].

أو: **التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاً**

ويلاحظ عدم وجود واسطة بين ما كُتب بخط غليظ، وما يسبقه من الحدود، مما يسفر عن إعرابه بدلا هذا من ناحية الدرس اللغوي، وهنا لا يمنع من أن يكون أحد فضلات الجملة، إذ لا يدخل في حيز الإسناد، (المسند والمسند إليه)، بمعنى أنه ليس عمدة في الجملة، أما من حيث وجهة نظرية النحو الوظيفي، فإنه يشكل واحدة ما يسمى بالوظائف الخارجية التداولية للجملة، شأنه في هذا شأن وظيفة المبتدأ، غير أنه يأتي من يسار الحمل، فهو بهذا يشكل فضلة بالمعنى النحوي، إذن: فما وظيفة الذيل؟

الذيل: ويعرف بأنه المكون الحامل للمعلومة التي يقصد بها توضيح معلومة واردة في الحمل، أو تعديلها أو تصحيحها[2]، إذن: فبيت قصيد هذا المفهوم أن الذيل إنما يؤتي به لغرض تفسير معنى غامضا واردا في الحمل، وعليه فلا يخفى على أي دارس أن الحمل تربطه علاقة بالوظيفة التداولية الخارجية –الذيل–، لطالما أن له وظائف جزئية يقوم بها اتجاه البنية الحملية، حيث يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها[3]، فمن هذا المفهوم الثاني للوظيفة التداولية –الذيل– يظهر أن من وظائفه الجزئية لها: ذيل تصحيح، أو ذيل تعديل، أو ذيل توضيح.

فمن البديهي إذن القول بأن هذه الوظائف نميز بينها أثناء عملية إنتاج الخطاب، مما يستلزم التمييز بين ثلاث عمليات إنتاج خطاب متباينة بدلالة الوظيفة التداولية الذيل.

---

(1) د/ عباس حسن، النحو الوافي، ج$_3$، د.ت، ص 664.

(2) د/ يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، مرجع سابق، ص 239.

(3) د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 147.

1-عملية إنتاج خطاب توضيحية: «يعطي المتكلم المعلومة "م" ثم يلاحظ أنها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيف المعلومة "م¯" إزالة للإبهام»(1).

2- عملية إنتاج خطاب تعديلية: «يعطي المتكلم المعلومة "م" ثم يلاحظ أنها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضفي المعلومة "م¯" التي تعدلها»(2).

3-عملية إنتاج خطاب تصحيحية: «يعطي المتكلم المعلومة "م" ثم ينتبه إلى أنها ليست المعلومة المقصودة إعطاؤها فيضفي المعلومة "م¯" قصد تصحيحها (أي إحلال معلومة أخرى محلها)»(3).

والفرق بين هذه الأنواع الثلاثة من الذيول واضح تماما، ففي عملية إنتاج الخطاب التوضيحية يلاحظ المتكلم أن هناك غموض، فيلجأ حينئذ إلى إضافة معلومة قصد حل مشكلة الغموض، أما في عملية إنتاج خطاب تعديلية، فيلاحظ المتكلم أن هناك التباس أو تداخل في المعلومة التي قدمها، ثم يضيف معلومة قصد فرز ذلك الالتباس، أو ما يشكل تشويشا في المعلومة التي قدمها أولا أي بنية إصلاح المقصود، وفي عملية إنتاج الخطاب التصحيحية فيلاحظ المتكلم أن المعلومة التي قدمها خاطئة، فيحل محلها المعلومة الصحيحة.

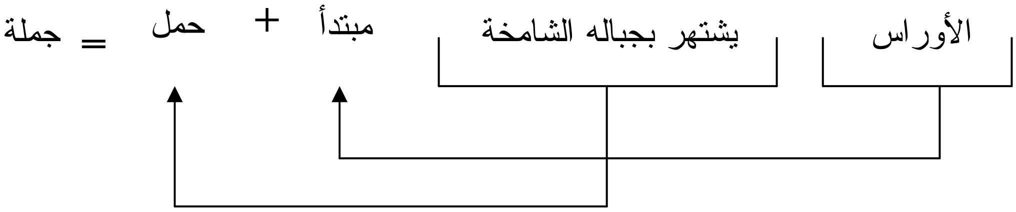
وعليه وحسب قيود القواعد في النحو الوظيفي، يتجلى أن الذيل شأنه شأن المبتدأ، أي أنهما يشتركان في الخارجية عن الحمل، مما يسفر عن إمكانية ظهور الجملة في النحو الوظيفي حسب المسطرة الآتية:

(1) د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 147.

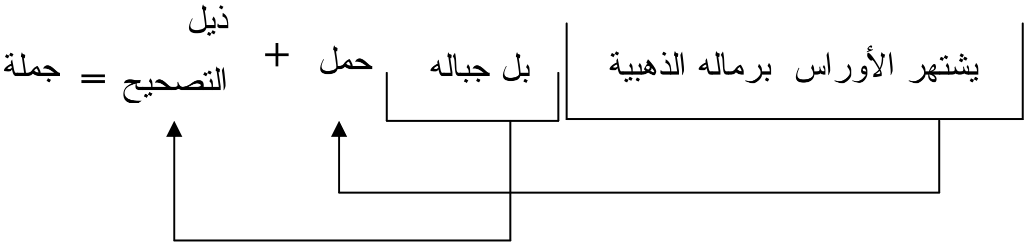
(2) نفسه، ص 148.

(3) نفسه، ص 148.

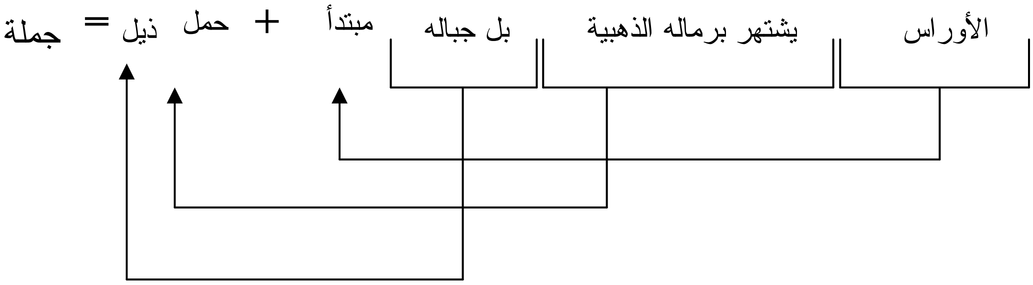
1- مبتدأ + حمل = جملة: مثل:



2-حمل + ذيل = جملة: مثل:



3- مبتدأ+ حمل+ ذيل = جملة: مثل:



رسم تخطيطي لأنماط الجملة في النحو الوظيفي

المكون الذيل، يقوم مقام المكون المصحّح، أو المعدّل، أو الموضّح، لذا فإنه إذا قام مقامه فإنه يرثه إذن فيعوضه وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية، وعلى هذا فإنه لا يغدو إلا أن يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية والوظيفة التركيبية التي يرثها عن المكون المعدل أو المصحح[1]. وزيادة على هذا، فإن ما يسمى بذيل التوضيح، يقابله في الدرس النحوي ما يسمى بـــ"المبتدأ المؤخر"، إذن فلا يمكن أن يكون الذيل المقصود منه البدل دوما، وإنما يعني به أحيانا المبتدأ.

أما عن المواقع التي يأخذها هذا المكون فإنه يأتي في نهاية الجملة أي على يسار الحمل، وهذا بمقتضى وظيفته التداولية التي تحتم عليه، بأن يكون إما: تصحيح أو تعديل أو توضيح.

(1) د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 152.

وإذا كان للسكاكي رأي في درس المبتدأ والخبر، وهو إمكانية تأخر المبتدأ عن الخبر فإنه نفس الرأي في النحو الوظيفي لكن ليس بنفس الصورة، أي: مبتدأ مؤخر، وإنما كوظيفة تداولية خارجية وهي: ذيل التوضيح.

لقد كان مما يقابل الذيل في الدرس النحوي هو الوظيفة النحوية: البدل التي قال بها النحاة القدامى، فماذا قال السكاكي؟

السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، صنف البدل إلى فن من فنون الخبر ألا وهو: الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وما هو معروف أن هذه الفنون تفهم من سياق الكلام، فهي تصنف إذن إلى ما يسمى بـــ التداولية، أي أن استنتاجها ينبني على السياق، والبدل عند السكاكي هوا واحد من الوظائف المستنتجة في الإيجاز والإطناب، ويظهر أثره في السياق، فهو بهذا درسها بمنظور بلاغي (علم المعاني)، والمعنى عموما يتضح في السياق، وهذا ألأخير هو الجانب الذي ركز عليه الدرس اللساني الحديث لغرض إبراز قيمة التداولية، إذن فلا فرق في تصنيف البدل عند السكاكي ضمن الظواهر المستخلصة من خلال السياق، والبدل في النحو الوظيفي المصنف وظيفيا إلى التداولية، بل وكان الأجدر توسيع هذا المفهوم –البدل– عند السكاكي حتى يظهر بأن له الأسبقية في تحديد ذيل التصحيح أو ذيل التعديل.

السكاكي يقول أن للبدل الدلالة بالتضمن مع التجرد[1]، فهو بهذا يقابل ما يسمى في وظيفة الذيل التداولية بـــ "ذيل التصحيح"، وأن للبدل عند السكاكي الدلالة بالمطابقة مع التأكيد[2]، فهو بهذا يقابل ما يسمى في وظيفة الذيل التداولية بـــ "ذيل التعديل".

وحتى يدخل باب البدل، أقام السكاكي شاهدا شعريا واستدل عليه حيث قال: ومن أمثلة **البدل** قوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

حيث يرى أن "لا تقيمن" هي بدل عن "ارحل" لأنها الأنسب لتأدية الغرض ألا وهو استعمال إظهار الكراهة لإقامته.

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 266.

(2) نفسه.

3-5- المنادى:

ونرى أن من الوارد أن تضاف إلى الوظائف التداولية الأربع المقترحة في إطار النحو الوظيفي وظيفة خامسة: "وظيفة المنادى"[1]، ومعنى هذا الكلام أن المنادى لم يكن له حظ كغيره من الوظائف الأخرى ليأخذ نصيبه من الدراسات اللسانية أو بل حتى في النحو الوظيفي عند "سيمون ديك"، حيث أنه عند هذا الأخير فالوظائف التداولية تنحصر في أبع وظائف: المبتدأ *(THEME)* الذيل *(TAIL)* البؤرة *(FOCUS)* المحور *(TOPIC)*، أما المتوكل فقد أضافه لفن خصائصه في بعض اللغات كاللغة العربية[2].

والمنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين[3]، ويبرز في هذا المفهوم للمنادى ورود هذه اللفظة مكررة، حيث المنادى (1) إما يعنى به الوظيفة (نحوية أو تداولية)، والمنادى (2) الصيغة أو اللفظة التي شغلت وظيفة المنادى وإلى جانب هذا تظهر عبارة في مقام معين وهنا إشارة إلى تداولية هذه الوظيفة.

أما الأدوات التي خصها النحو الوظيفي كأدوات نداء هي: «يا، أيها، أ» وسبب تقليصه إلى هذا العدد بدعوى أن ليس ثمة اتفاق بين النحاة العرب القدامى فيما يتعلق بشروط استعمال كل من الأدوات الثماني الأخرى.

كما أنهم مختلفون حول استعمال الأداة "وا" فمنهم من يرى أنها تدخل على المنادى كما تدخل على المستغاث ومنهم من يجعلها وقفا على المستغاث[4].

أما عن قاعدة إدماج أدوات النداء، بالنسبة للغة العربية المعاصر، فإنها تصاغ على الشكل الآتي[5]:

أدمج، في السياق (– ص ي) مناء، الأداة { ∅ / يا / أيها / أ }

---

[1] د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 160.

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص 161.

[4] نفسه، ص 165.

[5] نفسه، ص 167.

ويمكن تفكيك الرموز الواردة في الشكل السابق بالمنظور الآتي:

بالنسبة للخط (–): فإنه يعبر أو يحيل على الأداة التي تشغله، الرمز"∅" يسمى بأداة النداء الصفر: أي أنه يمكن أن يكون المكون يحمل بوظيفة المنادى غير أنه لم تسبقه أية أداة نداء، وإنما الأداة التي سبقته هي الرمز"∅"، مثل: عمر، ذاكر محاضراتك.

أما الأدوات: "يا، أيها، أ" فإنها أدوات نداء تدخل على المكون –المنادى– ولكن بشروط:

بالنسبة للمنادى إذا كان مخصصا بالألف واللام، فإنه لا تدخل عليه إلا الأداة "أيها"، وبالنسبة للمكون المنادى رأس المركب الإضافي فإنه يسبق بأداة النداء "**صفر**" أو "**يا**" أو "أ"، ولا يدخل على المكون المنادى غير المخصص بالألف واللام سوى الأداة "**يا**"، ولا يدخل على المكون المنادى غير المخصص بالألف واللام سوى الأداة "**يا**"، كما خص النحو الوظيفي المركب الإشاري بأداة النداء "**يا**"، وأداة النداء "أ"، وإذا اختزل المركب الإشاري إلى "**ذا**"، فإنه لا يسبق إلا بأداة النداء "**أيها**"، والمكون المنادى جملة موصولة يسبق بأداة النداء "**يا**" أو أداة النداء "أ"، إذا لكان الموصول (من)، وإذا كان الموصول (الذي) فإنه يسبق بأداة النداء "**أيها**"[(1)].

واستقلالية المنادى بقوته الإنجازية الخاصة به، وهي فعل النداء، وبالتالي فإنه يعتبر من الموضوعات الخارجية عن المحمول، وبالتالي فإنه يتموقع خارجيا عن المحمول التي تخول إياه لأن يكون هو الآخر من الوظائف التداولية في اللغة العربية، فلا يمكن أن يكون وظيفة تركيبية؛ بمعنى هذا فخروجية المنادى تجعل منه ألا يكون وظيفة نحوية خاصة في الدرس النحوي، وفي النحو الوظيفي لا يمكن أن يكون منفذا، أو مستقبلا... ولا فاعلا أو مفعولا.

وبمقتضى هذه المعطيات حول الوظيفة التداولية –المنادى– يمكن القول عن أن موقعه يأتي خارجا عن الحمل وفي بدايته، باعتباره ليس من موضوعات المحمول، وخروجية المنادى عن المحمول، تعكس إعرابه، إذ يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ألا وهي النصب، وتتحقق الحالة الإعرابية المجردة النصب المسندة إلى المكون المنادى بالعلامة الإعرابية الفتح، أو بالعلامة الإعرابية الضم.

---

(1) بتصرف، ينظر: د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص 167–169.

وخلاصة المنادى في النحو الوظيفي أنه وظيفة تداولية خارجية، فتشغل حيزها ووظيفتها خارجا عن الحمل إما أن يكون سابقا للحمل أو لاحقا له، ولكن صدوره في بداية الحمل هي الصورة التي يرد فيها غالبا، لكونه يشكل مجالا للخطاب أو واردا قبل الخطاب، أما عن الحالة الإعرابية التي يأخذه المكون المنادى، فإنها تتم بمقتضى وظيفته التداولية لذا فإنه يرد منصوبا إما ظاهرا أو محلا.

أما إذا كان تقدير وظيفة المنادى، إنما تم بهذه الصيغة في النحو الوظيفي فكيف كان عند السكاكي؟

أورد ابن هشام في كتابه لشرح جمل الزجاجي أن كل منادى في كلام العرب منصوب إلا اسم العلم المفرد بنيته على ضم وفي موضع نصب[1] ومعنى كلام ابن هشام هنا أن الحالة الإعرابية التي تلازم المنادى هي النصب، وهذا بمقتضى تقدير الفعل المحذوف أصله "أدعو"، وهو رأي عامة النحاة العرب القدامى، وهذه نقطة تعاقب بين النحو الوظيفي والدرس النحوي العربي، إذ في النحو الوظيفي يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية.

أما عند السكاكي فقد ذهب بعيدا عن هذا التقدير والتأويل، إذ يرى أن المنادى منصوب بحكم الحروف العاملة عمل النصب، إذ يقول في مفتاحه: «والقسم الثاني وهي الناصبة للأسماء ثمانية أحرف، وهي ضربان: ضرب ينصب أينما وقع وهو ستة أحرف»، وفي هذا السياق ذكر حروف النداء وهي: "يا"، "أيا"، "أي"، "أ" و"الواو"، بحيث ذكر أن: يا و"أيا" لنداء البعيد، و"أي"، والهمزة لنداء القريب في حين "الواو" فهي للندبة[2]، إذن فالسكاكي ينصب المنادى بمقتضى العامل الذي عمل فيه النصب وهي الأداة، وغير بعيد عن هذا فهو ذكر مواطن ظهور حركة الحالة الإعرابية –النصب– وهي إذا كان المنادى: نكرة أو مضافا إليه أو لفظا أو تقديرا أو مضارعا للمضاف أو تقديرا في الاستغاثة، وفي المفرد المقصود، وفي الإعلام المفردة، أما إذا جمع العلم المفرد مما يجمع فيه بين الضم وحرف التعريف فلا يجوز وهو بهذا الرأي يوافق البصريين... [3] وهذه المواطن كلها تدخل عليها

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، تح: د/ علي محسن عيسى حلى الله، علم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ، 1985م، ص 228.

[2] ينظر، بتصرف: السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 101.

[3] نفسه، ص.ص 101-102.

أداة النداء "**يا**"، وأضاف من أنها تدخل كذلك حتى على الأسماء والإشارة، فمن هذا الجانب يمكن إيجاد بعضا من نقاط التلاقي بين السكاكي والنحو الوظيفي، أو بل بعضا ممن يمد جسر الامتداد والتواصل بينهما حول وظيفة المنادى.

عرض السكاكي المنادى من جانبين: من الجانب النحوي ومن جانب علم المعاني، ففي الجانب النحوي تعرض لدراسة أدوات النداء وتفضيل الكلام عن معانيها، أما في علم المعاني فقد تحدث عن صور تشاكل النداء وما هي بنداء، وسماه السكاكي بالاختصاص، حيث قال: «يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص»[1].

وكان هذا الاقتراح الأخير للنداء وعند السكاكي، يصنف في النحو الوظيفي ضمن ما يسمى بالوظائف الإنجازية.

ففي النحو الوظيفي اعتبرت هذه الوظيفة أنها تداولية: أي أن دورها له علاقة بأن يكون مجالا للخطاب ولا يمكن بأن يأخذ أو يشغل وظيفة نحوية تركيبية،

وكان شبه إجماع بين السكاكي والنحو الوظيفي، حول نصب المنادى، إذ كلاهما لم يذكر أن النصب إنما هو عائد للفعل المحذوف والمقدر "أدعو"، وإنما اتجه السكاكي إلى نظرية العامل، ورأى أن الحرف أو أداة النداء كانت سببا في نصب المنادى، في حين أرجع النحو الوظيفي ذلك إلى مقتضى وظيفته التداولية، أي بحكم انتسابه إلى الخارجية عن المحمول والموضوع، فهنا لا وظيفة دلالية ولا تركيبية تتحكم في صياغة حالته الإعرابية.

وخلاصة القول عن الوظائف التداولية، ومدى إمكانية تواجدها عند السكاكي، فيمكن القول: أنها واردة بشكل أو بآخر، يعني أنه لا وظيفة تداولية ذكرت في النحو الوظيفي إلا وظهر أثرها عند السكاكي، لكن صورها تختلف حسب طبيعة اللغة، فالسكاكي كان منهجه منهج القدامى مما يضفي على طبيعة البحث أن يكون جزئيا أي يبحث في الجزئيات لذا فإنه من الصعب تحديدها –الوظائف التداولية– في النحو الوظيفي إلا بالعودة إلى قسم البلاغة، لأنه في هذا الجزء تعرض لحالة كل من المتكلم والمستمع، غير أنه من الأفيد ذكرا والتطرق لبعض هذه الحالات على الرغم من عدم إدراجها ضمن مقومات البحث، وتجنبا للأقحام.

[1] السكاكي، مرجع سابق، ص 323.

4- الوظائف الإنجازية:

يشكل الوظائف الإنجازية في النحو الوظيفي كل ما يحمل سمة القوة الإنجازية، حيث هذه الأخيرة إنما هي أفعال لغوية يؤتي بها لهدف تخصيصها لمحمول الإنجازية.

وإذا كانت [الصيغة والجهة والرأس] تمثل مخصصة المحمول، و[التعريف، التنكير، الإفراد/ الثنية والجمع...] تمثل مخصصات الحد، فإن القوة الإنجازية هي مخصص للحمل، لا للجملة ككل، إذ أنها تنصب عليه وحده بحيث لا تدخل عليه المكونات الخارجية عنه[1].

وفي النحو الوظيفي درج على اعتبار أن العبارة اللغوية مضاف إليها القوة الإنجازية تقدم حمولة إنجازية وقد قال المتوكل: «ونقصد بالحمولة الإنجازية ما يواكب عبارة لغوية ما من قوى إنجازية باعتبار الطبقات المقامية التي يمكن أن ترد فيها هذه العبارة»[2].

وفي النحو الوظيفي نميز داخل الحمولة الإنجازية، بين نمطين من القوى الإنجازية: "قوى إنجازية أصل" و"قوى إنجازية فرع"؛ والقوى الإنجازية الأصول هي القوى المدلول عليها بصيغ العبارات اللغوية وهي أربع: "خبر"، "استفهام"، "أمر"، "تعجب"[3].

ويفهم من هذا السياق أن نمط الأفعال اللغوية لا يخرج من نمط أن تكون فعل لغوي خبر، أو فعل لغوي استفهام، أو فعل لغوي تعجب، أو فعل لغوي أمر.

فالخبر: يشير المتكلم على المخاطب أن يضيف إلى معلوماته فحوى القضية.

الاستفهام: يطلب المتكلم من المخاطب أن يمده بالمعلومة الواردة في القضية.

الأمر: يأمر المتكلم المخاطب بتحقيق الواقعة المحال عليه في القضية.

التعجب: يشير المتكلم على المخاطب أن يضيف إلى معلوماته أنه يستغرب فحوى القضية أو يستبعده أو يعده جديرا، عامة، بالاهتمام[4].

---

[1] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، -مدخل نظري-، مرجع سابق، ص 144.

[2] د/ أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، الرباط، 1993، ص 22.

[3] نفسه، ص 37.

[4] نفسه، ص 38.

ما هو ملاحظ كذلك في هذه القضايا أو النقاط من عرض للوظائف الإنجازية الأصل، أن لها علاقة بالتداولية "الوظائف" وهذا من خلال الاهتمام بالمتكلم والمستمع على حد سواء، وقيمة المعلومة التي تربط بينهما.

فمن مقامات إنجاز الجمل الطبيعية يُفهم معناها، لذا فالتأويل الدلالي لأي جملة طبيعية إنما يتأتى نتيجة علامة الجملة بالمقام الذي وردت فيه، لذا فإنه جدير بالذكر أن هذه الصيغ "خبر، استفهام، أمر، تعجب" إنما هي وظائف دلالية ذات قيمة تعبيرية لها أساسها الخاص لدى كل من المتكلم والمستمع، وقيمتها التعبيرية هذه لا تظهر إلا من خلال المعلومة التي وردت فيها، ولذا فالجانب الصوري لا علاقة له بمعنى الجملة، إذ هذا الأخير لارتباط بمقام الإنجاز، وهذا ما يحمل بعضا من الجمل لأن تكون ملتبسة. وهذا ما دفع بهذا الشق "القوة الإنجازية الأصل" بأن تتفرع عنها قوى أصلية فرع، والمسماة بـــ "القوة المستلزمة"[1]، ودور فرع القوة المستلزمة، يظهر أثره لما تخرج القوة الحرْفية "القوة الأصل" عن غير ما وُظفت فيه إلى معنى فيه التباس، ويسمى هذا العدول في النحو الوظيفي بـــ "الاستلزام التخاطبي"[2].

ومعنى الاستلزام التخاطبي هو الخروج والانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا، والاستلزام التخاطبي في النحو الوظيفي يقابل الأغراض الإنشائية الأخرى التي تخرج إليها الجمل.

لقد انتبه السكاكي لظاهرة الاستلزام التخاطبي وقدم توضيحا أكفى فهو يقسم الكلام بمقتضى القوة الاستلزامية التي يحملها إلى "خبر و"طلب"، وجعلها قسمين متقابلين في صفوة الكلام، وحدد لكل واحد منهما الأغراض التي يخرج إليها وهذا حسب ما يفرضه المقام عليها، كيف لا وقد قال: «والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: **الخبر والطلب**، المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها، وما سوى ذلك نتائج امتناع أجزاء الكلام على الأصل»[3]، فهو بهذا الحد يبين أن وظيفة الكلام تنحصر في خمسة ضوابط، وما سوى ذلك فهو استلزام، أي فرع وليس أصل.

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 37.

(2) د/ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، مرجع سابق، ص 93.

(3) السكاكي، مرجع سابق، ص 164.

فبالنسبة للخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب[1]، فهذا أصل، والفرع منه أنه من ترك الصدق والكذب إلى التصديق، وهذا يعني أن الخبر يخرج عن قصد إلى أغراض مختلفة "كالتلويح" و"التجهيل" وغيرهما[2].

أما بالنسبة للطلب، «فلأن كل واحد يكمن، ويستفهم، ويأمر ــ وينهي، وينادي»[3]، إذن فالأسلوب الطلبي غير الأسلوب الخبري إذا كان هذا الأخير يحتمل الصدق والكذب، فإن له أغراض يخرج إليها، تُفهم من السياق كأن يكون إثبات أو نفي أو تحقيق...إلخ، فهذه الأغراض إنما هي استلزام تخاطبي تفرع عن القوة الإنجازية التي هي "الخبر".

فإن الأول لا يحتمل الصدق ولا الكذب، إلا أن له أغراض يخرج إليها تفهم من السياق، وهذا يعني أن أنواعه الأصلية تخرج إذا أنجزت في مقامات تتنافى وشروط إجرائها على الأصل إلى أغراض فرعية، تناسب هذه المقامات... [4]

إذن فالأساليب أو معاني الطلب الأصلية عند السكاكي تظهر في خمسة وهي: الاستفهام، النداء، النهي، التمني، الأمر، فهي إذن قوة استلزامية حرْفية، وما تفرع عنها من أغراض هي استلزام تخاطبي.

إذن فالاستلزام التخاطبي عند السكاكي إنما يتم في الأسلوب فإنه يتم على النحو الآتي: أنه لكل مقام مقام، حيث أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية...إلخ[5]، ويعني هذا أنه أثناء التعبير والإخبار عن الفرح فإنه يتم بأسلوب ملائم لذلك المقام، وهذا الأسلوب يخالف تماما أسلوب التعبير عن الشكاية والهم والحزن، فما سماه السكاكي بـــ لكل مقام مقال يقابل تمام ما هو وارد في النحو الوظيفي الوظيفة الإنجازية أو القوة الحرفية.

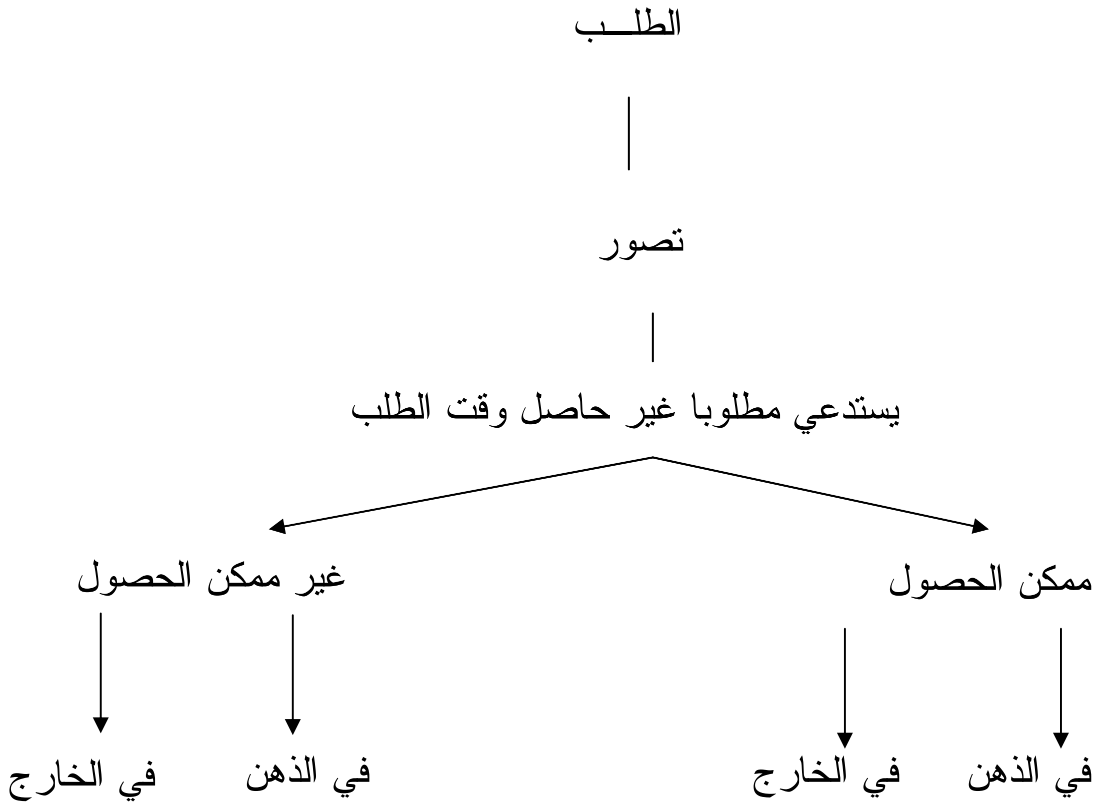
---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 164.
(2) د/ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، مرجع سابق، ص 97.
(3) السكاكي، مرجع سابق، ص 165.
(4) د/ أحمد المتوكل، نفس المرجع، ص 97.
(5) السكاكي، مرجع سابق، ص 168.

«ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحس والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه **مقتضى الحال**»[1].

فظاهرة الاستلزام التخاطبي واضح مدارها إذن عند السكاكي، فبعد أن يكون الكلام في مقامه فذلك ارتفاع، أما انحطاط الكلام ففيه تحول وهذا حسب مقتضى الحال الذي يعنى به في النحو الوظيفي الاستلزام التخاطبي أو الاستلزام التحاوري، لذا فإنه بات من المؤكد جدا أن ترد للخبر أغراض وفنون يخرج إليها الخبر وهذا حسب مقتضى الحال.

أما عن الطلب فإن السكاكي يقسمه إلى فرعين بعد أن بين أنه يستدعي مطلوبا لا محالة، ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطلب[2]، أما الفرعين أو النوعين فهما: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول، ويمكن التمثيل للطلب عند السكاكي بالشكل الآتي:



رسم تمثيلي للطلب عند السكاكي

[1] السكاكي، مرجع سابق، ص.ص 168-169.

[2] نفسه، ص 302.

فهذه معاني الطلب الأصلية، أما عن المعاني المتولدة عن معاني الطلب الأصلية؛ أي المعاني المتفرعة عنها فيمكن أن ترد بواحدة من الطريقتين:

1- حين يمتنع مقاميا، إجراؤها على الأصل إلى معان أخرى.

2- في حالة عدم المطابقة المقامية، أن يتم الانتقال من معنى إلى معنى، داخل معاني الطلب الأصلية نفسها[1].

السكاكي ينطلق من أن الطلب يستلزم تصورا، والذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وهذا الأخير نوعان: نوع يمكن حصوله وحدوثه ويشمل كلا من الاستفهام والأمر والنداء والنهي، ونوع لا يمكن حصول مطلوبه وهو التمني. قال السكاكي: «والمطلوب، بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين: حصول ثبوت متصور، وحصول انتفاء. وبالنظر إلى كون الحصول ذهنيا وخارجيا، يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن وحصولين في الخارج»[2].

أما عن قضية تولد المعاني، فإن السكاكي يقول: «فنقول متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما ناسب المقام»[3]، وهو يرى بأن انتقال المعنى يتم بين معاني الطلب الأصلية ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- «كما إذا قلت لمن همك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولّد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال[4].

فالمعنى الظاهر هنا هو التمني لكنه انتقل إلى الاستفهام، ويفهم هذا المعنى المنقول إليه حسب مقتضى الحال الذي في جوهره سؤال.

- «هل لي من شفيع، في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني»[5].

---

(1) د/ أحمد المتوكل، دراسات في النحو اللغة العربية الوظيفي، مرجع سابق، ص 98.

(2) السكاكي، مرجع سابق، ص 302.

(3) نفسه، ص 304.

(4) نفسه.

(5) نفسه.

فالمعنى الظاهر هنا هو الاستفهام، لكنه انتقل إلى التمني، ويفهم هذا المعنى المنقول إليه حسب مقتضى الحال الذي في جوهره تمني.

ويرجع تفسير هذه الظاهرة الانتقالية للمعنى بين معاني الطلب الأصلية إلى خرق شرط المعنى الأصلي وبالتالي يمتنع إجراؤه على معناه الأصلي.

يتم الخروج من معاني الطلب الأصلية إلى معاني أخرى ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- «... أو كما إذا قلت لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل فتصيب خيرا، امتنع أن يكون المطلوب من الاستفهام التصديق مجال نزول صاحبك لكونه حاصلا، ويوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: ألا تحب النزول مع محبتنا إياه، وولد معنى العرض»[1].
- «كما إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: أتفعل هذا ؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك مجاله، وتوجه إلى ما لا تعلم، مما يلابسه، من نحو: أتستحسن؟... وولّد الإنكار والزجر»[2].

فما عُرض هنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، فهو يمثل لجانب المعنى الاستفهامي الأصل وما يتولد عنه، إذ يتولد عنه معنى العرض أو الإنكار، كما يتولد عنه كذلك الاستبطاء والتخصيص، والتقرير، ومن الأمر مثلا يتولد التعجيز والتحدي...إلخ.

ويرجع تفسير ظاهرة الانتقال للمعاني الأصلية إلى معاني فرعية، إلى سبب الامتناع المقامي لإجرائها على الأصل.

إذن فتحليل السكاكي لظاهرة الوظائف الإنجازية والقوة الاستلزامية، كان مبنيا أساسا على المقام ومقتضى الحال، ليتمكن من رصد الحقائق حول المعنى المطلوب من المستمع أن يفهمه من لدن المتكلم.

والقوة الاستلزامية أو المعاني المتولدة راعى فيها السكاكي قيمة المستمع والمتكلم والمقام الذي يجمع بينهما، فهذه إشارة إلى شموليته في التفكير والتحليل ثم ترصد جميع المعاني المتفرعة لكل معنى أصلي، هذا ما يمثل دقته في التحليل.

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 305.

(2) نفسه.

وبهذا الرأي يكون السكاكي يمثل جانبا من جوانب التداولية في الدراسات الحديثة، وهذا تقديرا لما جاءت به التداولية وما يمتاز به تحليل السكاكي من شمولية ودقة ومراعاة لجانب المتكلم والمستمع ومجال الحوار والتخاطب.

الفصل الثالث

قواعد البنية المكونية
عند السكاكي

يتم بناء البنية المكونية [التركيبية-الصرفية] عن طريق مجموعة من القواعد: حيث ما هي هذه البنية إلا تمثيلا صوريا للبنية الحملية المجردة، أي أن البنية الحملية هي منطلق البنية المكونية، وما البنية الوظيفية إلا نقطة عبور بينهما، بحيث تعتبر دخلا أساسيا للتمثيل الصوري أو الشكلي للبنية الحملية في البنية المكونية، وهذا بعد تمام إسناد الوظائف طبعا، خاصة وأن الوظائف الدلالية يتم إسنادها في البنية الحملية، لذا فإن القواعد التي تتضمنها البنية الحملية تسمى بقواعد التعبير، وخلاصة القول أن البنية المكونية تهتم بنقل البنية الحملية المجردة إلى صورة محققة؛ أي التمثيل الصوتي.

1- قواعد صياغة المحمول:

ينحصر دور هذه القواعد في نقل المحمول من صورته المجردة إلى صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة، والصورة المجردة في البنية الحملية للمحمول هي مقولة التركيبية (فعل، اسم، صفة)، مخصص الجهة (تام/ غير تام)، مخصص الزمن (ماضي، حاضر، مستقبل)، ومخصص الصيغة (خبر، أمر، شرط)، حيث لا بأس من إعادة تقديم مثال عن الصورة المجردة للبنية الحملية وكيفية التمثيل لها:

أ- كتب الطالب المحاضرة.

ب- [خب [تا[مض[ك-ت-ب ⟨فعل⟩]]]

حيث "خب" المؤشر المجرد لمخصص صيغة الخبر، و"تا" المؤشر المجرد المخصص الجهة و"مض" المؤشر المجرد لمخصص الزمن (ماضي)، و"ك-ت-ب" مادة معجمية ترمز لمصدر الاشتقاق و"فعل" ترمز لوزن القالب الصرفي.

وبصفة عامة، فإنه يرتبط إجراء قواعد صياغة المحمول بقيم مخصصي المحمول الجهي والزماني الممثل لها في البنية الحملية[1]، حتى وإن بدا الأمر بهذه الصورة، فإنه يعسر التوصل إلى تحديد قواعد صياغة المحمول إلا بالتوسل إلى ما يقدمه -النحو الوظيفي- من الإضافة التخصيصية الأخرى، والنظر بعد ذلك إلى أي مدى استجابت هذه المخصصات مع السكاكي، وهذه المخصصات هدفها رسم صورة شاملة مدققة عن الجملة[2]، وهذا بعد

[1] د/ أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، 1987 ب، ص 40.

[2] د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية -بينة المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي، دار الأمان للنشر والتوزيع، المغرب، 1995، ص 45.

إدماج الصرفات التي تتطلبها، وأما معنى الصرفات فهو مقابل في الدرس اللساني لمصطلح "المورفيم"، والذي يعني أصغر وحدة كلامية دالة.

وبالتالي وفي قواعد صياغة المحمول، يعبر فيها عن كيفية إدماج مورفيمات حرة لتعطي لنا محمولا دالا؛ وهذا المحمول يمكن أن يكون فعليا أو اسميا. والصرفات تدمج وفقا لملا تقتضيه مخصصات المحمول، فهي بهذه الميزة تعتبر بمثابة مؤشرات لتلك المخصصات التي دورها في البنية الدلالية يتجلى في التحديد؛ أي هي محددات للمحمول.

وكما سبقت الإشارة في الفصل الأول، فإن مخصصات المحمول هي: الصيغة، الجهة والزمن، وهي كلها ضوابط مجردة أي شكلية وظهورها يكمن في-قواعد صياغة المحمول-.

فالصيغة مثلا يمكن أن تكون: خبر، شرط، أمر...إلخ، لكل منها صرفاتها الخاصة بها، ونفس الكيفية تقوم بها الصرفات الدالة على الجهة والزمن، فهذه المحددات هي في البنية الحملية سمات مجردة، وفي البنية المكونية هي سمات محققة بالصرفات الدالة عليها.

وحول هذا التمييز يقول المتوكل الوزن والصيغة أنهما إواليتان تنتميان إلى نسقين من القواعد متمايزين: قواعد تكوين المفردات وقواعد التعبير[1].

وإذا كان ما سبق ذكره آنفا، ما هو إلا تفريق بين المخصصات المحمولية حول شكلها المجرد والحقيقي، فالسؤال المطروح هو: كيف تتحقق هذه الصرفات؟ أو ما القواعد المسؤولة في تحقيق هذه الصرفات حتى يتم إعداد تكوين بنية المحمول؟

في حقيقة الأمر وقبل الشروع للإجابة عن هذه الإشكالية، فإنه دُرِجَ في النحو الوظيفي على التمييز بين نوعين من عمليات التصريف، العمليات التي يتم بواسطتها اشتقاق مفردات من مفردات أخرى (= مفردات فروع من مفردات أصول) والعمليات التي تحدد الصور التي تتحقق فيها المفردات[2].

معنى هذا: أن عملية التصريف في المرحلة الأولى هي عملية اشتقاقية، أما في المرحلة الثانية فهي عملية صياغية ذات قواعد صرفية، حيث في هذه القواعد إنما يتم إعطاء

---

[1] د/ أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي-الأصول والامتداد-، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1427هـ-2006، ص 126.

[2] د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي-، دار الأمان للنشر والتزيع، الرباط، المغرب، 1995، ص 34.

الصيغة الصرفية لمحمول الجملة على أساس المعلومات الواردة في البنية التحتية والتي تتعلق بالمخصصات الزمنية والجهية والصيغية[1].

ويراعى أثناء صياغة المحمول، القسم الذي يمكن أن ينتمي إليه: إما فعل أو اسم، بناء على أن المحمولات أما فعلية أو اسمية ثم يتم تحقق الصرفات أي إدماجها ــ وهكذا، فالصرفات بوجه عام، صيغا وحروفا وأدوات، تحققات لسمات دلالية أو تداولية[2].

1-1- المحمول الفعلي:

المحمولات الفعلية هي محمولات مبدوءة بفعل حتى يشكل مركبا فعليا، الذي يقصد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تام، سواء كان مبنيا للمعلوم، وسواء كان متعديا أم لازما، وهذه الهيئة التركيبية هي المعروفة بالجملة الفعلية[3].

والمحمول الفعلي دوما له صلة بالزمن والجهة، حيث أنهما يعتبران مخصصان له، وإليهما يحكم الفعل حتى يأخذ صيغه المتعددة، فالمحمول الفعلي يأخذ صيغة الماضي إذا كان مخصصه الجهي المخصص التام، ومخصصه الزماني "الماضي المطلق" طبقا للقاعدة دون الآتية:

دخْل: [تا [مض مط [$\propto$ ف (س^1) ... (س^ن)]]] [4]

خرج: [ما - $\propto$ ف (س^1)...(س^ن)]

حيث: تا⇐ تام ما⇐ ماضي (صيغة)

مض⇐ مضى $\propto$⇐ جذر الفعل

مط⇐ مطلق

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ، ص 34.

(2) د/ أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1426هـ- 2005م، ص 32.

(3) د/ محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية -دراسة لغوية نحوية-، دار بورسعيد، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 51.

(4) د/ أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص.ص 40-41.

إذن عن شروط الفعل الماضي أن يكون تاما جهيا وزمانيا ماضي مطلق، فالحكم الزمني المتحكم إليه مثل هذه الصيغة للفعل هو استقلالية عن التركيب وعن ملابسات السياق، أي صيغة الفعل الماضي والدالة وحدها على الزمن.

ويمكن تطبيق القاعدة السابقة على الفعل "كتب" حسب نظرية النحو الوظيفي:

[تا [مض مط [ك–ت–ب–ف]]] وتصبح طبقا لقواعد الصياغة إلى: [كتب ف.

أما السكاكي، وفي هذا الصدد أي الصياغة المحققة للمكون الفعلي في الزمن الماضي فإنه قال: «وهو ما يمكن مقترنا بزمان قبل زمانك»(1)، ففي تعريفه هذا للفعل الماضي يشير إليه بأن ما دل على حدث وقع في زمان قبل زمن التكلم، وذكر أمثلة عن الثلاثي المجرد من الأفعال فمثلا الثلاثي يذكر هيئاته المتعددة مثلا: هيئات الثلاث: فتح الفاء واللام، مع فتح العين: طَلَبَ، أو كسرها نحو: عَلِمَ، أو ضمها نحو: شَرُفَ، وتقبلها قوانين هذا الفن أصولا ، ولا مانع(2).

فبالنظر إلى ما قال به السكاكي حول الفعل الماضي، وما ورد من قوانين في النحو الوظيفي، يظهر أنه لا يمكن أن تصنف حرفيا نظرة السكاكي ضمن قواعد صياغة المحمول في النحو الوظيفي، وإنما وروده هنا يكفي أن يكون من باب المشاكلة، ذلك لا لشيء إلا لأنه في النحو الوظيفي ارتبطت بدلالة الفعل الماضي في قواعد الصياغة بأن يكون تاما جهيا، وماضي مطلق زمانيا، هذا هو الفعل الماضي ذو الصياغة المحمولية.

أما السكاكي فقد اكتفى بتحديد انتساب الفعل الماضي بالاحتكام تداوليا إلى زمن لحظة التكلم، وبنيويا كيفية انتظام الفعل الماضي وتشكله، انطلاقا من الحروف وما يلحقها من حركات، لتشكل بنية الفعل الماضي.

وفي النحو الوظيفي، أدرج كذلك الفعل الماضي النسبي، وهو محمول فعلي له نفس الصيغة مضاف إليها الفعل المساعد "كان" إذا كان مخصصه الجهي التخصص "التام" ومخصصه الزماني المخصص "الماضي النسبي" وقاعدته تأخذ الشكل الآتي:

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 37.

(2) نفسه.

دخل: [تا [مض نس [φ ف (س^1)... (س^ن)]]]

خرج: [كان ما – φ ف (س^1)... (س^ن)] [1]

ومعنى هذه القاعدة أنه متى دخل "كان" على الفعل فإن دلالته تؤول على أن الفعل تام ماضي نسبي، أي أن زمنه ليس مطلقا، ويمكن تطبيق القاعدة السابقة على الفعل "كتب" حسبما هو وارد في نظرية النحو الوظيفي:

[تا [مض نس [ك–ت–ب–ف]]]، فطبقا لقواعد الصياغة تؤول إلى:

[كان ف كتب ف.

إن مثل هذا النوع من الظاهرة لم يكن لها ورود في كتاب السكاكي –مفتاح العلوم–.

هذا بالنسبة للمحمول الفعلي الذي صيغته تأخذ دلالة الماضي، أما المحمول الفعلي المضارع إذا كان مخصصه الجهي المخصص "غير التام" ومخصصه الزماني المخصص "الحاضر"، فإن قاعدته تأخذ المنحى الآتي:

دخل: [غ تا[حض [φ ف (س^1)... (س^ن)]]]

خرج: [مضا– φ ف (س^1)... (س^ن)] [2]

حيث: مضا مضارع، ومعنى هذا؛ أنه يكون الفعل مضارعا في النحو الوظيفي إذا وفقط إذ تحقق الشرط أن يكون الفعل يحمل مخصصه الجهي المخصص "غير تام" ومخصصه الزماني "الحاضر".

وليكن الفعل "يكتب" كمثال على ذلك:

[غ تا [حض [(ي)، ك–ت–ب–ف]]] وبتطبيق القاعدة يؤول إلى:

[يكتب ف.

(1) د/ أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 41.

(2) نفسه.

أما السكاكي فهو يرى أن المضارع يدعى غابرا ومستقبلا، وهو ما يعقب في أوله الزوائد الأربع وهي: الهمزة والنون والتاء والياء مقترنا بزمان الحال أو الاستقبال[1].

ومعنى كلام السكاكي أن المضارع عنده هو الفعل الذي يحتمل زوائد تحمل في جوهرها دلالة الاستقبال أو الحال وهو يقابل في النحو الوظيفي المخصص الزماني "المستقبل"، ولم يشرك إلى المخصص الجهي.

لذا فإنه بات من المؤكد القول بأن المضارع عند السكاكي يأخذ الزمن الدال على المستقبل الحال أما في النحو الوظيفي، هو ما يأخذ الزمن الدال على الحاضر؛ أي زمن التكلم، ونقطة الاختلاف تكمن في كيفية صياغة دلالة هذا الزمن، إذ السكاكي تفحصها من وجهة النظر إلى الزوائد، والنحو الوظيفي يعمد إلى التحقق في الجهة.

وبالأحرى فإن السكاكي يظهر من كلامه إدماجه بين المضارع والمستقبل، أما النحو الوظيفي فيميز أن المضارع يأخذ السمات التي مرت الإشارة إليها، في حين أن المستقبل فيأخذ نفس الصيغة مضافة إليها أحد الصرفتين "سوف" أو "س" إذا كانت مخصصه الجهي المخصص "غير تام" ومخصصه الزماني "المستقبل" ولذلك سُطرت له القاعدة الآتية في النحو الوظيفي:

دخْل: [غ تا [مق [φ ف(س^{1}).... (س$^{\text{ن}}$)]]]

خرْج: [{سوف / س} مضا – φ ف (س^{1})... (س$^{\text{ن}}$)] (2)

حيث: مق ⇐ مستقبل، ومعنى هذا: أنه يكون الفعل مستقبليا في النحو الوظيفي إذا وفقط إذا تحقق الشرط أن يكون الفعل يحمل مخصصه الجهي المخصص "غير التام" ومخصصه الزماني "المستقبل".

---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 41.

(2) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 41.

وليكن الفعل "سيكتب" كمثال على ذلك:

[غ تا [مق [(ي)، ك–ت–ب–ف]]] وبتطبيق قواعد الصياغة يؤول إلى:

[سيكتب ف.

ما هو ملاحظ في هذه الصياغة أن خرج القاعدة مؤشرها الزماني يأخذ الدلالة على المستقبل، وهذا بعد إدماج الصرفة (س) أكيد.

أما السكاكي، فهو الآخر نلاحظه أنه عالج مسألة "سوف والسين" وصنفها ضمن الضرب الثالث من الحروف غير العاملة، التي قال عنها بأن ذكرها استطراد وإلا فهو وظيفة لغوية[1].

وقال في الضرب الثالث: **وسوف** للاستقبال كالسين، وعند أصحابنا أن فيها زيادة تنفيس بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى والمراد من زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحد في كلمتين ترجعان إلى معنى واحد، وأصل كذلك، ويدخل عليهما عندنا "لام الابتداء"[2].

إذن: فجوهر "سوف والسين" يكمن في الدلالة على المستقبل، أي أن دخوله على البنية يجاوزها من المضارع إلى الدلالة على الاستقبال، فما هو واضح أن هذه الدلالة استشهد عليها السكاكي بقوله: أن زيادة الحرف لزيادة المعنى، ومعنى هذا أنه متى حدثت زيادة في مبنى الكلمة أدى إلى تغير في معناها، و"السين وسوف" متى تم إدماجهما مع الفعل المضارع يتغير معناه إلى الدلالة على المستقبل الزمني، وهي نفسها الفكرة الواردة في النحو الوظيفي، غير أن الجوهر المختلف هو أن السكاكي لم يذكر قيمة المخصص الجهي، والنحو الوظيفي تحدث عن قيمة المخصص الجهي.

وصيغة المحمولات الفعلية مضاف إليها الفعل المساعد "كان" فلم يكن لها ورود في كتاب –مفتاح العلوم– غير أنه عالجها من باب الرابطية في النحو الوظيفي أو المحمولات غير الفعلية.

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 112.

(2) نفسه، ص 122.

أما في النحو الوظيفي فقد أوردها هذا فقط إذا كان مخصصاه الجهيّ والزمانيّ المخصصين "غير تام" و"الماضي" وهذا حسب القاعدة الآتية:

دخْل: [غ تا [مض [φ ف (س^{1})...(س^{ن})]]]

خرْج: [كان مضا- φ ف (س^{1})... (س^{ن})] [1].

مفاد هذه القاعدة أنه: متى كان الفعل زمنيا ماضيا وجهيا غير تام، فإنه وبعد إدماج "كان" يصبح صيغة مضارعة أي دالا زمنيا على المضارعة.

وليكن الفعل "كتب" كمثال على ذلك:

دخْل: [غ تا [مض [ك–ت–ب–ف

خرْج: [كان ف يكتب ف.

فقط وختام الحديث عن المحمول الفعلي، فإن الزمن الذي تم الاعتكاف على دراسته هو الزمن الصرفي: وهو زمن الصيغة مفردة معزولة، فكل صيغة من صيغ الفعل تدل على زمن محدد[2].

1-2- المحمول غير الفعلي:

كل محمول ينتمي إلى مقولة الاسم أو مقولة الصفة أو مقولة الظرف، وهذا يعني أنه هو كل مركب لا يبتدئ بفعل وإنما باسم، ويسمى كذلك بالمركب الاسمي الذي يقصد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقا عاملا عمل فعله أو مضافا، وليس مصدرا عاملا عمل فعله أو مضافا[3].

إذن فمن بين شروط المركب الاسمي -غير الفعلي- من خلال المفهوم السابق ألا يكون من المشتقات ولا المصادر العاملة عمل فعلها أو مضافة وما سوى ذلك فجائز أن يشكل مركبا اسميا، من أمثال: أسماء الذوات، الجوامد، العوالم...إلخ.

فمن بين الخصائص التي تميز المحمولات غير الفعلية عن المحمولات الفعلية أنها لا تعبر في ذاتها، عن المقولات الجهية والزمانية، فتحتاج إلى عناصر نحوية تضطلع بالتعبير

---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 41.

(2) أ/ لخضر بلخير، في التركيب اللغوي لنقائض جرير والفرزدق، مخطوط جامعة باتنة، 1412هـ- 1991م، ص 67.

(3) د/ محمد إبراهيم عبادة، مرجع سابق، ص 65.

عن هذه المقولات[1]، ولهذا السبب حذفت مثلا الأسماء المشتقة من حيز المحمولات غير الفعلية أو المركبات الاسمية، وإذ يمكنها أن تعبر بنفسها عن المقولات الجهية والزمانية.

وما يسمى بالمحمولات غير الفعلية فإنه يتم تحقيق مخصصاتها عن طريق سبقها بالأفعال الناقصة -أخوات كان- أو الأفعال الرابطية في النحو الوظيفي.

وبالنظر إلى كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، نجده تحدث عن "كان" من باب أنه من المنصوبات، ويظهر بأنه فصل الحديث عنها من باب انتمائها لما يسمى بالأفعال الناقصة، قال: وهذه الأفعال تتفاوت معانيها بـــ"كان" للدلالة على المضي فإذا قلت كان زيد منطلقا كنت بمنزلة أن تقول فيما مضى زيد منطلق، وأما ما تكون بمعنى حدث أو تكون زائدة كما في قوله:

جياد بن أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب[2]

فالسكاكي عالج مسألة "كان" من باب دلالتها على الماضي، وهو يعتبرها من الأفعال الناقصة، كما أن لها معنى آخر ألا وهو الحدث أو الزيادة، وهذا دليل على أنه وما لـــ"كان" من صور متعددة، إلا أنها تدخل على الاسم، أو بالأحرى على "المبتدأ والخبر"، بحيث ترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، وهذه كلها واحدة من نقاط الخلاف بين الكوفيين والبصريين، إذ الكوفيون يرون أن منصوب "كان" حال، حيث يقول ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لــ "ظننت" نصب على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبها نصب المفعول لا على الحال»[3].

وأضاف السكاكي دلالات الأفعال الأخرى: فصار للدلالة على الانتقال إلى حالة، وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات: للدلالة على اقتران فائدة الاسم والخبر بالأوقات الخاصة التي هي: الصباح والمساء والضحى واليوم والليلة، فهي بمعنى "صار"... ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك: لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه[4].

---

[1] د/ أحمد المتوكل، من قضايا الربط في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 47.

[2] السكاكي، مرجع سابق، ص 94.

[3] ابن الأنباري، ألإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج$_2$، ص 821.

[4] السكاكي، مرجع سابق، ص 94.

أما في النحو الوظيفي فإنه تم إدراج وسائل صرفية، أسندت إليها مهمة تحقيق مخصصات المحمول غير الفعلي، وهذه الوسائل تسمى "بالأفعال الرابطة" وهي أفعال ناقصة تواكب محمولات غير فعلية[1].

بحيث يضاف الرابط "كان" إلى المحمول غير الفعلي للتعبير عن واقعة "غير تامة" متحيزة إما في الزمان "الماضي" أو الزمان "المستقبل".

تضاف زمرة الوظائف الدالة على "الشروع المسترسل" إلى المحمول غير الفعلي الدال على واقعة "غير تامة" "مشروع في تحقيقها" "مسترسلا" إذا كانت هذه الواقعة متحيزة في الزمان "الماضي" أو الزمان "المستقبل" وزمرة الروابط الدالة على الشروع تضم [أصبح، صار، أمسى، أضحى، بات].

وتضاف زمرة الروابط الدالة على "الاستمرار" إلى المحمول غير الفعلي الدال على واقعة "غير تامة" "مستمرة" إذا كانت هذه الواقعة متحيزة في الزمان "الماضي" أو الزمان "الحاضر" أو الزمان "المستقبل"[2]، وزمرة الروابط الدالة على الاستمرار وتضم [مازال، مافتئ، مابرح، مانفك].

ويفاد من هذا التنظير لهذه الروابط، أنها جميعها تشترك في أن تكون الواقعة [غير تامة] ومتحيزة في الزمان [الماضي] أو [المستقبل]، إلا زمرة الروابط الدالة على الاستمرار، فإنها تضيف الزمان "الحاضر" والفرق يكمن من حيث "الشروع" أو "الاستمرارية" في تقديم الواقعة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها كلها تسبق المركب الاسمي أي الاسم أو الصفة، وهذا طبقا لما تفرضه قواعد صياغة المحمول غير الفعلي في نظرية النحو الوظيفي والمسطرة كما يلي:

أ- بالنسبة للفعل الرابط "كان" فقاعدة صياغة محموله هي:

دخلْ: [غ تا [{مض / مق} φ] {س / ص} (س^{1})... (س^{ن})]]]

خرْج كان ف φ {س / ص} (س^{1})... (س^{ن})]

---

[1] د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية –بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، مرجع سابق، ص 99.

[2] ينظر: د/ أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص 47-48.

ب- بالنسبة للروابط الدالة على "الشروع المسترسل" فقاعدة صياغة محمولها هي:

دخْل: [غ تا شع سر [{مض / مق} φ] {س / ص} (س^{1})… (س^{ن})]]]

خرْج: [{أصبح / صار / أمسى / أضحى / بات} ف φ {س / ص} (س^{1})…(س^{ن})]

ج- بالنسبة للروابط الدالة على "الاستمرار" فقاعدة صياغة محمولها هي:

دخْل: [غ تا سمر[{مض / حض / مق} φ] {س / ص} (س^{1})… (س^{ن})]]]

خرْج: [{مازال / مانفك / مابرح / مافتئ} فφ {س / ص} (س^{1})… (س^{ن})] (1)

---

[1] د/ أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص -51

يظهر أن التقسيم الذي أورده السكاكي لـــ"كان" وأخواتها يطابق تماما تقسيمها في النحو الوظيفي، غير أن جوهر الاختلاف يكمن في المصطلح.

فكان فعلا دالا على الماضي عند السكاكي، وفعلا رابطا في النحو الوظيفي.

صار للدلالة على الانتقال إلى حالة، وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات للدلالة على اقتران فائدة الاسم والخبر بالأوقات الخاصة، وهي كلها دالة على الشروع المسترسل في النحو الوظيفي.

"**مازال، مابرح ومافتئ ومانفك**": للدلالة على الاستمرارية الفعلية عند السكاكي، وهي نفسها الدلالة التي تحملها في النحو الوظيفي، وبناء على ما سلف ذكره يتبين أن مسألة المحمولات غير الفعلية وكيفية إدماج الأفعال الروابط: –بالناقصة–، لم يختلف فيها السكاكي والنحو الوظيفي، وهذا استنادا على الدلالات التي تأخذها هذه الأفعال، ودورها النظمي في تحديد بنية الجملة.

أما عن تسميتها بالأفعال الناقصة، ذلك أن النحاة انطلقوا فيها من فكرة العامل والعمل، ولم ينطلقوا فيها من معاني هذه الأفعال ودلالتها، والوظيفة التي تؤديها في الجملة، والتي جاءت من أجلها، فتشبهوها بالأفعال الحقيقية، وشبهوا المرفوع بعدها بالفاعل، والمنصوب المفعول وكأن الرتبة لديهم شيء ثابت... [1]

ثم لا يمكن نسيان شيء آخر وهو ملاحظة مدى ملازمة هذه الأفعال للزمن متى دخلت على الجملة الاسمية، وهي تدل على الشروع أو اللاشروع في تحقيق الواقعة «ثم إن هذه الأفعال دخلت على الجملة الاسمية لتقيد المسند فيه بزمن معين، أي بزمن تم أو لم يتم بعد»[2].

أي أن وظيفة أفعال الكينونة في الجملة، هي ربط المسند بزمن معين، ولا تتعدى وظيفتها ذلك[3].

---

[1] أ/ الشريف ميهوبي، أفعال الكينونة في العربية الدلالة والاستخدام، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ع 08، 2003، ص 131.

[2] أ/ الشريف ميهوبي، أفعال الكينونة في العربية، مرجع سابق، ص 132.

[3] نفسه.

يقول ابن الأنباري: «ليس فعلا حقيقيا، بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث، ولهذا يسمى، فالمرفوع به مشبه بالفاعل، والمنصوب مشبه بالمفعول، فلهذا سمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا»[1].

أما مهدي المخزومي فقال: «هذه الأفعال تسمى عندهم بالأفعال الناقصة لأنها لا تكتفي بالمرفوع، فلا بد لها من منصوب معه، وهي عندهم ناسخة، تنسخ حكم المبتدأ... وحق هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات»[2].

2- قواعد صياغة الحدود:

ضُمّن في النحو الوظيفي، بنقل البنية الحملية للحد إلى بنية صرفية-تركيبية أو بعبارة أخرى إلى مركب[3] في إطار قواعد تسمى بـــ "قواعد صياغة الحدود" وكما هو معلوم فإن الحد بنية منطقية، تحيل على ذات أو ذوات تكون معينة أو غير معينة[4]، وهذه البنية تتضمن مخصصا (أو مخصصات) وسلسلة من المقيدات التي تقوم بدور تقييد مجموعة الذوات التي يحيل عليها الحد[5].

ويفهم من المفاهيم السابقة، أن الحد وكما مر في فصل سابق، يمثل بنية تحتية وبالتالي فهو يقوم بتحديد أدوار دلالية، أما وأن يقوم بتحديد بنية صرفية-تركيبية فلا يتم إلا عبر تحديد قواعد صياغته، والتي تجسدها سلسلتان من القواعد: قواعد مخصصات الحد، قواعد مقيدات الحد.

---

[1] ابن الأنباري، مرجع سابق، ص 822.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 177.

[3] ينظر: د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية-مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 51.

[4] د/ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 249.

[5] د/ أحمد المتوكل، نفس المرجع، ص 52.

أ- قواعد مخصصات الحد أو مجموعة المخصصات:

مخصص الحد يمكن أن يكون تعريفا أو تنكيرا، تعميما أو تخصيصا؛ سورا أو عددا أو إشارة[1].

السكاكي في حديثه عن امتناع ما يمتنع من الصرف، قال: «... على أن المقصود من منع الصرف، إنما هو منع التنوين، لا لمعارضة حرف التعريف والإضافة»[2]، ولما تتعمق في القضية أكثر، يظهر وكأن السكاكي يشير إلى أن مخصصات أو خصوصيات الاسم الذي يشكل حدا منطقيا في البنية هما التعريف والتنكير، بناء على ما يطرأ على الاسم من تصريف أو عدمه.

أما في النحو الوظيفي يأخذ الرمز Ω (مخصص الحد) القيم التالية[3]:

$$\Omega \left\{ \begin{array}{c} \text{ع/ك} \\ \text{م/ص} \\ \text{سو} \\ \text{عد} \\ \text{شا} \end{array} \right\}$$

حيث: ع: تعريف، ك: تنكير، م: عام، ص: خاص، سو: سور، عد: عدد، شا: إشارة، وهذه المؤشرات يؤشر لها في البنية الحملية، أما التحققات الصرفية-التركيبية لهذه المخصصات، فإنما يتم بإدماج الصرفات المناسبة، كإدماج صرفة التعريف "ال" أو الإضافة، أو صرفة المثنى (أن/ين)، أو جمع المذكر السالم (ون/ين) أو المؤنث السالم (ات)... [4]

فمخصصي التعريف والتنكير يتحققان في شكل الأداة "ال" والأداة التنوين بالتوالي، طبقا للقاعدة الآتية:

أ- (ع س ي: ∝ (س ي)) ← (س ي: الــ-∝ (س ي))) [تعريف]

[1] د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي، مرجع سابق، ص 157.

[2] السكاكي، مرجع سابق، ص 145.

[3] نفسه، ص 156.

[4] د/ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 249.

ب- (ن س ي: ∝ (س ي)) ← (س ي: ∝ - {≡ / =} (س ي)) [تتكير] [1]

وأما المخصص الإشاري الذي يتحقق في شكل أحد المثيرات "هذا" و"هذه" وفقا للمخصص العددي ولمخصص الجنس.

فإن السكاكي، في معرض حديثه عن المسند إليه اسم إشارة، قال: «فهي متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة إليه حسا، واتصل بذلك داع، مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها، وأن نقصد بذلك أكمل تمييز له وتعيين»[2]، السكاكي هنا يتحدث عن دور ووظيفة اسم الإشارة التي تأخذ دور المسند إليه، بحيث يضيف إليها وظيفة تمتاز بها أنها تحدد وتميز بدقة المعنى المتوخى من الحديث بين المتكلم والمستمع، ثم إن هذا الدور لا تقوم به إلا هي نفسها بذاتها ولذاتها.

ثم إن السكاكي وضح ما يقصد في بيان حاله في توظيف هذه الأدوات، إذ إنما يعنى بها الإشارة إلى قريب أو إلى بعيد أو متوسط، وغير بعيد من هذا فإنها وبعد الإشارة إلى القرب أو البعد، تقوم بدور التخصيص والتعيين، إما لكمال العناية، أو أن السامع لا يفقه شيئا، بمعنى آخر أنه يشار بها إلى المحسوسات، فمن التخصيص الأول مثال: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝﴾[3]، ومن المثال الثاني استدل السكاكي بقول الفرزدق:

أولئك أبائن فجئتي بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وكما تأخذ أبعد دلاليا آخر وهو التحقير: مثلا: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[4]، ومقابل ذلك فإنها تأخذ بعدا دلاليا آخر معاكسا للأول ألا وهو التعظيم في مقابل التعظيم، وهذا ذهابا إلى بعد الدرجة التي يعتليها المعظم مثل قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ﴾[5] فهنا امرأة العزيز

---

[1] د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 55.

[2] السكاكي، نفس المرجع، ص 183.

[3] سورة البقرة، الآية: 05.

[4] سورة البقرة، الآية: 26.

[5] سورة يوسف، الآية: 32.

لم تقل «فهذا يوسف»، وهذا نظرا لعلو شأنه وقدره وسط حشدهم، لذا فإنه ولما كان صاحب المنزلة الرفيعة استعملت «فذلكن»[1].

فما هو ملاحظ أن السكاكي أدرك بحسه المرهف قيمة الإشارة وأبعادها الداخلية في تحديد مكانة المشار إليه، هذا ناهيك عن عدم إشارته أو حتى ذكره لعلاقة أسماء الإشارة بالجنس المشار إليه أو العدد، وكأنه بنا وبهذه الحال، أضفى عليها طابعا منطقيا لا يمكن أن يوجد من هو أحوج للإشارة إليها.

وفي النحو الوظيفي فإن تحديد المخصص الإشاري يتم طبقا للقواعد الآتية[2]:

(ش ع$_1$ ذ س ي: ∝ (س ي)) ← (〈هذا/ذلك〉 ع$_1$ ذ س ي: ∝ (س ي)).

(ش ع$_2$ ذ س ي: ∝ (س ي)) ←(〈هذان/ذلك〉 ع$_2$ ذ س ي: ∝ (س ي)).

(ش ع$_1$ ث س ي: ∝ (س ي)) ←(〈هذه/تلك〉 ع$_1$ ث س ي: ∝ (س ي)).

(ش ع$_2$ ث س ي: ∝ (س ي)) ←(〈هاتان/تلك〉 ع$_2$ ث س ي: ∝ (س ي)).

(ش ع ج ث س ي: ∝ (س ي)) ←(〈هؤلاء/أولئك〉 ع ج ث س ي: ∝ (س ي)).

فالرموز تؤول إلى: ش ← اسم إشارة، ع ← معرف، (1-2) ← العدد، (ذ، ث) ← مذكر، مؤنث، ج ← جمع. ومعنى هذا المخصص الإشاري يسبق الاسم المعرف، ويلحقه في العدد والجنس.

فبين تحليل السكاكي وتحليل -النحو الوظيفي-، يتضح أن المجال البؤري في دراستها للمخصص الإشاري، لا يخرج عن اسم الإشارة، والحيز الذي تظهر فيه، فالسكاكي حدد أبعادها الدلالية، في حين أن المتوكل بين هذه الأبعاد بتجديد بناءها الصرفية-التركيبية.

أما المخصص السور (كل، بعض)، إذا كان التصوير كليا أو بعضا على التوالي.

[1] سورة يوسف، الآية: 32.

[2] د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 55.

فالسكاكي تحدث عن التسوير الكلي فقط، في باب الجر بالإضافة، إذ قال: «وكل؛ يقتضي فيه الكثرة ظاهرا وتقديرا إذا كان معرفة النحو: كل الأجزاء، وكل المجموع، والأصح فيه الإفراد والتثنية، والجمع، وأجمع: نظير كل، ولا يضاف إلى غير المعرفة»[1].

أما في النحو الوظيفي فإنه يأخذ القاعدة الآتية على التوالي:

1- (∀ ع س ي: (س ي)) ← ⟨ كل / جميع ⟩ ع س ي: ∝ (س ي)).

2- (E ع س ي: ∝ (س ي)) ←(بعض ع ي س: ∝ (س ي)) [2].

فالرموز: ∀← كل، جميع (مخصص سوري كلي)، E← بعض (مخصص سوري جزئي) أما رياضيا فإن هذه الرموز تنوب دلاليا (كل وجميع) بـــ "مهما يكن ∀"، و (بعض) بـــ "يوجد على الأقل"، لذا فإنه يمكن أن تُقرأ القاعدة الأولى في النحو الوظيفي كالتالي: "مهما يكن المخصص السوري الكلي الذي يدخل على حد المحمول الاعتباطي، فإنه يأخذ القيمة التعبيرية (كل أو جميع)".

أما القاعدة الثانية فتكون كالتالي: يوجد على الأقل مخصص سوري بدخل على حد محمول اعتباطي ويأخذ القيمة التعبيرية (بعض)، وحسبما هو ملاحظ عليه في عرض المتوكل، أنه يظهر أن هذين المخصصين يدخلان على حد المعرفة.

فبين تحليل السكاكي وما عُرض في النحو الوظيفي، نجد أن ما يصبو إليه كلام السكاكي حول التسوير الكلي، يتفق والنحو الوظيفي، إذ أن [كل] قيمته التعبيرية تأخذ وظيفة مدلالة على الكثرة للحد الذي تدخل عليه، وشرطه أن يكون معرفة، وليست [كل] وحدها هي التي تأخذ هذه القيمة التعبيرية المدلالة، بل معها بذلك [جميع] أو [أجمع] على حد تعبير السكاكي.

يبدو أن هذه النقطة تشكل نقطة ائتلاف حرفي جزئي مفاهيمي بين كل من السكاكي والمتوكل –النحو الوظيفي–، غير أن السكاكي لم يستظهر رأيا له حول [التسوير الجزئي أو البعضي (بعض)].

---

[1] السكاكي، مرجع سابق، ص.ص 231-232.

[2] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 55.

وفيما يخص صرفه العدد، التي تعتبر هي الأخرى من مخصصات الحد، فإنها تنقسم باعتبار الوسائل المسخرة لها إلى قسمين: قسم خاص بالوسائل المعجمية، وقسم خاص بالوسائل الصرفية.

فما يتضمنه قسم الوسائل المعجمية يتمثل في جمع التكسير، وما يتضمنه قسم الوسائل الصرفية يتمثل في جمع المذكر السالم والمؤنث السالم...إلخ.

أي بالوسائل الصرفية: نون المثنى، نون جمع المذكر السالم، تاء المؤنث السالم[1].

السكاكي، تحدث عن هذه المسألة إذ قال عن جمع التكسير «هو نقل الاسم عن دلالته على واحد بتغيير ظاهرا أو تقديرا غير تغيير مسلمون ومسلمين ومسلمات إلى الدلالة على أكثر من اثنين»[2].

فالمعنى الذي يتوخاه السكاكي لمفهومه حول التكسير عنى به من الزاوية الدلالية، ذلك أنه إذا كانت البنية المفردة تدل على الإفراد، فإن البنية الجمعية؛ أي أنه هناك تغيير في صورة البنية، أما والصورة التي يأخذها جمع التكسير، فإنها تختلف عن صورة جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وهو لم يصرح بهذا الشكل، بل لمح إليه قوله: «...غير تغيير مسلمون ومسلمين ومسلمات...».

أما وسبب تسميته بـــ "جمع التكسير"، فإن السكاكي يثبت بـــ: «فقد ادعينا هناك ثلاثة أشياء: الجمعية لفظا ومعنى، والنقل والتغيير، وإثبات الأول بامتناع وصفه بالمفرد المذكر، وبهذا يفارق اسم الجمع، وإثبات النقل في نحو: الأهالي وأراهط وأعاريض من جموع لا تستعمل مفرداتها، وتقدير التغيير في نحو: فَلَكْ وفُلْكْ، وهجان وهجان، فيما يلتمس فيه الجمع بالمفرد إلى تلفيق مناسبات...» [3].

ومعنى كلام السكاكي هذا أنه، يمكن تقسيم علة تسميته بـــ "جمع التكسير" إلى ثلاث مستويات أو علل وهي: الجمعية، النقل والتعبير، صفة تلازم الجمع وهي تنفي عنه صفة الفردية أو الإفراد، و«النقل والتعبير»، صفة تلازم التكسير، فمنطقيا كل ما يتكسر فإنه ينتقل من حالة لحالة، وبالتالي تتغير صورته البنيوية، إذن فسمته "النقل والتعبير"، تفرض على

---

[1] ينظر: د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 176.

[2] السكاكي، مرجع سابق، ص 55.

[3] نفسه.

المفردة ألا تكوني ثابتة ومستقرة بقاعدة معينة، وإنما حكمها حكم المكسرات، لذا فالأوجب الحكم عليها بـــ "جمع التكسير".

والسكاكي لم يترك باب جمع التكسير إلا بعد أن وضع إضافة فهو يرى أنه ينقسم إلى صنفين:

1- الصنف الأول فينشطر إلى مستكره وغير مستكره، والصنف الثاني ينقسم إلى سبعة أضرب وأقسام: فالقسم الأول ستة أضرب، والقسم الثاني أربعة أضرب، والقسم الثالث ضرب واحد، والقسم الرابع ضرب واحد، والقسم الخامس ضربان، والقسم السادس ضرب واحد، والقسم السابع ضرب واحد[1].

إذن فالسكاكي هنا بين أضرب جمع التكسير، وهو يرى أنه لا يمكن تطبيق قاعدة ثابتة في جمع التكسير إلا بالعودة إلى هذه الأضرب السبعة، ورأيه هذا من الجانب الوظيفي يدرس ضمن الجمع الاشتقاقي الذي يعني أنه الجمع الذي لا يتم إلا بالاعتماد على مشتقاته أو صوره الاشتقاقية المتعددة، إذن فالمجال المفاهيمي حول هذه النقطة بين السكاكي والمتوكل وإن لم تكن متطابقة حرفيا، فإنها متوازنة ضمنيا.

أما التثنية «المثنى» «وطريقها إلحاق آخر الاسم على ما هو عليه: ألفا وياء مفتوحا ما قبلها ونون مكسورة»[2]، ومعنى هذا أن الاسم حتى يثنى فإنه تحكمه قاعدة ثابتة ألا وهي إلحاق "ألف ونون" في نهاية الاسم، وبالتالي فالنموذج الوظيفي يطابقه حول هذه المسألة. غير أن ما فاقه السكاكي، أنه تفطن إلى الاسم إذا كان آخره ألفا مقصورة أو ممدودة والحالات التي تلتزمها معا، كما أشار وقال: «وكما تجري التثنية في المفردات تجري في أسماء الجموع، وفي المكسرات أيضا، وأما نحو تأبط شرا مما يحكي فلا يثنى»[3].

أما جمع المذكر السالم فيسميه جمعا التصحيح، وسماه "جمعا" ارتباطا بجنس المجموع -مذكر/ مؤنث-، إذ يقول: «والمراد بهما نحو: مسلمون ومسلمين، مما يلحق آخره واو

---

(1) ينظر: السكاكي، مرجع سابق، ص.ص 55-57.

(2) نفسه، ص 61.

(3) نفسه.

مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة علامة للجمع، ونحو مسلمات، مما يلحق آخره ألف وتاء للجمع أيضا»[1].

إذن: فالسكاكي، يشير بمفهومه هذا إلى أنه ثمة قاعدة ثابتة فيما يخص جمعا التصحيح "مذكر ومؤنث"، وبالتالي فلا حاجة لأن يكون هناك تعقيد في سبيل فهمها أو شرحهما، وهذا النوع من الجمع ينتمي وظيفيا بمنظور النحو الوظيفي إلى ما يسمى بـــ "يجمع التصريف"، وهذا بناء على ما يلحق المفردات أثناء جمعها من لواصق صرفية، دون أن تظهر عليها صور اشتقاقية.

وفيما يخص قاعدة تكوين هذه الجموع في النحو الوظيفي فإنها تأخذ المنحى الآتي:

1- بالنسبة لجمع المذكر السالم/ فإنه يمكن الاستدلال بما هو على وزن "أفعل"← فَعُلَ

دخْل: س س س {أَفْعَل} ص/ {فعلاء} ص (س ي) متض.

خرْج: س س س {فَعُلَ} ص (س ي) متض[2].

ومثال ذلك: دخْل: س س س {أَحْمَرْ} ص/ {حَمْرَاءْ} ص (س ي) متض.

خرْج: س س س {حُمُرَ} ص (س ي) متض.

أما المثنى وجمعا المذكر والمؤنث السالمان: فيتم تكوينها طبقا لما سيرد في البنيات الحديثة التالية:

1- (ع$_1$ ذ س ي: مسلم).

2- (ع$_2$ ذ س ي: مسلم).

3- (ع$_2$ ث س ي: مسلم).

4- (ع$_ن$ ذ س ي: مسلم).

5- (ع$_ن$ ث س ي: مسلم).

---

(1) نفسه، ص.ص 61-62.

(2) نفسه.

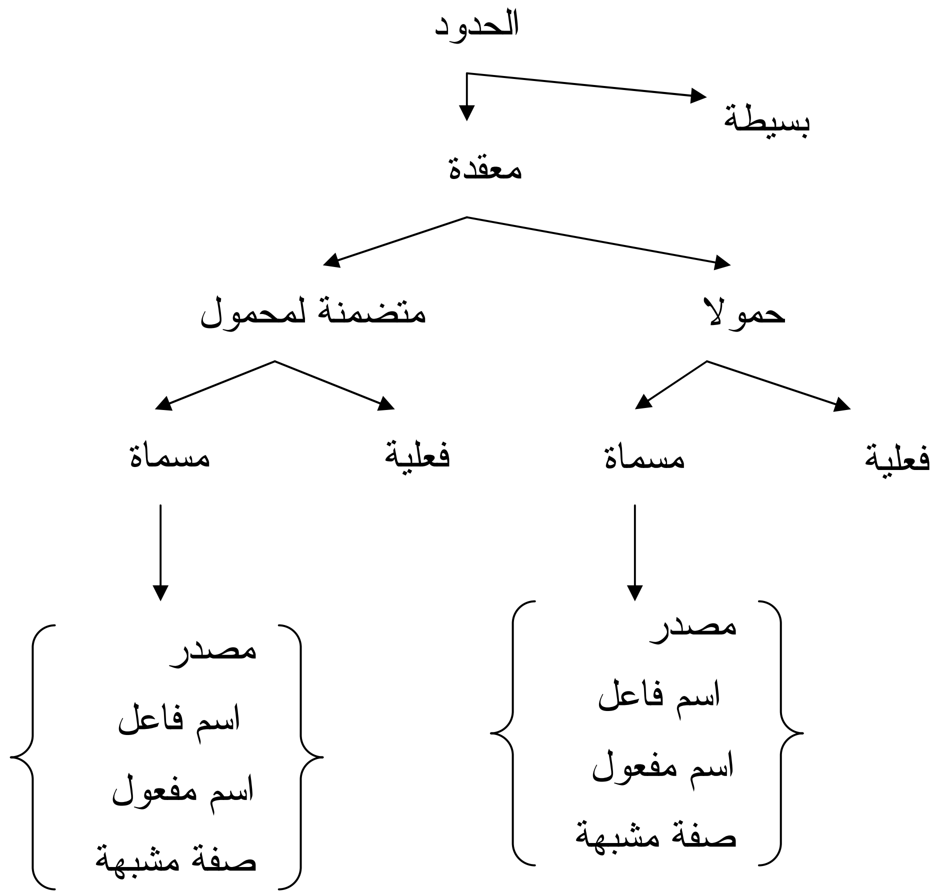
التي تتحقق عن طريق إجراء قواعد التعبير المسئولة عن ذلك: في المركبات الاسمية "المسلم" و"المسلمان/المسلميْن" و"المسلمتان/ المسلمتين" و"المسلمون/ المسلمين" و"المسلمات" على التوالي[1].

ب- قواعد مقيدات الحدود أو سلسلة المقيدات:

قبل تحديد هذه القواعد، ينبغي استطراد الحديث عن أنماط الحدود، إذ يمكن تقسيمها إلى بسيطة ومعقدة.

والحدود المعقدة هي الحدود التي تتوافر فيها إحدى الخاصيتين التاليتين: **(أ)**- أن تشكل في ذاتها حملا كاملا، و**(ب)**- أن تتضمن حملا قائم الذات[2].

أو بتعبير آخر: **(أ)**- حدودا حمولا فعلية (أو حدودا تتضمن حمولا فعلية)، و**(ب)** حدودا حمولا "مسماة" (أو حدودا تتضمن حمولا مسماة). وهو ما يوضحه الرسم المبين أسفله[3]:



---

(1) د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 177.

(2) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 32.

(3) نفسه، ص 40.

فمن خلال الرسم التوضيحي السابق، يتبين أن الحدود المعقدة تحكمها سلسلة من المقيدات في سبيل إنتاج وحدة حدية، ويرد عادة المقيد الأول اسما، في حين ترد المقيدات إما صفات أو جملا موصولة[1]، بحيث هذه المقيدات المتواجدة في نفس الحد يمكن أن تقوم بينها علاقات مختلفة أهمها علاقات ثلاث: علاقة "التتابع" وعلاقة "العطف" وعلاقة "الإدماج"[2].
وهذا النوع لم يرد في كتاب –مفتاح العلوم–.

3- قواعد إسناد الحالات الإعرابية:

بداية كان جديرا بالإشارة للإعراب بأنه ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية من تحليل لغوي للجملة بتحديد كلمة في الجملة أو جميع الكلمات والمركبات في الجملة كبيان ما في الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر... [3]

ويفاد من هذا المعنى حول الإعراب، بأن وجوده مواز لوجود الدرس اللغوي العربي–النحوي–، حتى أنه يوجد من يسمي النحو بالإعراب، بل ولربما كان الدور الكبير الذي يلعبه الإعراب في الدرس النحوي، الأثر المرتسم في النحو، مما جعل النحاة يقيمون الأبواب النحوية، ومسائله بناء على ما يتطابق والإعراب، وكأنهم به الغاية من الإعراب بهذا المعنى تصوير مختلف الأبواب النحوية التي يتكلم بوساطتها الفكر[4].

والإعراب، يقول ابن هشام هو البيان /٧ب/ أعرب عن نفسه إذا بين، ومنه البكر تستأذن، وأذنها صموتها أي سكوتها والثيّب تعرب عن نفسها أي تبين، وتفصح بالكلام، والإعراب الشكل الذي يقع في أواخر الأسماء، والأفعال يسمى إعرابا، لأنهي يبين الفاعل من المفعول[5].

يبين ما قاله ابن هشام عن الإعراب، أنه تلك الوسيلة التي يُتوسل بها لبلوغ الغاية المرجوة، ألا وهي الإبانة والإفصاح هذا من باب المطلق من الأمور، أي لغويا، أما الإعراب

[1] د/ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 250.

[2] د/ أحمد المتوكل، مرجع سابق، ص 45.

[3] د/ محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة نحوية لغوية، مرجع سابق، ص 167.

[4] نفسه.

[5] ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تح: د/ علي محسن عيسى حالى الله، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ–1985م، ص 92.

كمصطلح لغوي نحوي، فيه يعرف الشكل الذي يدخل على أواخر الكلمات –أسماء وأفعالا–، مما يهدف إلى تمييز السمة الموقعية لمكونات الجملة.

وللإعراب دور لا يمكن نسيانه أو تجاهله حتى على الرغم من وجود القائلين به والرافضين له منذ كتاب سيبويه، غير أن ما هو ملاحظ عليه حول هذا الشأن –الإعراب– هو اهتداء النحاة إلى أن الإعراب يمثل عنصرا من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية[1]، أي أن الإعراب واحد من علامات اللغة العربية التي تكشف لنا لعن خصائصها، وباعتبار الإعراب نظاما علاميا متناسقا متكاملا[2]، وهذا نظير ما لتختص به كل واحدة من العلامات الإعرابية أي الحركات بما يلزمها من التفريعات النحوية.

فهذا من الناحية الشكلية، ومن الناحية الوظيفية فتناسق الإعراب يظهر في تناسق دلالات حركاته وما تؤديه من معان نحوية[3]، أو كما يقول مهدي المخزومي: «وليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية»[4].

ومسألة الإعراب، قديمة قدم الدراسات اللغوية بشكل عام، وكانت حالاته وعلاماته، إنما تعرف وتظهر من خلال تموضع المفردة في البنية التركيبية، لذا فقد كان الإعراب وما له من دور إنما تجسده حالاته تلك ومع يلزمها من علامات.

ولقد جُسِّدت دراسة الحالات الإعرابية في نظرية النحو الوظيفي، بتمثيل وظيفي أكفى، وهذا طبقا لما يتطلبه العنصر من دور خاص به وفقا للبنية التي ينتمي إليها.

فإذا كان وما هو متفق عليه في الدرس العربي، أن الحالات الإعرابية تأخذ حركاتها طبقا لتموقع المفردة في البنية، فالصفة للمرفوعات التي يأخذها المبتدأ، والخبر، والفاعل... والفتحة للمنصوبات التي يأخذها المفعول المطلق، به، الحال، التمييز...إلخ، والكسرة للمجرورات والتي تأخذها المكونات المسبوقة بحروف الجر أو المضافة، والسكون للمجزومات والتي تأخذها المكونات المسبوقة بأدوات الجزم...إلخ.

---

(1) د/ عبد القادر المهيري، دور الإعراب، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس 13-19 ديسمبر 1978، سلسلة اللسانيات-4-، ص 60.

(2) نفسه، ص 61.

(3) ينظر: د/ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ- 1992م، ص.ص 28-114.

(4) د/ مهدي المخزومي، في النحو العربي-نقد وتوجيه-، مرجع سابق، ص 68.

إن هذه الوصفات من الحالة الإعرابية، هي نفسها في النحو الوظيفي، أما مسألة ورودها وإسنادها فلها قاعدة خاصة في النحو الوظيفي. وقبل هذا، فإنه يقصد بالحالة الإعرابية؛ الإعراب الذي يُسند إلى المكون في مستوى مجرد، وتقابل الحالة الإعرابية بهذا المعنى "العلامة الإعرابية"، التي تعد تحقيقا للإعراب المجرد[1].

إن هذا التمييز بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية في النحو الوظيفي، لا يفارق كثيرا الفرق الذي وضعته النظريات اللغوية الأخرى، سواء القديمة منها أم الحديثة.

ولعله وقبل الإشارة إلى قواعد إسناد الحالات الإعرابية في النحو الوظيفي وصورتها عند السكاكي، كان جديرا بالإشارة إلى أنه إذا كانت الحالة الإعرابية تنقسم إلى ثابتة ومتغيرة؛ فالثابتة هي –المبني–، والمتغيرة هي –المعرب–، فإنه وفي النحو الوظيفي تم تقسيم الحالات الإعرابية أقساما ثلاثة: الحالات الإعرابية "اللازمة" والحالات الإعرابية "البنيوية" والحالات الإعرابية "الوظيفية".

فالحالة الإعرابية اللازمة هي الحالة التي لا تتغير بتغير الوظائف المسندة إليها وهي –المبني–، والحالة الإعرابية الوظيفية فهي المسندة إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو الوظيفية، وتعد حالة إعرابية بنيوية الحالة الإعرابية الجر التي يأخذها المكون فضلة المركب الإضافي[2].

وعليه، فإنه إذا كانت كلا من الحالتين الإعرابيتين "اللازمة" و"البنيوية"، ثابتة حركاتها، فإن الإشكالية تقع على عتبة الحالات الإعرابية الوظيفية، التي تنقسم بدورها إلى حالتين إعرابيتين وظيفتين هما: "الرفع والنصب".

وعلى ما يبدو وفي ظل ما ورد من تحليل للحالات الإعرابية في النحو الوظيفي يمكن القول أن الحالات الإعرابية ثلاث في النحو الوظيفي: حالتان وظيفيتان وهما: الرفع والنصب وحالة إعرابية بنيوية وهي الجر.

فإذا كانت الحالة الإعرابية البنيوية إنما تأخذها المركبات أو الحدود الإضافية في البنية، فإن إسناد الحالتين الإعرابيتين الوظيفيتين "الرفع" و"النصب" إنما يتم وفق قاعدة خاصة طبقا لما تقتضيه سلمية إسناد الحالات الإعرابية الآتية:

---

[1] د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 60.

[2] ينظر: د/ أحمد المتوكل، من البنية المكونية–الوظيفة المفعول–، مرجع سابق، ص.ص 32–33.

الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية> الوظائف التداولية[1].

ويفاد من هذه السلمية أن الوظائف التركيبية تحمل حالة إعرابية تحجب بها الحالة الإعرابية التي تحملها الوظائف الدلالية، أما الوظائف التداولية فإنها تنقسم إلى قسمين: وظيفتين داخليتين وثلاث وظائف خارجية: [المحور، البؤرة]، [المبتدأ، المنادى، الذيل] على التوالي.

بداية الوظائف التركيبية [الفاعل والمفعول] تأخذ الحالة الإعرابية [الرفع والنصب] على التوالي، أما الوظائف الدلالية فتأخذ الحالة الإعرابية [النصب]، في حين الوظائف التداولية، فإن كانت تنتمي إلى داخل الحمل، فإنها تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى الوظيفة التي يمكن أن تظهر فيها ثانية [تركيبية أو دلالية]، وإن كانت خارج الحمل فإنها: إذا كان مبتدأ فيحمل الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية، في حين المنادى فحالته الإعرابية النصب[2].

ويمكن إيضاح الأمر بالتالي: أن الوظائف الدلالية لا ورود لها في تحديد الحالات الإعرابية بالمكونات المنتمية إلى الحمل وأن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية "تَحْجُبُ" الحالة الإعرابية التي تخول المكون إياه وظيفته الدلالية[3].

أو يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشجرية) القائمة بينها، فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه[4]. هنا ما إذا كانت مستقلة، إلا أنه يوجد كذلك ميزات أو تصنيفات أخرى للحدود، فيمكن أن يكون حدودا مركبة، أو حدودا فضلات، ففي مثل هذه الحالة: كيف يمكن أن تسند الحالة الإعرابية، إلى الرأس أو إلى الفضلات أم كليهما معا؟

لقد كان مما درج على التسليم به في النحو الوظيفي، أن المركب باعتباره كلا، يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته وأن الذي يحمل هذه الحالة الإعرابية هو العنصر

---

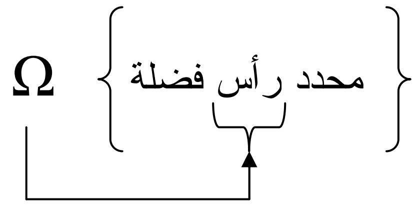
[1] د– أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، نفس المرجع، ص 60.

[2] ينظر: د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 19.

[3] نفسه، ص 61.

[4] د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصوري–التركيبي، مرجع سابق، ص 212.

رأسه[1]، ومعنى هذا أن الحالة الإعرابية بالنسبة للحدود المركبة تسند للمكون الرأس، لكن وهذا طبقا للقاعدة الآتية أو البنية الإعرابية العامة التالية:



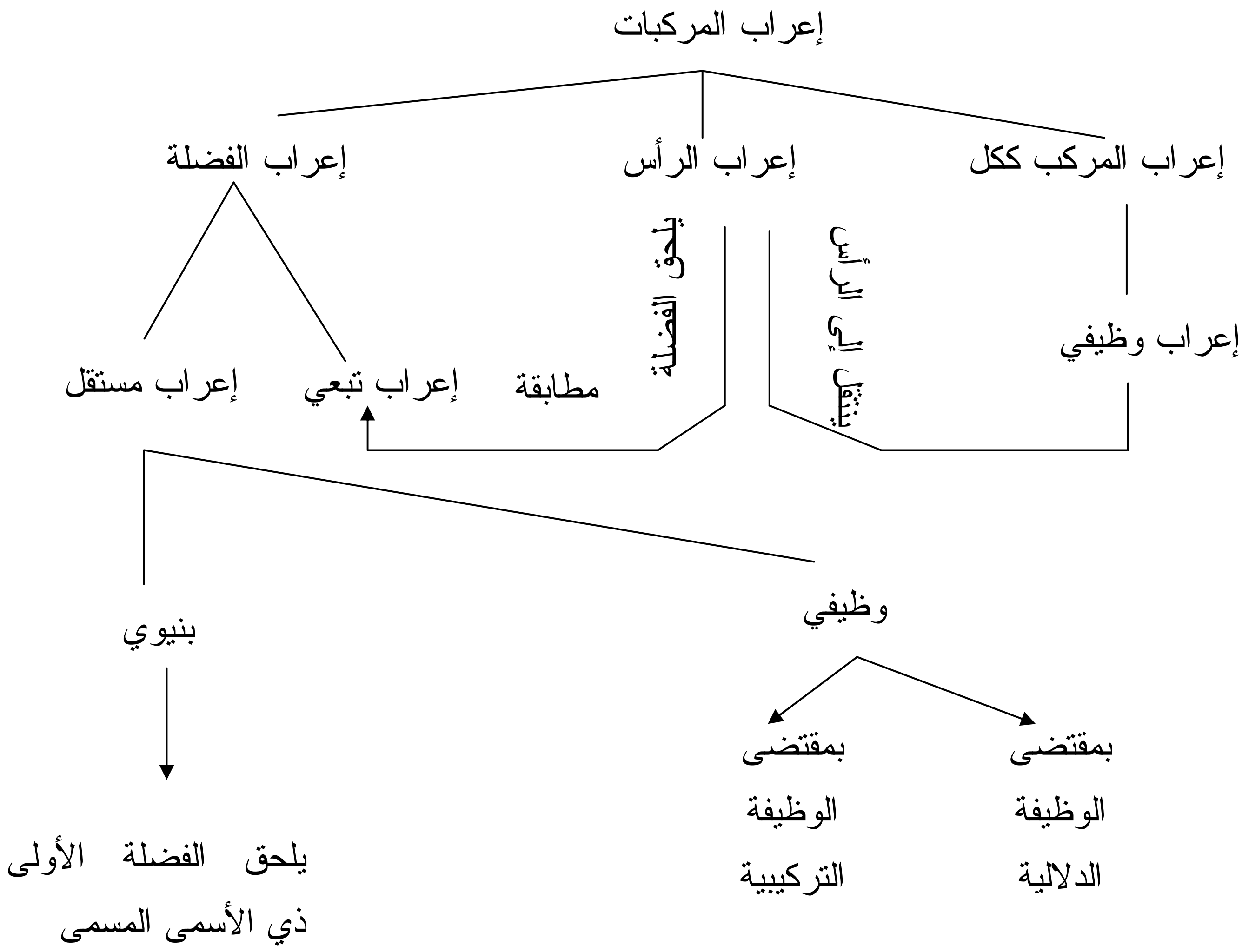
حيث Ω حالة إعرابية (2)

لذا فإنه كان جديرا طرح السؤال الآتي: والفضلات كيف يمكن أن تسند إليها الحالات الإعرابية؟

كان مما اقترحه النحو الوظيفي حول هذه الفئة من الحدود أن قسمها إلا ثلاث فئات وهذا طبقا للحالة الإعرابية التي تأخذها:

- فئة ذات إعراب تبعي، وهي فضلات مطابقة للإعراب اللاحق برأس المركب.
- فئة ذات إعراب وظيفي، وهي فضلات لها وظيفة تركيبية أو دلالية.
- فئة ذات إعراب بنيوي وهي فضلات ذات رأس اسمي، ويمكن توضيح الإعراب في نظرية النحو الوظيفي بالشكل الآتي[3]:

(1) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، 62.
(2) د/ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مرجع سابق، ص 62.
(3) نفسه، ص 64.



أما السكاكي، قد قال عن الإعراب، أنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل[1]، والقابل عند السكاكي يعني به نتاج العامل أو الفاعل، لذا فتفاوت الفاعل، يجعل من الحد أو من البنية يأخذ إعرابا وعلامة إعرابية تناسبه.

إذن الحالات الإعرابية عند السكاكي إنما يظهر وجوهها القابل، لذا فبتعدده تتعدد، والمسبب الحقيقي في تعدد القابل هو العامل أو الفاعل كما يسميه السكاكي، أما في النحو الوظيفي تسند طبقا لما تفرضه عليها وظائفها حسبما مر [الدلالية، التركيبية والتداولية]، أي هي محكمة في قاعدة إسناد الحالات الإعرابية.

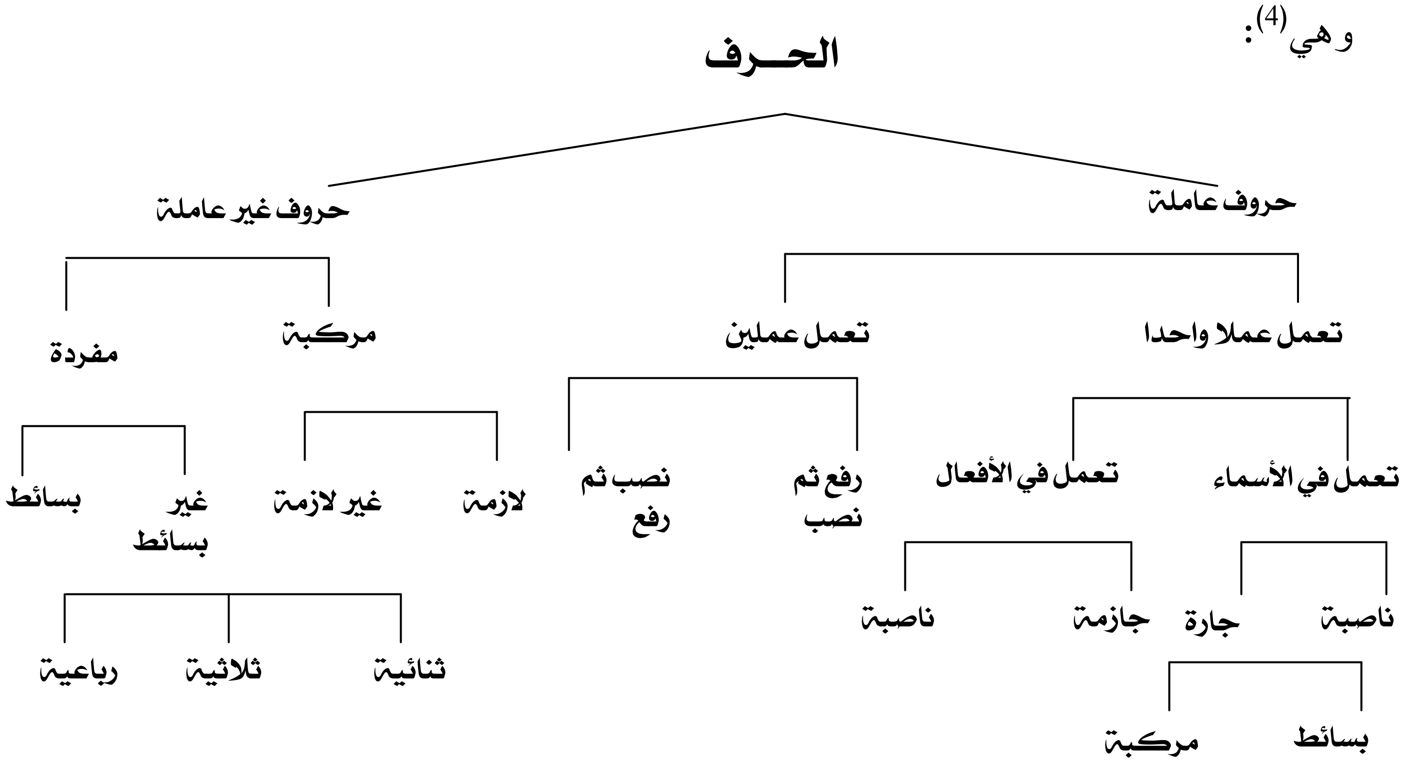
---

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 137.

فما دام القابل متعددا بسبب تعدد العامل، الذي ينقسم إلى عامل اسمي، عامل فعلي، وعامل حرفي، حيث كان للسكاكي رأي حول أكثرهم تأثيرا وهو الفعل، حيث قال: «ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل في الألفاظ أصل في العمل دون الاسم والحرف، بناء مهم ذلك على أن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر، والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة...» [1]، وقد أفاد بأن هذا الرأي هو رأي الكثير من أصحابه، فمن الحالات الإعرابية الناتجة عن عامل الفعل هي: الرفع والنصب «اعلم أن الفعل عمله الرفع والنصب فقط»[2].

فالحالة الإعرابية الرفع هي للفاعل ولنائب الفاعل، وأما النصب فلما يتصل به بعد الفاعل من غير التوابع له، وهو ثمانية أنواع [المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول به، الحال، التمييز، المنصوب في باب كان، المجرور بحرف الجر] [3].

أما النوع الحرفي فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم بعد أن بين أن الحروف ضربان: عاملة وغير عاملة، ولتمثيل قيمة الحروف، وضع شجرة بأنواع الحروف وأعمالها وهي[4]:



---

[1] السكاكي، مرجع سابق، ص 86.

[2] نفسه.

[3] ينظر: نفسه، ص.ص 89-95.

[4] نفسه، ص 96.

فما يهم هنا هو الحروف العاملة في الأسماء، باعتبار الأسماء في النحو الوظيفي هي التي تمثل حدودا، فالأسماء تعمل فيها الحروف إما عملا واحدا [نصب أو جر] وإما عملين اثنين [رفع ثم نصب أو نصب ثم رفع]، فما هو ملاحظ في هذه الحالة، أن الحالات الإعرابية الثلاث كلها تظهر ها الحروف من رفع ونصب أو من نصب ورفع أو جر أو نصب، فما يستدعي هنا التمعن هو تلك الحروف التي تعمل عملين رفع ونصب، أو نصب ورفع، وهذه الحروف هي كان وأخواتها رفع ونصب، إن وأخواتها نصب ورفع.

ففي هذه الحالة [حالة الحروف العاملة]، لا مجال للرتبة ولا للموقعة بل وحتى للوظيفة من دور في تحديد الحالة الإعرابية، وإنما قوة الحرف وسلطته هي التي تحكم وتحدد الحالة التي تلزمه.

وأما الأسماء –النوع الاسمي– فإنه يعمل الرفع أو النصب والجر أو الجزم كما قال السكاكي(1)، فأما الرفع والنصب على التوالي حالتين إعرابيتين يخضع لهما الحدين المواليين لكل من [المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل]، فهي ترفع وتنصب إما ظاهرا أو مقدرا مع فرق بسيط أن اسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمعلوم، وأفعل التفضيل لا ينصبان مفعول به البتة، إذن فالحالة الإعرابية التي يفرضانها هي الرفع، وهناك حالة أخرى لحالة النصب وهذه الحالة يفرضها عامل الاسم المبهم وتسمى تمييزا له.

وحالة الجر التي تفرضها الأسماء هي الجر بالإضافة، والتي يدخل تحتها ما يسمى بالمضاف والمضاف إليه.

وأما حالة الجزم فهي خاصة بالأفعال، وإذا ما قورنت هذه الحالة بالحالات الأخرى، فإن الأفعال لا تشكل حدودا في نظرية النحو الوظيفي، مما يفرض ألا تدمج مع الأسماء.

وفي ضوء هذا فإن السكاكي حدد أنواع المعرب بأنه نوعان: نوع من الأسماء وهو يختص بالرفع والنصب والجر، ونوع من الأفعال وهو ما يختص بالرفع والنصب والجزم(2).

(1) السكاكي، مرجع سابق، ص 124.

(2) ينظر: نفسه، ص 80.

وفي ضوء نظرية النحو الوظيفي فإن ما يحمل محمل الجد هو النوع الاسمي باعتبارها تشكل حدودا في البنية.

ثم إنه لما كان النوع الاسمي هو الذي يشكل حدودا وهو المعني بالدراسة، قال السكاكي عن إعرابه إنما يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون بحيث لا يقبله إلا بعد أن يكون غيره قد قبله، والثاني: أن لا يكون كذلك[1].

حيث خصص القسم الأول للتوابع [صفة وعطف بيان ومعطوف بحرف وتأكيد وبدل]، حيث هذه الأصناف تأخذ حالتها الإعرابية حسب الحد أو الاسم الذي تبعته، أما القسم الثاني فهي التي تمثل الحد الرئيسي في الإعراب، حيث ستة منها في الرفع وتشمل: الفاعل والملحقات به وهي: المبتدأ والخبر أو خبر لأن وأخواتها أو خبر "لا" التي تنفي الجنس أو اسم "ما" و"لا" المشبهتين بــ "ليس".

وأحد عشرة في النصب: واحد منها أصل في ذلك وهو أن يكون مفعولا، وأنه عندي أربعة أنواع: مفعول مطلق، مفعول له، مفعول فيه، مفعول به، والباقية ملحقة به وهي: أن يكون متعدي إليه بوساطة حرف جر، أو أن يكون منصوبا بحرف النداء، أو بالواو بمعنى "مع"، أو بالاستثناء، أو حالا، أو تمييزا، أو خبرا في باب كان، أو اسما في باب إن، أو منصوبا بــ "لا" لنفي الجنس، أو خبرا لــ "ما و"لا" المشبهتين بــ "ليس"[2].

واثنان في الجر أحدهما أصل فيه وهو أن يكون مضافا إليه، وثانيهما كالفرع وهو أن يكون مجرورا بحرف الجر[3].

يظهر من كلام السكاكي أنه حدد مواطن الحالات الإعرابية في البنية دونما تقصير أو خلل، حيث وظف كل حالة والخزانة التي تناسبها.

من هنا وبمقارنة بسيطة يتضح جليا مدى تقارب تحليل كل من السكاكي ونظرية النحو الوظيفي حول الإعراب –الحالات الإعرابية–، وذلك من حيث أن السكاكي يرى في حالتي الرفع والنصب أن أصل حديهما يكون فاعلا ومفعولا على التوالي، ويقابل هذا في النحو الوظيفي لما أدرجت سلمية إسناد الحالات الإعرابية، وأظهر أن الأساس في تحديد

---

[1] نفسه، ص 82.

[2] السكاكي، مرجع سابق، ص.ص 84-85.

[3] نفسه، ص 85.

الحالات الإعرابية هو الوظائف التركيبية، والتي تمثلها أساسا وظيفتي الفاعل والمفعول، ونقطة أخرى يتفقان حولها والتي تدور حول الحالة الإعرابية الجر، إذ رأى السكاكي أن إعرابها يكون إعرابا تركيبيا عاديا، وهذا حسب تموقعها في الجملة أي بنيويا، والنحو الوظيفي يقدم أن هذه الحالة الإعرابية تأخذ إعرابها بنيويا، والفرق يكمن حول الأصل والفرع، إذ السكاكي يرى أن الجر بالإضافة هو الأصل، أما في النحو الوظيفي فإنها حالة إعرابية بالتبعية وكأنها فرع.

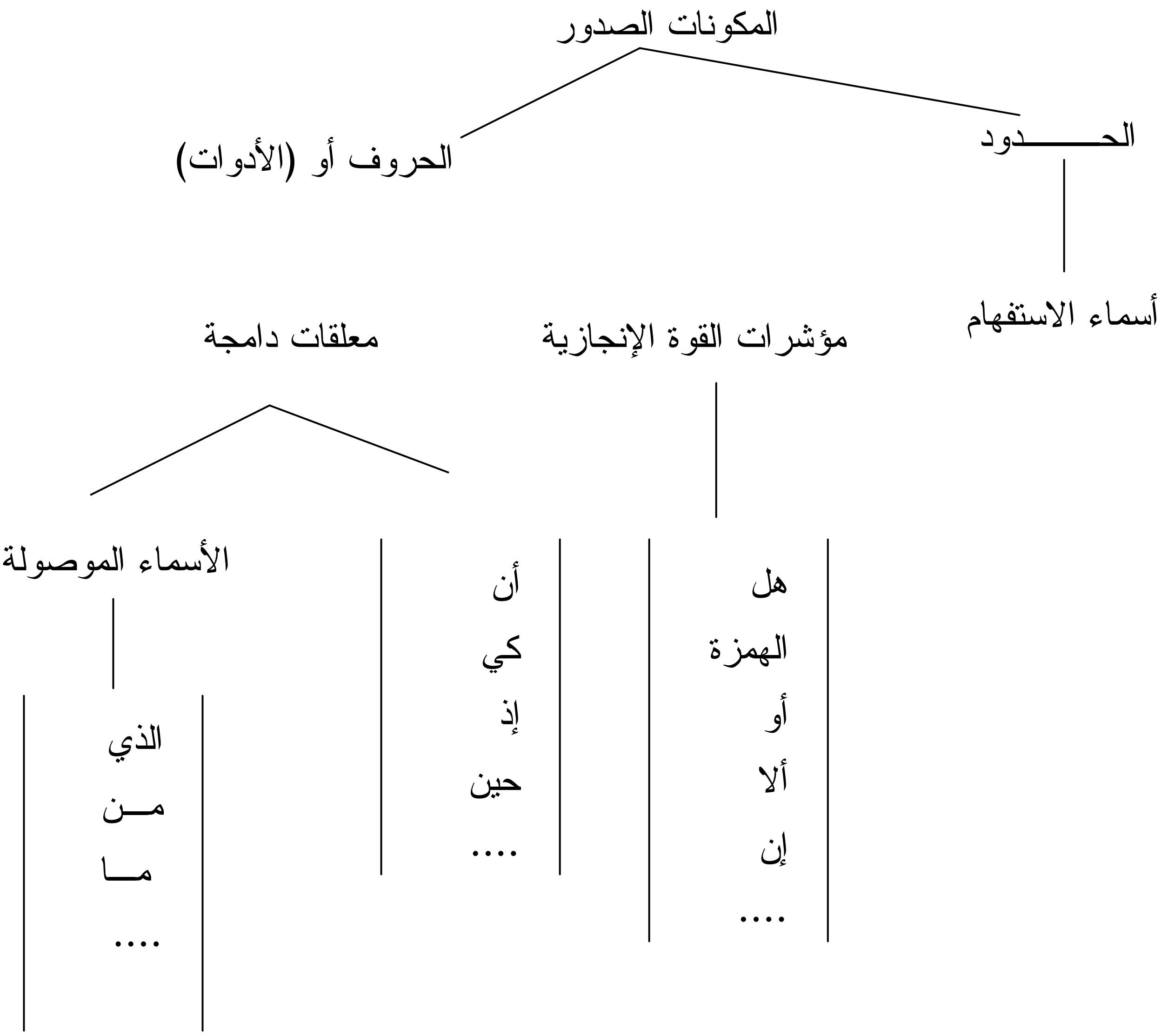
أما نقطة اختلاف أخرى ظاهرة بينهما هي الحالات الأخرى: [المبتدأ، المنادى، الحال، التمييز...إلخ]. فالسكاكي يدرج حالتها الإعرابية حسب الحقل الإعرابي الذي تنتمي إليه، فإما تنتمي إلى حقل مرفوعات وإما حقل منصوبات، ثم تحدد وظيفتها أو محلها من الإعراب حسب موقعها في التركيب، أما النحو الوظيفي فقد حددها حسب البنية الوظيفية التي تنتمي إليها، ومدى دخوليتها أو خروجيتها عن المحمول، فإما أن تكون ذات وظيفة دلالية أو تركيبية، أو تداولية، ويمكن أن تشغل جميع هذه الوظائف.

4- قواعد إدماج المعلقات:

المكونات التي تتصدر الحمل (التي تحتل موقع الصدارة المطلقة في الحمل). أنماط ثلاثة: مكونات حدود ومؤشرات للقوة الإنجازية ومعلقات دوامج[1] إذ يمكن توضيحها – مكونات الصدور– بالمخطط العام التالي[2]:

[1] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية–مدخل نظري– مرجع سابق، ص 156.

[2] نفسه، ص 157.



يظهر من خلال الرسم التمثيلي السابق أن ما يمثل المعلقات، هي الأدوات أو المكونات التي لها حق الصدارة في بداية الكلام، إن لم تكن أسماء أو أفعالا، فيمكن أن تكون واحدة من هذه القائمة:

أ- مكونات حدود؛ أي أسماء الاستفهام.

ب- مؤشرات القوة الإنجازية؛ أي الهمزة و"هل" الاستفهاميتين "أَوَ" للاستفهام الإنكاري، إنّ.

ج- معلقات دوامج؛ وتشمل الضمائر الموصولة [الذي، من، ما...] أو أدوات روابط [إنّ، أنّ، كي، إذ، حين...إلخ].

ففيما يخص إدماج أسماء الاستفهام، فإن السكاكي تحدث عن الاستفهام بـــ "الهمزة"، غير أنه قد أضاف المعاني التي تأخذها بحسب المواقع وقرائن الأحوال كالتوبيخ والاستبطاء، والتنبيه، والتخصيص، والوعيد، والتقرير، والتسوية والتعجب...إلخ[1]، أما عن "هل" فقد قال عنها أنها كالهمزة إلا فيما يتفرع من الاستفهام[2].

وفي ضوء نظرية النحو الوظيفي فقد تبين في الفصل السابق [مؤشرات القوة الإنجازية]، أن أداة الاستفهام "هل" تدخل على المكون الحامل للوظيفة التداولية "بؤرة الجديد"، في حين أن "أ" الاستفهامية تدخل على المكون الحامل للوظيفة التداولية "بؤرة المقابلة".

"فبؤرة الجديد" تعني السؤال حول ما يشكل محط الحديث لغرض الإدراك، أما "بؤرة المقابلة" السؤال حول ما يشكل محط الحديث للتيقن والمقارنة، وتأخذ قاعدة إدماجهما المنحى الآتي:

1)- دخْل: [سهــ [φ (س^{1}...(سن)] بؤ جد].

خرْج: [هل [φ (س^{1}...(سن)] بؤ جد].

2)- دخْل: أ- [سهــ [φ (س^{1}...(سن)] بؤ مقا].

ب- [سهــ[φ.... (س ع) بؤ مقا...]].

خرْج: أ- [أ [φ (س^{1}...(سن)] بؤ مقا].

ب-[أ [φ...(س ع)] بؤ مقا...]] [3].

في حين أسماء الاستفهام لاعتبارها حدودا، فإنه يتم إدماجها في المراحل الأولى من البنية.

أما الأدوات المعلقة الدامجة فإنها الأدوات التي تستخدم للربط بين جملتين مدمجة ثانيتهما في أولاهما بالأداة "أنّ" (بفتح الهمزة) والضمائر الموصولة (الذي، من، ما...) [4].

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 113.

[2] نفسه، ص 119.

[3] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري- مرجع سابق، ص 159.

[4] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية- مدخل نظري-، مرجع سابق، ص 157.

وزمرة الموصولات في العربية زمرتان: زمرة "الذي"، وزمرة "من وما"، حيث الوسائط التي تتفاعل في تحديد إدماج هذه الموصولات هي وسيط "التعريف" ووسيط "الجنس" ووسيط "العدد" ووسيط "الإعراب"[1].

والسكاكي قد تحدث عن مسألة الأسماء الموصولة من باب الإسناد، حيث ذكر الحالة التي يرد فيها المسند إليه اسما موصولا، وقال: «وأما الحالة التي يقتضي كونه موصولا فهي من صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مثار إليه»[2]، حيث يتضح أن معنى مفهوم السكاكي للاسم الموصول مسندا إليه، لا يكون كذلك إلا عندما تكون جملة يعرف منها لمن يُنتسب ذلك الاسم الموصول وإلا فلا تصح، ثم ذكر كذلك في موضع آخر غير هذا الموضع وهو قريب منه، عن دور "الذي" يمثل زمرة الأسماء الموصولة، وهذا الموضع هو موضع تقديم المسند إليه على المسند، حيث قال في سبب تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده، كما إذا قلت صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق، وهو إحدى خواص تراكيب الإخبار في باب "الذي"[3]، ولا يكون دور الذي هنا إلا الإخبار عنه، كما أن الإخبار عند النحويين، هو أن تعمد إلى أي اسم شئت فتزحلقه إلى العجز[4]، ومعنى هذا الكلام، أن نأخذ الاسم الموصول رمن وسط البنية فنصيره إلى بدايتها، وهذا ما يعيني أن دور الأسماء الموصولة أو الربط بين جملتين ويدخل في زمرة المعلقات الدامجة.

أما المعلقات الدامجة، فإنه يتحكم في صدورها وسيطي الوظيفة ومخصصي المحمول (الجهة والزمن)، وقد صنفها المتوكل كما يلي[5]:

1- الحمول الحاملة للوظيفة الدلالية "الزمان" وتضم زمرة "لمّا" "بعد أن" "إذ" "قبل أن"" بعدما "قبلما" "بعد إذ"...

2- الحمول الحاملة للوظيفة الدلالية الشرط وتضم زمرة "إذا" "لئن" "إن" "لو" "لو أن" "لولا أن"...

---

[1] د/ أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 84.

[2] السكاكي، نفس المرجع، ص 181.

[3] نفسه، ص 194.

[4] نفسه، ص.ص 194-195.

[5] ينظر: د/ أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، مرجع سابق، ص.ص 138-139.

3- الحمول الحاملة للوظيفة الدلالية الحال وتضم المعلق صفر، أو "واو" الحال.

4- الحمول الحاملة للوظيفة الدلالية "العلة" أو "الهدف" وتضم زمرة "إذ" "لأن" والمعلقات "كي" و"اللام" (لام التعليل) و"قصد أن" و"من أجل أن"...

5- الحمول الموضوعات تتصدر بأحد المعلقين الدامجين "إنّ" و"أنّ" طبقا للوظيفة المسندة إليهما [فاعل، أو مفعول].

السكاكي هو الآخر تعرض لقضية هذه المعلقات، لكن من منظور خاص به وهو الحروف العاملة، وقسمها إلى: عاملة عمل واحد، وعاملة عملين اثنين؛ فالعاملة عملا واحدا عاملة في الأسماء نصبا وجرا إما بسائط أو مركبة، وعاملة في الأفعال إما جازمة أو ناصبة.

أما العاملة عملين إما: رفع ونصب، أو نصب ورفع[1]، فباستثناء النواسخ أي التي تعمل عملين لكونها تدخل على المبتدأ والخبر، تصبح العاملة عملا واحدا هي المسماة في النحو الوظيفي بالأدوات المعلقة الدامجة، غير أن الفرق بينهما يكمن في كيفية التصنيف، ففي النحو الوظيفي احتُكم إلى مبدأ الوظيفة والمخصص الجهي والزمني، في حين عند السكاكي صُنفت بمقتضى بساطتها وتركيبيتها؛ أي بسيطة ومركبة.

5- القواعد الموقعية للمكونات:

هذه النقطة، تعالج مسألة ترتيب مكونات الجملة، بعد أن كانت مشوشة في البنية الحملية؛ -التحتية، وهذا لكونها عبارة عن شبكة من العلاقات وليست سلسة من العناصر مرتبة ترتيبا خطيا مما ينتج أنواعا من الجمل[2].

أما السكاكي، فهو يقسم الجملة إلى أربعة أنواع وهي [فعلية، اسمية، شرطية، وظرفية]، ثم يقول: «ويظهر لك من هذا أن مرجع الجمل الأربع إلى اثنين: اسمية وفعلية»[3].

---

(1) ينظر: السكاكي، مرجع سابق، ص.ص 97-112.

(2) د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-، مرجع سابق، ص 36.

(3) السكاكي، مرجع سابق، ص 219.

وفي ضوء هذا متى كان المكون المبتدأ به فعلا سمي به المركب الفعلي، ومتى كان اسما سمي بالمركب الاسمي، وقد جاء في ترتيب مكونات الجملة منذ نشأة الدراسات، محافظ على هيئته، إما: فعل، فاعل، مفعول، وهذا هو الأصل، ثم يمكن أن يكون فيها تقديم وتأخير أو ذكر وحذف وهذا حسب المعنى المفروض عليها.

أما في النحو الوظيفي، تقوم فكرة قواعد البنية الموقعية لمكونات الجملة على أساس ترتيب هذه المكونات في مواقع محددة(1).

وفي اللغة العربية، فإن نظرية النحو الوظيفي، ترتب المكونات داخل الجملة بمقتضى العوامل الآتية:

- الوظائف التركيبية.
- الوظائف التداولية.
- حجم المكونات.

وبما أن أنواع الجمل حسب هذه النظرية ثلاث، وهي الآتي ذكرها: جمل فعلية، جمل اسمية، جمل رابطية، فإن رتبة المكونات داخل هذه الجمل تأتي على الشكل التالي:

1- الجملة الفعلية: م^4، م^2، م^1، م^Ø ف فا (مف) (ص)،

2- الجملة الاسمية: م^4، م^2، م^1، م^Ø فا { م ص / م س / م ط } (مف) (ص)، م^3

3- الجملة الرابطية: م^4، م^2، م^1، م^Ø ط فا { م ص / م س / م ط } (مف) (ص)، م^3 (2)

م^4: منادى، م^2: مبتدأ، م^3: ذيل، وهي مكونات ذات مواقع خارجية.

(1) د/ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 257.

(2) د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 21.

م^{1}: الأدوات والصدور، م^{Ø}: المحور أو البؤرة (بؤرة المقابلة)، فا و مف: فاعل ومفعول.

ص: لا وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية، ط: الرابط المدمج، ما بين الحاضنتين = مركب: صفوي، اسمي، حرفي، ظرفي.

وأدنى تدقيق حول هذا التقييم، يظهر أن المكونات في تركيب الجملة العربية، حسب هذه النظرية، تنقسم إلى: مكونات خارجية ومكونات داخلية.

أما تقسيمها إلى: فعلية أو اسمية أو رابطية، فإنما تم ذلك بموجب وظيفة العنصر الذي يلي المحور "م^{Ø}"، فإن كان: ف، فيعني جملة فعلية وإن كان: فا، فيعني جملة اسمية، وإن كان: ط فيعني جملة رابطية؛ أي المبتدئة بالفعل كان.

فإن كانت سلمية تحديد الأدوار كان التأثير يعود للأدوار الدلالية، وسلمية إسناد الحالات الإعرابية فالتأثير يعود للبنية التركيبية، فإن سلمية تحديد البنية الموقعية للمكونات، يعود التأثير للأدوار التداولية، وهذا حسب السلمية التالية(1):

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية

ومفاد هذا التحليل الذي صنع في نظرية النحو الوظيفي –أحمد المتوكل–، يؤول إلى أن أنواع الجمل في النظرية ثلاث إما جملة اسمية، أو فعلية أو رابطية.

وإن كان هذا هو الأمر، فلا بد من ذكر تعريف الجملة حتى تتضح البنية، فالجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهو المركب الذي يتبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه(2).

وهذا المفهوم يوضح أن الجملة هي عبارة عن مجموعة من المفردات، تجمعت لغرض ما فأفادت معنى، ومن هنا يحكم على الجملة بأنها ذلك الكيان الخاضع لنظام الارتباط بطريق الإسناد، والتي هي بؤرة الجملة أو نواتها(3)، لذا فإنه كان من اللازم جدا أن يكون المعنى هو سيد تحديد جملة ما إما توسعة أو تقليصا، وهذا حسب طبيعة العلاقة...إن كل

(1) د/ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 41.

(2) د/ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط$_{6}$، 1687م.

(3) د/ مصطفى عيدة، نظام الارتباط «الربط في الجملة العربية»، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 1997، ص 161. د/ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 21.

علاقة تزيد في الجملة على علامة الإسناد إنما ينشئها المتكلم للبيان، وإزالة إبهام وغموض قد يعتريان المعنى الدلالي للجملة إن لم ينشئ المتكلم تلك العلاقة[1].

وحتى لا تتشابك السبل وتتعقد الأمور، وتحيز عن الموضوع، فإن الجملة الفعلية في النحو الوظيفي هي كل جملة تبتدئ بفعل، ويمكن أن تشغل ثلاثة أنماط من الحمول: أحادية، ثنائية، ثلاثية، وهذا أقصى حد إذ تشكل ما يسمى بالنواة ثم توسع بعد ذلك، وهذا حسب نظام الارتباط وما يطلبه المعنى.

إلا أنه من خلال الرسم التمثيلي السابق للجملة الفعلية يظهر أن هناك خمس حالات يمكن أن تظهر فيها الجملة الفعلية مسبوقة بها غير أنه سيحتفظ بسمة الفعلية وهذه الحالات هي:

1- **المحور**: وهي بنيات ذات محمولات فعلية مسبوقة بمحور.

2- **الجمل البؤرية**: وهي بنيات ذات محمولات فعلية مسبوقة إما ببؤرة مقابلة أو بؤرة جديد.

3- **الجمل المبتدئة**: وهي بنيات ذات محمولات فعلية مسبوقة بمبتدأ.

4- **الجمل المذيلة**: وهي بنيات ذات محمولات فعلية ملحقة بالذيل.

5- **الجمل الندائية**: وهي بنيات ذات محمولات فعلية يسبقها أو يتوسطها أو يلحقها منادى.

وهذه الأنواع الوجوه المتعددة للجملة الفعلية ليست واردة في كتاب مفتاح العلوم.

أما الجملة الاسمية، فهي التي يكون محمولها إما (اسما، صفة، حرفا)، غير أن حتى الجملة الاسمية هناك خمس حالات تسبق فيها بوظائف، وتسمح لها بأن تحتفظ باسميتها – جمل اسمية– وهي:

1- **المحور**: وهي بنيات ذات محمولات اسمية مسبوقة بمحور.

2- **الجمل البؤرية**: وهي بنيات ذات محمولات اسمية مسبوقة إما ببؤرة مقابلة أو بؤرة جديد.

---

[1] المرجع السابق، ص 163.

3- الجمل المبتدئة: وهي بنيات ذات محمولات اسمية مسبوقة بمبتدأ.

4- الجمل المذيلة: وهي بنيات ذات محمولات اسمية ملحقة بالذيل.

5- الجمل الندائية: وهي بنيات ذات محمولات اسمية يسبقها أو يتوسطها أو يلحقها منادى.

ومثل هذه الحالات، ومثلما هي واردة عن الجملة الاسمية غير واردة في كتاب مفتاح العلوم.

6- قواعد إسناد النبر والتنغيم:

مما هو متعارف عليه أن أي إنسان حين يستعمل لغة يوميا -ينطق-، فإنه يميل عادة إلى الضغط على المقطع الخاص لكل كلمة يجعله بارزا وواضحا في السمع وهذا ما يسمى بـــ "النبر".

والتبر عرفه الدكتور تمام حسان بقوله: «النبر مصطلح صوتي يعني الضغط على صوت أو مقطع معين في نطق الكلمة فيتميز هذا الصوت بالعلو والارتفاع أي أنه يكون أوضح في السمع من سائر الأصوات المجاورة له، فالنبر إذن وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية الضغط والتنغيم»[1].

لذا فإنه ومن الناحية الصوتية؛ فالصوت المنبور يحتاج إلى جهد عضلي أكبر من الأصوات المجاورة له في الكلمة الواحدة، حيث أن سلامة نطق اللغة بصورة صحيحة لا يتم إلا إذا لوحظ موطن النبر.

وأما التنغيم فهذا تكرار صوت أو أكثر في بداية الكلمة أو في نهايته، حتى يشكل ما يسمى بالإطار الصوتي.

ولم يحظ هذا القطاع من القواعد بما حظيت به القطاعات الأخرى من الدرس والتوضيح والصورة في النحو الوظيفي لكونه حديثا على هذه النظرية واللغة العربية، وعلى الرغم من هذا فإنه تم إيراد قواعد إسناد النبر والتنغيم في النحو الوظيفي على الشكل الآتي:

---

[1] د/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص 194.

أ- يسند "النبر المركزي" في الجملة إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة سواء أكان حاملا لبؤرة الجديد أم كان حاملا لبؤرة المقابلة.

ب- تجرى قاعدة إسناد التنغيم وفقا لمخصص الحمل أي لمؤشر قوته الإنجازية أو لمؤشري قوتيه الإنجازيتين[1].

وهذا النوع من الدراسة لم يرد ذكره في كتاب -مفتاح العلوم-، حتى وفي الدرس اللغوي العربي القديم بصورة عامة.

[1] د/ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-، مرجع سابق، ص 167.

خاتمة

وبعد، فهذه الدراسة التي فرغت منها لست أزعم جدتها ولا انفرادها بخصائص معرفية اجتهادية غير مسبوقة ولكن محاولة على درب استقراء كتاب مفتاح العلوم، بمنظور حديث وفق أسس علمية من شأنها أن تكشف عن سبل تحقيق تقارب علمي تيسيري في قراءة التراث، ولن يتسنى دراسة أي علم بدون كشف عن أصوله، والعلم هنا هو النحو العربي الذي من شأنه أن يحافظ على لغتنا العربية –لغة القرآن الكريم– وليس في الدراسة أي تأييد للمطالبة بتقليل شأن التراث أو إلغائه، إنما هي محاولة لدعم التراث وترسيخه.

ولعله من المفيد للدراسة أن أجمع أهم الملاحظات والنتائج المتحصل عليها في الفصول السابقة فيما يأتي:

- كتاب مفتاح العلوم هو غرة المصنفات السكاكية، إضافة إلى كتبه: الإيضاح، شرح الإيضاح، رسائل في علم المناظرة.
- السكاكي صاحب فكر موسوعي شمولي، وهذا من خلال كتابه –مفتاح العلوم– والذي صنف فيه اثنا عشر فنا من فنون العلم.
- الرؤية الوظيفية للغة، رؤية علمية حظيت بكثير من الاهتمام، إذ بها تعززت العديد من النظريات اللغوية، مثل نظرية النحو الوظيفي، التي ما فتئت تخدم الدرس العربي حتى أخذت تشغل حيزا من الاهتمام اللغوي، خاصة ما قدمه الدكتور أحمد المتوكل من بحوث ودراسات تثبت ذلك.
- تتسم وجهة التحليل في نظرية النحو الوظيفي بالتكامل، إذ ينطلق من الدلالة أو من البنية التحتية إلى التحقق السطحي أو البنية السطحية، ولهذا جاءت تحليلاته مبنية على الشكل الآتي: البنية الحملية، البنية الوظيفية، البنية المكونية؛ إذ البنية الحملية هي الأساس فيمثلها المعجم وقواعد التكوين، أما البنية المكونية فهي قواعد التعبير أي كيفية التحقق الخارجي للبنية الحملية، في حين تهتم البنية الوظيفية بكيفية إسناد الوظائف.
- تبرز كتابات التحليل في النحو الوظيفي إمكانية قيام مشروع للسانيات عربية حديثة منظور إليه من ناحية تداولية، ولا يمكن اعتباره مشروعا بديلا عن التراث؛ أي لا يمكن الاستغناء عن التراث باعتباره زخما معرفيا هائلا إليه يحتكم في خصوصيات العربية وأسرارها.

- هذا من جهة التراث والنحو الوظيفي، أما تحليلات النحو عند السكاكي بمنظور الوظيفية فتميز الحالات الآتية:

- تحليلات السكاكي للمفردات الأصل (أي أصل المشتقات) يراها إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، أما في النحو الوظيفي فهي ثلاثية فقط، هذا ما يبين أن لتحليل السكاكي امتداد إلى البصريين، والتحليل الوظيفي قريب من التحليل الكوفي.
- السكاكي في بعض من تحليلاته يميل إلى استعمال لفظ "أنا عندي" إذا كان له رأي خاص مستقل به ويقول "هذا رأي أصحابنا" إشارة إلى المدرسة التي ينتمي إليها- البصرة، ويقول "لدى الكوفيين" إشارة منه إلى أنه لا ينتمي إلى هذه المدرسة.
- تحليلات السكاكي خاضعة لمنطق اللغة العربية أي لميزانها الصرفي، في حين تحليلات النحو الوظيفي خاضعة للإقحام، أي تظهر في تحليلاته الاشتقاقية والأوزان الصرفية ما ليس من صلب العربية.
- التحليلات التركيبية عند السكاكي، هي جل العناصر النحوية (فاعل، مفعول، تمييز، حال...إلخ)، أما في النحو الوظيفي فلا يجسدها سوى الوظيفتين الفاعل والمفعول
- كتابات السكاكي متأثرة بالفكر المنطقي الجدلي، ولهذا تشيع كثيرا من المصطلحات الجدلية في كتابه (كلفظة العامل).
- أما ما يخص مصطلح الفاعل فإنه عند السكاكي ينقسم إلى لفظي ومعنوي حيث يسميه بالعامل، ففي القسم اللفظي يتحدث عن الفاعل بأنه ذلك الذي يساهم في إحداث الأحداث أو تحقيق الواقعة، أما في النحو الوظيفي فهو ذلك العنصر الذي يشكل مجالا أو محورا للخطاب داخل البنية.
- السكاكي يفرع المفعول إلى أربعة أنواع: مفعول به، مفعول له، مفعول معه، مفعول مطلق، وهذه التصنيفات واردة في النحو الوظيفي، لكن بمصطلحات مخالفة (الحدث، العلة، الوضع، الحالة، المصاحب).
- في إسناد الوظائف الإنجازية يظهر أن السكاكي قد ألمح إلى هذا النوع من الوظائف في قسم علم المعاني من كتابه، والتي لها الفضل الكبير في إظهار قيمة التداولية مما يوحي إلى أن للسكاكي خلفية تداولية سابقة ألمح إليها ولم يشر إليها وهذا حسب ما تقتضيه نوعية التفكير آنذاك مما يدفع بطرح السؤال الآتي: ما الأبعاد النفسية

والاجتماعية؟ أو بالأحرى: ما الأسس المعرفية والابستيمولوجية للمعرفة اللغوية عند السكاكي؟

- في قواعد التعبير السكاكي اكتفى بتحديد انتساب الفعل الماضي بالاحتكام تداوليا إلى زمن لحظة التكلم، وبنيويا كيفية انتظام الفعل الماضي وتشكله انطلاقا من الحروف وما يلحقها من حركات لتشكل بنية الفعل، أما في النحو الوظيفي فقد ارتبطت دلالة الفعل الماضي بقواعد الصياغة؛ أي أن يكون تاما جهيا وماضي مطلق زمنيا.
- في الحديث عن اسم الإشارة السكاكي حدد الأبعاد الدلالية، في حين في النحو الوظيفي فقد تم تحديد البنى الصرفية التركيبية.
- يرتبط الإعراب عند السكاكي بالعامل، أما في النحو الوظيفي فيرتبط بالوظائف الدلالية التركيبية التداولية.
- الجملة عند السكاكي أربعة أنواع: فعلية، اسمية، شرطية، ظرفية، ومرجعها نوعين: اسمية وفعلية، أما في النحو الوظيفي فهي: اسمية، فعلية ورابطية.
- السكاكي لم يتطرق لدراسة النبر والتنغيم وهذا شأن جل الدراسات النحوية القديمة، أما في النحو الوظيفي فإن مسار دراسة هاتين الظاهرتين الصوتيتين فلم يكتمل بعد.
- فالاستنتاجات السابقة تبين مدى وجود التقارب النظري لأراء السكاكي النحوية مع النحو الوظيفي، وإن كان هناك اختلاف بينهما فإنه شكلي خارجي وليس جوهري، وبشكل آخر يمكن القول أن السكاكي يشكل تيارا وظيفيا في التراث العربي.

– وأخيرا أسال الله التوفيق والسداد في إنجازي هذا وأن يكون خالصا لوجهه فإن أصبت فمنه وحده وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، إن النفس لأمارة بالسوء، ولا يسعني القول: إلا الحمد لله رب العالميــن.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المصادر والمراجع:

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط$_6$، 1987م.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مصر، دار الكتاب الإسلامي، ط$_2$، 1413هـ-1992م.

3- ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، د/ صاحب أبو جناح، لبنان، عالم الكتب، ط$_1$، 1419هـ-1999م.

4- أبو البركات الأنباري النحوي، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، الصريين، الكوفيين، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، 1380هـ-1961م.

5- أبو السعود حسنين الشاذلي، العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها، مصر، دار المعرفة الجامعية.

6- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، الدكتور علي توفيق الحمد، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط$_5$، 1417هـ-1996م.

7- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني/ سعد كريم الفقي، مصر، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط$_1$، 1422هـ-2001م

8- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط$_3$، 1417هـ-1996م.

9- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تح: ح. الفاخوري، لبنان، دار الجيل، ط$_1$.

10- أبو فتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ت.

11- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.

12- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.

13-أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المركبية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987م، أ.
14- أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1987م، ب.
15- أحمد المتوكل، قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988م أ.
16- أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ط$_1$ 1988م ب.
17- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989م.
18-أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، أ.
19- أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط$_1$، 1993، ب.
20-أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي-، دار الأمان، للنشر والتوزيع، الرباط، 1995.
21- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيب، دار الأمان، للنشر والتوزيع، الرباط، 1996م.
22- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، للنشر والتوزيع، الرباط، 2001م.
23- أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط$_1$، 1424هـ-2003م.
24- أحمد المتوكل، التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط$_1$، 1426هـ-2005م.
25-أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط$_1$، 1427هـ-2006م.

26- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002م.
27- إدريس مقبول، الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط$_1$، 2006م.
28- إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المضيفين من كشف الظنون، مج$_6$، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ-1992م.
29- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: د/ عبد الحميد هنداوي، ج$_1$، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط$_1$، 1423هـ-2003م.
30- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، 1420هـ-2000م.
31- تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط$_3$، 1979م.
32- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، الجمهورية التونسية، دار محمد علي للنشر، ط$_1$، 2003م.
33- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
34- جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، تق: إبراهيم صحراوي، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1994م.
35- حاجي خليفة، كشف الظنون، مج$_2$، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1982م.
36- خديجة الحمداني، المركبات في العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط$_1$، 2008م.
37- السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج$_6$، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
38- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط$_6$، د.ت.
39- عباس حسن، النحو الوافي، ج$_4$، دار المعارف، مصر، 1963.

40- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، الجزائر، موفم للنشر، 2007م.

41- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

42- عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي-نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة-، الدار البيضاء، 05 المغرب، دار توبقال للنشر، ط$_1$، 1986م.

43- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1986.

44- عبده الراجحي، النحو العربي والدروس الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.

45- عبده الراجحي، دروس في شروح الألفية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1988م.

46- علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا-نموذج النحو الوظيفي-، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط$_1$، 1998.

47-علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط$_2$، 2002م.

48- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط$_1$، 1401هـ- 1981م.

49- فاضل صالح السامري، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط$_1$، 1422هـ-2002م.

50- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، 1977م.

51- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تح: رمضان عبد التواب، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط$_3$، د.ت.

52-كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، أ.د/ سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط$_1$.

53- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ج$_1$، دار المعارف، مصر، 1971م.

54- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية –دراسة لغوية نحوية-، دار بورسعيد، الإسكندرية، مصر، 1988م.
55- محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة، مطبعة المدينة، القاهرة، ط$_1$، 1983م.
56- محمود أحمد نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، 2006م.
57- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التداولية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
58-مصطفى عيد، نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 1997م.
59- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة-دراسة نقدية في المصادر والأسس والنظرية والمنهجية-، المغرب منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، د.ت.
60- المنصف عاشور، التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م.
61- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي-بحث في المقولة الاسمية بين التمام والنقصان-، تونس، منشورات كلية الآداب، منوبة، ط$_2$، 2004م.
62- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط$_1$، 1964م.
63- نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997م.
64- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مكتبة وسام، عمان، 1987م.
65- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تق: إحسان عباس، ج$_6$، دار صادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط$_1$، 1993.
66- يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، لبنان، دار الكتب العلمية، ط$_1$، 1403هـ-1983م.

المعـــــاجم:

1- ابن منظور، لسان العرب، ضبط وتعليق: د/ خالد رشيد القاضي، دار صبح إديسوفت، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

2- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب العالمي، بيروت، لبنان، 1414هـ-1994م.

الرســـائل الجامعية:

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، مخطوط جامعة قسنطينة،- رسالة دكتوراه- 1426هـ-2006م.

2- لخضر بلخير، في التركيب اللغوي لنقائض جرير والفرزدق، مخطوط جامعة باتنة،- رسالة ماجستير 1412هـ-1991م.

الدوريـــــات:

1- د عبد القادر المهيري، دور الاعراب ، سلسلة اللسانيات، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، من 13 إلى 19 ديسمبر 1978م.

2- أ الأستاذ الشريف ميهوبي، المسند و المسند اليه في العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 08، 2002

الأستاذ الشريف ميهوبي، أفعال الكينونة في العربية الدلالة و الاستخدام، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 08، 2003م.

فهرس الموضوعات